E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1992/5
21 January 1992
ARABIC
Original: ENGLISH/SPANISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والاربعون
البند ٣ من جدول الاعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة: تقديم المساعدة إلى غواتيمالا في ميدان حقوق الإنسان

تقرير أعده الخبير المستقل ، السيد كريستيان توموشات ، عن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا وفقاً للفقرة ١١ من قرار اللجنة ١٩٩١/٥١

GE.92-10151 /٢٨٦٨ح

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ١٦	١
أولا - التطورات السياسية في عام ١٩٩١	١٧ - ٤٩	٥
ألف - مفاوضات السلام	١٧ - ٣٨	٥
باء - المبادرات التشريعية والمؤسسية	٣٩ - ٣٩	١٢
جيم - القوات المسلحة	٤٠ - ٤٩	١٦
ثانيا - حقوق الانسان في إطار الصراع المسلح	٥٠ - ٨٠	٢١
ألف - حالات إساءة المعاملة في مناطق الصراع	٥٠ - ٧٢	٢١
باء - اللاجئون والمشردون داخليا والعائدون	٧٣ - ٨٠	٣٠
ثالثا - الحقوق المدنية والسياسية	٨١ - ١٥٢	٣٤
ألف - الإطار الدستوري	٨١ - ٨٧	٣٤
باء - الحق في الحياة والسلامة البدنية وأمن الأشخاص	٨٨ - ١٣١	٣٧
١ - حالات الإعدام بدون محاكمة	٨٨ - ٩٦	٣٧
٢ - حالات الاختفاء القسري	٩٧ - ١٠٤	٤٠
٣ - التعذيب واساءة المعاملة	١٠٥ - ١١٤	٤٣
٤ - حالات التهديد والتخويف	١١٥ - ١٢٩	٤٧
٥ - المقابر السرية	١٣٠ - ١٣١	٥٤
جيم - حرية التعبير	١٣٢ - ١٣٨	٥٤
دال - الحماية القضائية للحقوق	١٣٩ - ١٥٢	٥٧
رابعا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٥٣ - ١٨١	٦٣
ألف - الحالة الاقتصادية والاجتماعية	١٥٣ - ١٥٩	٦٣
باء - الحقوق النقابية	١٦٠ - ١٧٠	٦٥
جيم - استخدام الأراضي	١٧١ - ١٧٧	٧١
دال - الحقوق الثقافية	١٧٨ - ١٨١	٧٤
خامسا - الاستنتاجات والتوصيات	١٨٢ - ٢١٥	٧٦
سادسا - ملاحظات ختامية	٢١٦ - ٢٢٠	٨٥
المرفق - برنامج عمل الخبير أثناء بعثته الثالثة الى غواتيمالا (بما في ذلك أنشطته في نيويورك)		٨٧

مقدمة

١ - شرعت لجنة حقوق الإنسان في النظر في حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا منذ دورتها الخامسة والثلاثين . وفي ذلك الوقت ، اعتمدت اللجنة المقرر ١٢ (د - ٣٥) المؤرخ في ١٤ آذار/مارس ١٩٧٩ ، الذي قررت فيه أن ترسل برقية إلى الحكومة بصدد اغتيال السيد ألبرتو فوينتس مور ، الوزير السابق للشؤون الخارجية والمالية والعضو الأسبق في أمانة الأمم المتحدة .

٢ - وكان معروضا على اللجنة ، في دورتها السابعة والثلاثين المعقودة في عام ١٩٨١ ، تقرير من الأمين العام عن الحالة في غواتيمالا (E/CN.4/1438) . واعتمدت اللجنة بعد ذلك في ١١ آذار/مارس ١٩٨١ القرار ٣٣ (د - ٣٧) الذي طلبت فيه الأمين العام أن يواصل جهوده لإجراء اتصالات مباشرة مع الحكومة . وبعد ذلك مباشرة ، عرض على الجمعية العامة تقرير آخر من الأمين العام (A/36/705) . واعتمدت الجمعية المقرر ٤٣٥/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي رجت فيه الأمين العام أن يواصل جهوده كما رجت الحكومة أن تزيد تعاونها معه .

٣ - وفي دورتها الثامنة والثلاثين ، قررت اللجنة للمرة الأولى ، في القرار ٣١/١٩٨٢ المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٨٢ ، أن ترجو رئيسها أن يعين مقررا خاصا للجنة تكون ولايته إجراء دراسة متعمقة عن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا . ووجهت اللجنة في العام التالي نفس الرجاء إلى رئيسها في القرار ٣٧/١٩٨٣ المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٨٣ . وعليه ، قام الرئيس بتعيين الفيكونت كولفيل أوف كولروس من المملكة المتحدة كمقرر خاص للجنة وجددت ولايته سنويا في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ . ولدى اضطلاعه بولايته ، قدم الفيكونت كولفيل أوف كولروس التقارير التالية إلى الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان: A/38/485, E/CN.4/1984/30, A/39/635, E/CN.4/1985/19, A/40/865 and E/CN.4/1986/23.

٤ - وأنهيت ولاية المقرر الخاص في عام ١٩٨٦ حين اعتمدت اللجنة في دورتها الثانية والاربعين القرار ٦٢/١٩٨٦ المؤرخ في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦ (الفقرة ٩) . وفي الوقت ذاته ، رجت اللجنة رئيسها أن يعين ممثلا خاصا كي يتلقى ويقيم المعلومات المقدمة من الحكومة عن تنفيذ النظام القانوني الجديد لحماية حقوق الإنسان (الفقرتان ٧ و٨) . وعينت اللجنة كممثل خاص لها الفيكونت كولفيل أوف كولروس الذي قدم تقريرا إلى الدورة التالية للجنة (E/CN.4/1987/24) واعتمدت اللجنة بعد ذلك القرار ٥٣/١٩٨٧ المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٨٧ ، الذي قررت فيه أن تنهي ولاية الممثل الخاص .

٥ - وفي نفس القرار ٥٣/١٩٨٧ رجت اللجنة كذلك الامين العام أن يعين خبيرا بهدف مساعدة الحكومة ، من خلال الاتصالات المباشرة ، على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيز العمل على استعادة احترام حقوق الإنسان . وعلى أثر هذا القرار ، قام الامين العام في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ بتعيين السيد هيكتور غروس اسبييل من أوروغواي كخبير حيث قدم ثلاثة تقارير في دورات متعاقبة للجنة (E/CN.4/1988/42, E/CN.4/1989/39 and E/CN.4/1990/45) حيث مددت ولايته بموجب قراري اللجنة ١٩٨٨/٥٠ و١٩٨٩/٧٤ . على أن السيد غروس اسبييل قد أعلم اللجنة أثناء انعقاد دورتها السادسة والاربعين بأنه لن يستطيع الموافقة على تجديد ولايته كخبير نظراً لأنه عين مؤخرا وزيراً للشؤون الخارجية لبلده .

٦ - وفي ظل هذه الظروف ، اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الـ[illegible] القرار ١٩٩٠/٨٠ المؤرخ في ٧ آذار/مارس ١٩٩٠ الذي رجت فيه الامين العام:

"... مواصلة تزويد حكومة غواتيمالا بما يلزم من الخدمات الاستشارية وغيرها من أشكال المساعدة في ميدان حقوق الإنسان لدفع وتعزيز توطيد العملية الديمقراطية ، وتشجيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان" (الفقرة ١٣) .

٧ - ورجت اللجنة كذلك الامين العام:

"... تعيين خبير مستقل كممثل له تكون ولايته النظر في حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا ومواصلة تقديم المساعدة إلى الحكومة في ميدان حقوق الإنسان ، وتقديم تقرير ، في إطار ولايته ، مشفوعا بالتوصيات ذات الصلة ، إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة والاربعين" (الفقرة ١٤) .

٨ - واستجابة للرجاء الوارد في الفقرة ١٤ من قرار اللجنة ١٩٩٠/٨٠ ، قرر الامين العام في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ تعيين السيد كريستيان توموشات من ألمانيا كممثل له وكخبير مستقل للنظر في حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا ومواصلة تقديم المساعدة إلى الحكومة في ميدان حقوق الإنسان . وصدر القرار في نفس اليوم في البيان الصحفي HR/2597 .

٩ - وتنفيذاً لمهمته ، زار الخبير المستقل الحالي غواتيمالا مرتين ، (من أيلول/سبتمبر حتى تشرين الاول/اكتوبر وفي شباط/فبراير ١٩٩١) ، وقدم إلى اللجنة تقارير عن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد . وهذه التقارير واردة في الوثيقتين (E/CN.4/1991/5 و E/CN.4/1991/5/Add.1) . وبالاستناد إلى هذه التقارير ، اعتمدت اللجنة القرار ١٩٩١/٥١ المعنون ب "تقديم المساعدة إلى غواتيمالا في ميدان حقوق الإنسان" ورجت فيه الامين العام ، ضمن جملة أمور ، "أن يمدد تفويض الخبير المستقل

كي يمكنه مواصلة النظر في حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا وتقديم المساعدة إلى الحكومة في ميدان حقوق الإنسان ، وتقديم تقرير عن هذا الموضوع إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والاربعين ؛ (الفقرة ١١) ، كما قررت اللجنة دراسة المسالة في دورتها الثامنة والاربعين في إطار بند من جدول الاعمال يتحدد في ضوء التقرير الانف الذكر وحالة حقوق الإنسان والحريات الاساسية في غواتيمالا (الفقرة ١٢) .

١٠ - واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدوره المقرر ٢٤٦/١٩٩١ المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ الذي وافق فيه على طلب اللجنة لتمديد تفويض الخبير المستقل .

١١ - وفي ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩١ ، اعتمدت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات القرار ٥/١٩٩١ الذي شددت فيه ، ضمن جملة أمور ، على أهمية أن يولي الخبير اهتماماً خاصاً بحالة الشعوب الاصلية (الفقرة ٩) . كما شددت على ضرورة تقديم المساعدة في ميدان حقوق الإنسان إلى حكومة غواتيمالا وإلى المنظمات الغواتيمالية غير الحكومية التي تطلب هذه المساعدة (الفقرة ١٠) .

١٢ - وتنفيذاً لمهمته الحالية ، زار الخبير المستقل غواتيمالا للمرة الثالثة في الفترة من ٣ إلى ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ واستكمل رحلته بإجراء مشاورات ومقابلات في مقر الامم المتحدة في نيويورك . وفي زيارة لاحقة لمقر الامم المتحدة تمكن من إجراء المزيد من المشاورات . ويبين مرفق هذا التقرير برنامج عمل الخبير أثناء آخر مهمة له إلى غواتيمالا وزياراته لمقر الامم المتحدة في نيويورك .

١٣ - وكما فعل في العام الماضي ، واصل الخبير عملية الحصول على المعلومات من جميع المصادر المتاحة والموثوق بها بغية الوقوف على حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا وقد تعاونت معه حكومة غواتيمالا تعاونا كاملا قبل زيارته الرسمية الثالثة للبلد واثناءها وبعدها . وعلاوة على ذلك ، استطاع الخبير أن يستمع بحرية إلى آراء عدد كبير من الاشخاص ومن منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الاجتماعية ونقابات العمال والمنظمات الاقتصادية ومنظمات السكان الاصليين في غواتيمالا . كما تمكن من الاطلاع على الوثائق التي تلقاها من منظمات دولية ومن منظمات غير حكومية (لا سيما منظمة الدول الامريكية ومنظمة العمل الدولية) ومن وكالات أخرى تابعة للامم المتحدة (لا سيما مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين) ومن منظمات دولية غير حكومية .

١٤ - وقارن الخبير بين جميع المعلومات المجمعة وبين الاحكام الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تعتبر غواتيمالا طرفا فيها كالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(الذي انضمت إليه غواتيمالا في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٨) واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (التي انضمت إليها غواتيمالا في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠) والاتفاقية الخاصة بالرق والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق والاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بوضع اللاجئين وعدد كبير من اتفاقيات منظمة العمل الدولية لا سيما الاتفاقية رقم ٨٧ المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي لعام ١٩٤٨ والاتفاقية رقم ٩٨ المتعلقة بتطبيق مبادىء حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية لعام ١٩٤٩ والاتفاقية رقم ١١١ الخاصة بالتمييز في مجال الاستخدام والمهنة لعام ١٩٥٨ كما أن غواتيمالا طرف في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان بعد أن اعترفت باختصاص محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بالفصل في المنازعات اعتباراً من ٣٠ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، وفي اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه . وأخيراً ، في ميدان القانون الدولي الإنساني ، فقد صدّقت غواتيمالا على اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ في ١٤ أيار/مايو ١٩٥٢ كما صدقت على البروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧ الملحقين باتفاقيات جنيف في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ ، وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ وقعت على اتفاق المقر لإنشاء مكتب للجنة الدولية للصليب الأحمر في غواتيمالا .

١٥ - وجميع أحكام القانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان والتي قبلتها غواتيمالا تشكل جزءاً من القانون الداخلي للبلد إذ أن المادة ٤٦ من دستور عام ١٩٨٥ "تقر كمبدأ عام في مسائل حقوق الإنسان أن تكون للمعاهدات والاتفاقيات التي وافقت عليها غواتيمالا وصدقت عليها أولوية على القانون الداخلي" . ويرد هذا المبدأ مرة أخرى في المادة ٣ من القانون المتعلق بالتظلم وإحضار المتهم أمام المحكمة ودستورية القوانين الصادر في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . وفيما يتعلق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، فإن المرسوم رقم ٥٤ - ٨٦ الصادر في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ والمعدل بالمرسوم رقم ٣٢ - ٨٧ الصادر في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ ينص في المادة ٨ منه على أن يكون المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان مفوضاً من الكونغرس للدفاع عن حقوق الإنسان التي يكفلها الدستور والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية التي أقرتها غواتيمالا وصدّقت عليها .

١٦ - ويشير هذا التقرير إلى الأحداث التي جرت في الفترة ما بين آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩١ وإن كانت قد أدرجت فيه ، معلومات أخرى ذات صلة بالموضوع سابقة أو لاحقة على هذه الفترة عندما رئي ذلك مناسباً .

أولا - التطورات السياسية في عام ١٩٩١

ألف - مفاوضات السلام

١٧ - وكما ذكر الخبير في تقريره السابق (E/CN.4/1991/51 ، الفقرات من ٥٠ إلى ٥٩) فإن اتفاق اسكيبولاس الثاني لعام ١٩٨٧ المعقود بين رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى الخمس ، قد أرسى أسس عملية المصالحة الوطنية . إذ نص على إنشاء لجان مصالحة وطنية في جميع الدول الأطراف الخمس تكون مهمتها بدء حوار واسع النطاق بين جميع قطاعات المجتمع لا سيما بين الحكومات والمعارضة . وتنفيذاً لاتفاق اسكيبولاس الثاني ، أنشأ الرئيس كريسو في غواتيمالا لجنة المصالحة الوطنية التي عين رئيساً لها الأسقف رودولفو كيسادا توروينو ، وفي ١٠ آذار/مارس ١٩٩٠ وقع وفد من لجنة المصالحة الوطنية ، منحته حكومة الجمهورية تأييدها الكامل ، ووفد من الجبهة الوطنية الثورية المتحدة ، في مدينة أوسلو ، على "اتفاق أساسي لإقرار السلم بالوسائل السياسية" بغية البدء في عملية تفضي إلى إقرار السلم وتوطيد الديمقراطية الفعالة والقائمة على أساس المشاركة في غواتيمالا عن طريق إيجاد حلول سلمية لمشاكل البلد . وعملاً باتفاق أوسلو ، عُقدت خمسة اجتماعات في عام ١٩٩٠ بين ممثلي الجبهة الوطنية الثورية المتحدة وممثلي مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية في غواتيمالا ، بحضور رئيس لجنة المصالحة الوطنية وممثل الأمين العام للأمم المتحدة السيد فرانسيسك فندريل .

١٨ - وفي ٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، أعلن الرئيس المنتخب الجديد ، يورغي سرانو إلياس عن "مبادرته لإقرار السلام الكامل في الوطن" . وشدد على أن السلم المنشود ليس مجرد هدنة بسيطة وانما هو هيكل شامل يرسي أسس المصالحة والتعايش المنسجم بين جميع الغواتيماليين . ولكي يوضع حد للنزاعات المسلحة اعترف الرئيس بأنه يجب توفير جميع الفرص لإعادة دمج أعضاء العصابات المسلحة في حياة البلد الاجتماعية والسياسية . كما تعهد بمضاعفة جهود سلطات الدولة بغية التغلب على الفقر والبؤس عن طريق الشروع في تنفيذ برامج جديدة في مجالات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي . وأضاف أن احترام سيادة القانون وتعزيزه يعتبران عاملين من عوامل تحقيق السلم الشامل . وأخيراً أعرب عن عزمه على توطيد عملية الديمقراطية لا سيما من خلال "اللامركزية الإدارية وتعزيز الحكم المحلي وإعادة الاعتبار لثقافة المايا" . وفي ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ وقعت حكومة غواتيمالا والجبهة الوطنية الثورية المتحدة ، في مدينة مكسيكو ، على اتفاق لعملية إقرار السلم بالوسائل السياسية ، واتفاقية على إجراء محادثات مع رئيس لجنة المصالحة الوطنية لغواتيمالا ، المونسينيور رودولفو كيسادا توريبو ، بصفته وسيطاً ومع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة السيد فرانسيسك فندريل بصفته

مراقباً . وبموجب هذا الاتفاق ، تعهد الطرفان بالاشتراك في عملية مفاوضات تمكّن من التوصل ، في أسرع وقت ممكن إلى عقد اتفاق لإقرار سلم شابت ودائم على أساس إبرام اتفاقات سياسية وبيان كيفية تطبيقها وتنفيذها من قبل الأطراف وكيف يمكن لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من الأجهزة التي قد يعينها الأطراف ، باتفاق متبادل ، مراقبة عملية تنفيذ وتطبيق هذه الاتفاقات . ووافقت الحكومة والجبهة الوطنية الثورية المتحدة على إجراء مفاوضات في إطار اجتماعات مباشرة بين الأطراف بالاشتراك الإيجابي للوسيط وبحضور المراقب أو في اجتماعات غير مباشرة ينظمها الوسيط ويحضرها المراقب . كما اتفق الطرفان على عدم الانسحاب من عملية المفاوضات بالإرادة المنفردة لأحد الطرفين ومتابعتها دون توقف وفقاً للاجراءات المتفق عليها إلى أن تُعالج جميع بنود جدول أعمال المفاوضات . ولذا تعهد الطرفان على العمل بإخلاص وفي جو من الاحترام المتبادل والتام وأعربا من جديد عن عزمهما على التوصل الى اتفاقات سياسية بغية تحقيق سلم شابت ودائم يمكن أن يضع ، بسرعة ، حداً نهائياً للنزاعات المسلحة الداخلية في غواتيمالا . وتعهدات الحكومة والجبهة الوطنية الثورية المتحدة بأن يمثلهما ، حسب الأصول ، وفدان من كبار الشخصيات بغية التفاوض وعقد اتفاقات سياسية وفقاً للإطار الدستوري القائم . كما اتفق الطرفان على جدول أعمال عام يحتوي على ١١ بنداً يتعين معالجتها أثناء المفاوضات:

١ - تحقيق الديمقراطية - حقوق الإنسان
٢ - تعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي
٣ - هوية الشعوب الأصلية وحقوقها
٤ - التعديلات الدستورية والنظام الانتخابي
٥ - القضايا الاجتماعية الاقتصادية
٦ - حالة القطاع الزراعي
٧ - إعادة توطين السكان المهجّرين بسبب النزاعات المسلحة
٨ - الأسس اللازمة لإشراك الجبهة الوطنية الثورية المتحدة في حياة البلد السياسية
٩ - الترتيبات اللازمة لوقف إطلاق النار بصورة دائمة
١٠ - الجدول الزمني لتنفيذ الاتفاقات وانجازها والتحقق من ذلك
١١ - توقيع اتفاق لإقرار سلم شابت ودائم وإلغاء حالة التعبئة العامة .

١٩ - وبعد أن اتفق الطرفان على الاجراءات وجدول الأعمال أجريت جولة ثانية من المحادثات في كويرنفاكا في المكسيك من ١٧ إلى ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩١ . ولم يعلن عن نتائج الاجتماعات وفقاً للفقرة ٧ من اتفاق مكسيكو التي تنص على أن تبقى محاضر الجلسات سرية إلا إذا قرر الطرفان ، باتفاق مشترك خلاف ذلك . وأسفرت الجولة الثالثة للمفاوضات التي أجريت في كويريتارو في المكسيك من ٢٢ إلى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩١ عن

اتفاق مرجعي لعملية تحقيق الديمقراطية التي قرر الطرفان نشرها على نطاق واسع من أجل مصلحة الشعب الغواتيمالي . وفيما يلي الأحكام الرئيسية لهذا الاتفاق:

"أولا - إن تعزيز الديمقراطية الفعالة والقائمة على أساس المشاركة يقتضي:

(أ) أن يكون القطاع المدني بارزاً في المجتمع ؛

(ب) تطوير المؤسسات الديمقراطية ؛

(ج) إقامة دولة حسنة الإدارة يحكمها مبدأ سيادة القانون ؛

(د) القضاء على جميع أشكال القمع السياسي والغش والتلاعب بالانتخابات والعصابات المسلحة والضغوط العسكرية والأنشطة المخلة باستقرار البلد والمعادية للديمقراطية ؛

(هـ) الاحترام المطلق لحقوق الإنسان ؛

(و) خضوع القوات المسلحة للسلطة المدنية ؛

(ز) الاعتراف بهوية الشعوب الأصلية وبحقوقها واحترامها ؛

(ح) انتفاع جميع الغواتيماليين بفوائد الانتاج الوطني والموارد الطبيعية والتمتع بها وفقا لمبادىء العدالة الاجتماعية ؛

(ط) إعادة التوطين الفعلي للسكان المهجرين بسبب النزاع المسلح الداخلي .

"ثانيا - ويقتضي تحقيق الديمقراطية ضمان وتشجيع إسهام المجتمع المدني ككل - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - في صياغة سياسات الحكومة وتطبيقها وتقييمها على مختلف الأصعدة الإدارية مع الاعتراف الواجب بحق جميع فئات المجتمع التي تتألف منها الأمة في التطور في إطار علاقات العمل العادلة والمنصفة وفقاً لأنماطها الثقافية والتنظيمية الخاصة بها مع الاحترام التام لحقوق الإنسان والقانون" .

٣٠ - وبعد الجولة الرابعة من المحادثات التي أجريت في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، اجتمع الطرفان من جديد في المكان ذاته في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١ لمواصلة إنجاز برنامج العمل . وكان البند المتعين معالجته يتعلق بحقوق الإنسان . ولكن للأسف ظهرت خلافات رئيسية في وجهات النظر ، أعلنت عنها الصحف الغواتيمالية بإسهاب ، تتعلق بأربعة بنود فرعية ، على الرغم من توافق الآراء بشأن عدد من المسائل ، كتعويض ضحايا النزاع الداخلي أو تقديم المساعدة لهم ، وتعديل قانون العقوبات بحيث يشمل الأشكال الرئيسية للجرائم السياسية باعتبارها جرائم ضد الإنسانية وطرائق التجنيد الإجباري للخدمة العسكرية . أما نقاط الخلاف فهي: اقتراح الجبهة الوطنية الثورية المتحدة إنشاء لجنة تسمى لجنة الحقيقة والعدالة تتكون من خمسة أعضاء يكلفون بالتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ عام ١٩٧٨ وبتحديد هوية مرتكبي الانتهاكات واقتراح إلغاء الدوريات المدنية للدفاع

عن النفس وطلب الجبهة الوطنية الثورية المتحدة تطبيق البروتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ على النزاع المسلح القائم بين القوات المسلحة والجبهة الوطنية الثورية المتحدة ، وتحديد التاريخ المحتمل لتطبيق الاتفاق فالجبهة الوطنية الثورية المتحدة تطالب بتنفيذه مباشرةً في حين أن الحكومة ترغب في تأجيل تنفيذه إلى حين إبرام معاهدة سلام شاملة . وبعد انقطاع المحادثات المباشرة ، قرر الطرفان مواصلة الحوار بطريقة غير مباشرة في إطار "عملية مكوكية" . وكُلف المونسنيور كيسادا توروينو بصفته وسيطاً ومراقب الأمم المتحدة بأداء دور أكثر فعالية عن ذي قبل . ووفقاً للفكرة الجديدة ، تقرر أن يجتمع المجتمع الوسيط ومساعدوه ومراقب الأمم المتحدة ومساعدوه مع كل وفد من الوفدين على حده بغية تحديد المواقف المشتركة واقتراح جولة جديدة من المحادثات إذا تبين أن هناك فرصاً حقيقية للتوصل إلى عقد اتفاق . وحتى تاريخ إنجاز التقرير الحالي لم تصلنا أي معلومات جديدة عن الاتصالات الأخيرة سوى أن عملية المفاوضات قد استؤنفت فعلاً مع الدعم الفعال للوسيط والمراقب . ويعتبر هذا بادرةً مشجعة في حد ذاته . إذ كان كل طرف قد بدأ بعد انقطاع المفاوضات في تحميل الطرف الآخر مسؤولية انقطاع المفاوضات بل أنهما نشرا إعلانات لهذا الغرض في الصحف الفواتيمالية المحلية .

٢١ - ويرحب الخبير بالنتائج الأولى التي أسفرت عنها المحادثات التي جرت بين الحكومة والجبهة الوطنية الثورية المتحدة ويعرب عن أمله في إمكانية استئناف هذه المحادثات قريباً في شكل حوار مباشر بين الطرفين بحيث يتم إيجاد حلول عملية لأهم المشاكل في غواتيمالا على وجه الاستعجال ، ولا يرغب الخبير في التدخل في المفاوضات إذ أن ذلك لا يدخل في نطاق مهمته . ولكن ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن إقامة مجتمع متشرب بروح الدستور ومطابق له يقتضي زمناً طويلاً . وليس إبرام عقد اتفاق رسمي بين الحكومة والجبهة الوطنية الثورية المتحدة إلا نقطة البدء في عملية طويلة وشاقة ترمي إلى تنفيذ الالتزامات التي قبلها الطرفان . وبغية تسهيل هذه العملية ، ينبغي أن يحاول الطرفان من الآن التغلب على عدم الثقة المتبادل . فالاعتقاد بأن التفاوض الآخر ليس جديراً بالثقة وأنه قد لا يفي بعهوده يعتبر من أكبر العقبات التي تعوق إقرار السلم . ولذا فعلى الطرفين أن يبذلا جهوداً واعية ترمي إلى بناء جسور الثقة . وفي هذا الصدد ، فإن كل إجراء عملي يؤدي إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا يمكن اعتباره عنصراً إيجابياً لصالح الحكومة ويمكن للجبهة الوطنية الثورية المتحدة أيضاً أن تظهر جدية نواياها لبناء مستقبل أفضل لغواتيمالا وذلك بامتناعها من الآن فصاعداً عن تدمير أي بنية أساسية في البلد حيث يشكل إصلاحها أو استبدالها بالتأكيد عبئاً ثقيلاً على كاهل الشعب الغواتيمالي بأجمعه .

٢٢ - وتواجه المفاوضات بين الحكومة والجبهة الوطنية الثورية المتحدة صعوبة أخرى تتمثل في ارتفاع بعض الأصوات مؤخرا بالاعتراض على السرية المحيطة بالمفاوضات . فقد

طالبت بعض الفئات الاجتماعية التي تقابلت مع الجبهة الوطنية الثورية المتحدة في عام ١٩٩٠ بألا تظل مستبعدة عن المحادثات ، نظراً لما لهذه المحادثات من أثر على مستقبل غواتيمالا . وعُقِد اجتماعان في مكاتب لجنة المصالحة الوطنية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . وفي ختام الاجتماع الثاني أعتمدت ٣٧ منظمة مختلفة إعلاناً أعربت فيه عن استيائها من الطريقة المتبعة في عملية المفاوضات وطالبت ، باسم الديمقراطية القائمة على أساس المشاركة ، بالاشتراك في هذه العملية . كما أعلن الأمين العام للحزب الديمقراطي المسيحي ألفونسو كابريرا أنه يمكن أن يدخل في المفاوضات مع الجبهة الوطنية الثورية المتحدة بغية مناقشة المسائل المتعلقة بتعديل الدستور . ويتضح من جميع هذه التطورات أن المجتمع الغواتيمالي شديد القلق إزاء بُطء وتيرة الحوار وراغب في التوصل إلى نتائج ملموسة في المستقبل القريب .

٣٣ - وغواتيمالا اليوم بلد غني بالمنظمات التي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها . كفريق الدعم المتبادل ، المعروف على نطاق واسع بالاسم المختصر "جام" GAM ، الذي أنشأه بعض الضحايا الذين نجوا من عمليات القمع ولكنهم فقدوا بعض أقاربهم لتقديم دعم متبادل لبعضهم البعض وللعمل على خلق جو اجتماعي خال من الأفكار المتسلطة التي ترى في أعمال العنف السبيل الوحيد للقضاء على الأعداء المفترضين لدولة غواتيمالا . وأنشىء ، منذ وقت قريب جداً ، مجلس الجماعات الإثنية رونوجيل جونام (CERJ) للدفاع عن مصالح جماعات السكان الأصليين التي طالما أهملها جهاز الدولة الرسمي . أما المجلس الوطني للمشردين في غواتيمالا (CONDEG) فهو جمعية للسكان الذين اضطروا للنزوح عن مواطنهم في ذروة النزاع الداخلي في غواتيمالا . ولجنة التنسيق الوطني للأرامل في غواتيمالا (CONAVIGUA) أنشأتها النساء اللاتي فقدن أزواجهن خلال نفس الفترة . أما لجنة اتحاد الفلاحين (CUC) فتمثل المصالح الخاصة للمزارعين الأصليين وللعمال الزراعيين وثمة منظمات أخرى في البلد إضافة إلى هذه المنظمات التي ذكرت على سبيل المثال .

٣٤ - وجميع هذه المنظمات تُذكر بحكم وجودها ذاته ونوعية أنشطتها باشد السنوات مرارةً في تاريخ البلد القريب . ولكن اهتمامها لا يتجه ، في الوقت نفسه ، نحو أحداث الحرب الأهلية المؤلمة فحسب . وإنما تسعى جميعها إلى بناء هيكل جديد للمجتمع الغواتيمالي يتميز بالعدالة والتسامح والمساواة التامة للجميع يخلو من أي شكل من أشكال التمييز القائم على أساس العِرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الجنس أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء . ولا ريب في أن وجهات النظر التي تعرب عنها هذه المنظمات لا تحظى دوماً برضا الحكومة . وبما أن زعماء هذه المنظمات قد عانوا من صدمات قاسية في حياتهم الشخصية بسبب أعمال قوات الأمن فقد كان لِزاما عليهم ، أن

يتخذوا موقفاً حذراً إزاء الحكومة على الرغم من أن حكومة غواتيمالا الحالية قد تسلمت زمام الحكم من خلال انتخابات ديمقراطية وهي بالتالي تختلف أساساً عن حكومات الأمر الواقع التي حكمت البلد طيلة عدة عقود حتى عام ١٩٨٥ . فهم لا يقتنعون بسهولة بأقوال رجال السياسة الواعدة بتغيير سلوكهم . وإنما يريدون أن يروا أعمالاً واقعية ملموسة . ومن جهة أخرى فإن موقفهم المتسم بالارتياب يشير بشكل عام استياء الحكومة التي ترى أنه ينبغي إعطاء المزيد من الثقة لمحاولاتها الرامية إلى جعل مسألة حقوق الإنسان محور سياساتها . وعليه فإن منظمات حقوق الإنسان والحكومة تتعايشان في أغلب الأحيان في حالة من التوتر المتبادل .

٣٥ - وكثيراً ما يساور أفراد جهاز الدولة على جميع الأصعدة القلق بسبب الانتقادات الموجهة إليهم إلى الحد الذي يجعلهم يعتبرون هذه المنظمات بوصفها مجموعات مساعدة لقوات العصابات ، بل إنهم يصنفونها ، في معظم الأحوال ، كمنظمات "هدامة" . ولكل تصنيف من هذا القبيل ينطوي على خطر جسيم في غواتيمالا إذ لا تزال هناك مجموعات مجرمة تميل إلى الأخذ بفكرة حمقاء مؤداها أن العصابات ومؤيديها وكل من لديه أو كل من يبدي آراءً مغايرة للآراء الرسمية يجب القضاء عليه بالعنف . ويبدو جلياً أن كل شخص يشغل منصبا عاما يتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الصدد ، فعليه أن يدرك ضرورة التفكير ملياً قبل التفوّه بعبارات حاطة من قدر أي شخص بحيث لا يعزله من المجتمع المتحضّر لجميع الغواتيماليين .

٣٦ - ولا يمكن أن يغيب عن الأذهان أن العديد من الشخصيات القيادية في البلد لم تع بعد حقيقة المقصود بالعيش في مجتمع ديمقراطي حر . ففي مجتمع كهذا ، وكما ينص عليه بوضوح الدستور الغواتيمالي ، يتمتع كل شخص بالحق الكامل في التعبير عن آرائه . ويجوز أيضاً تكوين جمعيات تتألف من أفراد يتفقون في الرأي وتجمعهم قيم مشتركة فيدفعهم ذلك إلى العمل معاً بغية بلوغ أهداف سياسية معينة . ولا يمكن التمييز بين الآراء "الحسنة" و"السيئة" ما لم تتجاوز حدوداً معينة ، يتمثل أهمها في حظر التحريض على الكراهية وأعمال العنف في المجتمع كوسيلة من وسائل النضال السياسي واعتبار ذلك جريمة تخضع للعقوبات الجنائية . والهدف الرئيسي من حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات هو حماية الأشخاص الذين ينتقدون الحكومة . ولا يحتاج أي شخص يميل إلى إظهار موافقته على السياسات الرسمية إلى ضمانات معينة لحماية أمنه الشخصي ، فلقد أنشىء النظام الدستوري والحقوق المناظرة التي أعلن عنها العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من أجل مصلحة المنشقين عن خط الدولة وأعضاء مجموعة المعارضة .

٣٧ - ولا يمكن أن تتجلى صورة واضحة لمطالب الشعب السياسية الحقيقية إلا من خلال تنافس الآراء دون عائق أو قيد ويجب أن يتاح لكل شخص فرصة الإعراب عن آرائه وتبادلها

مع الآخرين بحرية . فالحكومة الديمقراطية يقع على عاتقها التزام طبيعي هو الإصغاء إلى الأصوات الناقدة لأعمالها . وعلى المدى الطويل يصبح هذا الالتزام ، إذا امتثلت له ، مصدر قوة حقيقية . والواقع أن الحكومة إذا أخذت ردود الفعل العديدة التي تثيرها سياساتها بعين الاعتبار ودرستها ملياً بغية تحسين سياساتها فستعزز بذلك سلطتها السياسية إلى حد كبير . ومن هذا المنطلق ، يجب على الحكومة ألا تتجاهل الانتقادات المستمرة التي تصدر عن منظمات حقوق الإنسان في غواتيمالا بل يجب عليها أن ترحب بها حيث أنها تتيح لها الفرصة لإعادة النظر في أنشطتها التي شرعت في تنفيذها بالفعل وكذلك في الاستراتيجيات المقبلة وتحسينهما . إن مسؤولية احترام وضمان حقوق الإنسان لا تقع على عاتق الحكومة وحدها وإنما يستلزم ذلك تضافر جهود المجتمع الغواتيمالي بأجمعه . وهذا يعني من جهة أخرى ، أن المنظمات التي تعمل خصيصاً لهذا الغرض يجب احترامها بل وحتى تشجيعها عندما تسهم في تأدية المهمة المشتركة .

٣٨ - ومن هذه الزاوية ، فمن دواعي الخوف والحيرة أن تكون المنظمات المشار إليها قد عانت كثيراً في عام ١٩٩١ بل انها منيت بخسائر كبيرة في الأرواح (انظر الفقرات ٩٠ - ٩٢ و١٠٣ و١١٦ - ١٢١ أدناه) ويتمثل التفسير الوحيد لهذه الظاهرة في أن هناك عقيدة سائدة على نطاق واسع لا تزال ترى أن إجراء تغيير جذري في السياسات الداخلية ينطوي على خطر وبالتالي فهو غير مشروع وهدّام . ومما يدعو إلى الرضا أن الرئيس بنفسه أظهر دعمه في مناسبات عديدة لأعضاء منظمات حقوق الإنسان وذلك باستقبالهم شخصياً مشيراً بذلك بوضوح إلى أنهم يتمتعون بحمايته الشخصية . وهكذا قابل الرئيس في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، زعيم مجلس الجماعات الاثنية ، امبلكار منديز بعد أن تسلم هذا الأخير رسالة تحتوي على تهديدات بالقتل إلا أن هذا الأثر الإيجابي الذي تركته بادرة الرئيس تلاشى تقريباً عندما أبدى الرئيس ، أثناء مؤتمر صحفي عقد في واشنطن ، ملاحظة يؤسف لها ، مؤداها أن امبلكار منديز ومجلس الجماعات الاثنية "يسيران في اتجاه موازٍ لاتجاه الجماعات المتمردة" . وتتمثل أهم خطوة بنّاءة في اتجاه الدعم المذكور في الاتفاق الذي عُقد في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، بين منظمة كازا اليانزا ، التي تعنى أساساً بالأطفال المشردين ، ومكتب النائب العام بشأن "التعاون من أجل الدفاع عن الأطفال المشردين والقُصَّر المهجورين أو القصّر ذوي الأوضاع غير القانونية" (انظر الفقرة ٣٨ أدناه) . وبموجب هذا الاتفاق ، فإن المركز الأدبي "لكازا اليانزا" في المجتمع الغواتيمالي سيعزز بالتأكيد بحيث يمكن أن نأمل أن تصبح كازا اليانزا قادرةً في المستقبل على النهوض بأعمالها دون أي تدخل خارجي . وعلى الحكومة أن تفكر ملياً في الطرق والسبل الأخرى التي تمكّن من إشراك منظمات حقوق الإنسان القائمة في الأنشطة الرسمية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها دون خلط مسؤوليات الواحدة منهما بمسؤوليات الأخرى . إن الاعتراف الرسمي بأهمية الأعمال التي قدمتها هذه المنظمات لا يعود بالنفع على هذه المنظمات

فحسب وإنما يؤدي ، في الوقت نفسه ، إلى التقليل من حدة التوتر مما يجعل التعامل والتفاهم بين جميع فئات السكان أمراً ممكناً .

باء - المبادرات التشريعية والمؤسسية

٢٩ - وفي عام ١٩٩١ ، كان تجاوب الكونغرس بطيئاً مع دعوة الرئيس لإجراء تعديل سريع بغية تعزيز أثر حقوق الإنسان على المجتمع الغواتيمالي . فمشروع القانون المتعلق بالموافقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق به لا يزال معلقاً أمام الهيئة التشريعية . ولم تُقدم إلى الخبير أي تفسيرات معقولة لهذا التأخير المؤسف ولكن أكد جميع أعضاء الكونغرس الذين تمكن الخبير من التحدث إليهم أن العهد يحظى بتأييد عام واسع النطاق.

٣٠ - وكذلك ، لم يتمكن الكونغرس من إنهاء دراسته للقانون الجديد المقترح للاجراءات الجنائية الذي يشترط للمرة الأولى أن تكون المرافعات الشفوية والعلنية عنصراً وجوبياً في اجراءات المحاكمة . والخبير على اقتناع بأن العديد من الثغرات الحالية في النظام القضائي يمكن عزوها إلى عدم وجود مرحلة المرافعات الشفوية العلنية في الدعوى الجنائية . لا سيما أن دور الرقابة الذي يؤديه حضور الجمهور في جلسات المرافعات الشفوية العلنية سيقلص إلى حد كبير ، امكانيات التأثير الخارجي . ويمكن للزوار أن يكوّنوا فكرة شخصية ، لدى حضورهم الجلسة ، عن مصداقية شهود الاثبات والنفي . وعليه ، يمكن تقليص هامش التقدير الشخصي للأدلة من جانب القضاة إلى حد كبير . وبالإجمال ، سيكسب النظام القضائي اعتبار الناس له واعترافهم به . وفي الوقت الحاضر ، فإن العديد من المحاكمات الجنائية تبدو للمراقب الخارجي وكأنها صفقة تبرم بين القاضي ووكيل النيابة والمتهم وذلك ببساطة لأنه لا يمكن الحضور حتى في المرحلة الأخيرة الحاسمة من الدعوى . وفي ظل هذه الظروف ، فمن السهل أن يتفهم المرء سبب قلة ثقة الغواتيماليين عامة في نظامهم القضائي إذ يعتقدون أنه مشوب بنفس العيوب التي تشوب قطاعات الحكومة الأخرى . ولذا يجب على الكونغرس أن يعجل في دراسته لمشروع القانون وأن ينتهي من هذه الدراسة في أسرع وقت ممكن .

٣١ - وهناك تعديلات أخرى تقتضي العمل السريع بغية ترجمة الإرادة التي أفصح عنها جميع كبار المسؤولين في الأمة للقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب إلى واقع ملموس . فالمادة ٢١٩ من الدستور تنص على أن جميع أفراد القوات المسلحة يخضعون لاختصاص المحاكم العسكرية وحدها سواء أكانت الجريمة المزعومة ذات طابع عسكري معين أم أنها تعتبر جريمة عادية . ومن الصعب تعليل وجود هذا الامتياز الذي لا يرد عليه في القانون العسكري (المادة ١٠ من الفصل الثاني ، المحاكم العسكرية والاجراءات الخاصة

بها) سوى بعض الاستثناءات الثانوية . ومما يزيد من دواعي الاستنكار لهذه المعاملة التفضيلية أن القانون العسكري ، الذي يرجع تاريخه إلى عام ١٨٧٨ ، لا يوفر الضمانات الضرورية للمحاكمة العادلة . فالاختصاص مقصور ، في المقام الأول على الضباط أو أعضاء المؤسسات الخاصة للقوات المسلحة دون غيرهم (المادة ٣) . وتتكون المحكمة العسكرية التي تشكل الجهاز الرئيسي لمحاكمة الجرائم الجنائية التي يرتكبها جنود الجيش (المادة ٣١٣) من خمسة ضباط لم يتلق أي منهم أي تدريب في مجال القانون . وفي جميع الدعاوى في نظام القضاء العسكري يتولى مساعد في القضايا العسكرية (auditor guerra de) ، وهو رجل يجب أن يكون محاميا حاصلاً على جميع المؤهلات اللازم توافرها في قاضي المحكمة الابتدائية ، تقديم المشورة للهيئة القضائية المعنية ولكن دون أن يكون هو نفسه عضواً في تلك الهيئة . وهو يشارك في مداولات الدعوى ولكن دون أن يكون له صوت في الحكم . ويمكن أن يكون هذا النظام ضاراً بالمتهم نظراً لعدم تمتع "القضاة" العسكريين باستقلال حقيقي . ولكن يمكن أيضاً اعتباره أداة أعدت لتوفير معاملة تفضيلية لأفراد القوات المسلحة الذين يحاكمون على يد نظرائهم . وهناك عناصر عديدة توحي بأن التفسير الثاني هو الصحيح في الواقع العملي ، وخاصة في القضايا ذات الخلفية السياسية ، وأياً كان الأمر ، فقد آن الأوان لإعادة النظر بصورة شاملة في القانون العسكري . وإذا كانت غواتيمالا ترغب في الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، فيجب أن يكون نظام القضاء الجنائي فيها متفقا تماماً مع المادة ١٤ من هذا الصك . وقد أدرجت بعض الاقتراحات الخاصة بتعديل القانون العسكري في مشروع القانون الجديد للإجراءات الجنائية (المادة ٥٤٦) . بيد أن هذه الاقتراحات لا تأتي بعلاج لجميع العيوب التي تشوب النظام الحالي . فيجب إعادة النظر في القانون العسكري ككل وتطويعه للمعايير الدولية الحالية للقضاء الجنائي .

٣٢ - وهناك سمة أخرى من سمات نظام المحاكمات الجنائية في غواتيمالا يمكن انتقادها ألا وهي امتياز المحاكمة التمهيدية (antejuicio) . فالشخص الذي يتمتع بهذا الامتياز لا يجوز اتخاذ أي إجراء جنائي ضده قبل أن يقرر الكونغرس الوطني أو محكمة معينة ما إذا كانت هناك أسس وقائعية وقانونية كافية تبرر اتخاذ هذه الخطوة ضده . وينص الدستور على أن أصحاب المناصب العليا في الدولة وكذلك أعضاء الكونغرس يتمتعون بهذا النوع من الحماية ضد الدعاوى الجنائية الكيدية (المواد ١٦١(أ) و١٦٥(ج) و٣٠٦) . وقد وسعت القوانين العادية نطاق امتياز المحاكمة التمهيدية بحيث أصبح يشمل جميع القضاة بل وحتى المحافظين وقواد القواعد العسكرية والمرشحين للانتخابات العامة . وبالتالي ، ففي كل مرة يكون فيها شخص ينتمي إلى أحد هذه الفئات العديدة متهماً بارتكاب جريمة جنائية فلا بد من اتخاذ إجراءات طويلة ومعقدة قبل إحالة الشخص في آخر الأمر إلى المحاكمة . ولا ريب في أن لامتياز المحاكمة التمهيدية ما يبرره إذا استخدم كوسيلة لحماية أصحاب المناصب السياسية العليا في المناورات السياسية التي تجري تحت ستار الإجراءات الجنائية . بيد أن الإفراط في استخدام هذا الامتياز يمس بالمبدأ الرئيسي المتعلق بالمساواة أمام القانون .

٣٣ - ويجدر أيضاً التذكير بأن مشاريع القوانين لتعديل قانون العقوبات والقانون الخاص بإدارة النائب العام للدولة لا تزال بانتظار قرار الكونغرس . وقدمت لجنة الكونغرس لحقوق الإنسان ، من جهتها ، مشروع قانون لإنشاء لجان حقوق إنسان محلية حظي بالموافقة المبدئية على النص في قراءة أولى . وطلبت السلطة التنفيذية ايضا فتوى قانونية بشأن إمكانية التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة .

٣٤ - وفي ١٣ تموز/يوليه ١٩٩١ ، اعتمدت الحكومة القرار رقم ٩١/٤٨٦ وقررت فيه ، وفقاً لتوصيات الخبير ، إعادة تشكيل اللجنة الاستشارية الرئاسية لحقوق الإنسان وإنشاء لجنة رئاسية جديدة لتنسيق السياسة التنفيذية المتعلقة بحقوق الإنسان ، من أجل تنسيق أعمال الوزارات والمؤسسات التابعة للسلطة التنفيذية [illegible] حقوق الإنسان وحمايتها وضمان الاتصالات والتعاون بين رئيس الجمهورية والقضاء ومكتب المدعي العام لحقوق الإنسان (المادة ١) . ومن مهام هذه اللجنة الإشراف المركزي على فحص الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز جدية التحقيق في هذه الشكاوي وأنشطة المتابعة وإقامة علاقات تعاون مع الأجهزة الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان . وستعمل اللجنة على أعلى المستويات وتقدم التقارير مباشرة إلى رئيس الجمهورية وتتألف من ممثل شخصي للرئيس ووزراء الخارجية والداخلية والدفاع الوطني والنائب العام . ويجوز للوزراء في ظروف استثنائية تفويض سلطتهم لنوابهم الشخصيين .

٣٥ - وبموجب قرار حكومي آخر ، انشىء صندوق السلم الوطني (FONAPAZ) في عام ١٩٩١ مع مساهمة أولية من الحكومة قدرها ٣٥ مليون كتزال . يتمثل هدف هذا الصندوق في وضع وتنفيذ برامج ومشاريع لتقديم المساعدة المباشرة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين والمنقولين من أماكنهم أو الذين أعيد توطينهم وإلى المجموعات والفئات الأخرى من السكان التي أضيرت من جراء النزاع المسلح الداخلي أو اتخاذ التدابير اللازمة لدعم العمل من أجل إعادة توطين السكان بوصفها جزءاً من عملية إقرار السلام الاجتماعي الجارية الآن (المادة ١) . وبالتالي ، ستتضمن مهام صندوق السلم الوطني رسم السياسة الحكومية المتعلقة بتقديم مساعدة "للاجئين والعائدين والمشردين والمنقولين من أماكنهم أو الذين أعيد توطينهم والجماعات أو الفئات الأخرى من السكان التي أضيرت من جراء النزاع المسلح الداخلي" (المادة ٥(أ)) .

٣٦ - وفي ١ آذار/مارس ١٩٩١ ، انشئت بموجب قرار حكومي آخر ، المؤسسة السياسية للعهد الاجتماعي بغية إضفاء الصفة الرسمية على العهد باعتباره صكاً فعالاً يُمكّن القطاعات المنتجة الممثّلة من توجيه جهودها المتضافرة نحو إيجاد حلول لمشاكل البلد الاجتماعية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي . وفي هذا الإطار ،

تم عقد اتفاقين يضع الأول حدوداً دنيا جديدة للأجور والثاني يوصي بإزالة الطابع السياسي عن مؤسسة الضمان الاجتماعي واستعادة استقلاليتها التامة وذلك عن طريق زيادة مشاركة العمال في إدارتها . ولكن عدداً من أكبر نقابات العمال قرر عدم الانضمام إلى العهد الاجتماعي .

٣٧ - إن تعيين بعض كبار الموظفين يعكس إرادة سياسية تهدف إلى تعزيز السلطة المدنية ، فقد عين النائب السابق للمدعي العام لحقوق الإنسان ، السيد فرناندو هورتادو بريم وزيراً للداخلية ويمكن للوزير بفضل هذا المنصب أن يولي اهتماماً خاصاً لقضايا حقوق الإنسان . وكذلك ، عملاً بتوصيات الخبير فقد عُيّن محام مدني مؤخراً في منصب مدير الشرطة الوطنية الذي كان يشغله قبل ذلك ضابط عسكري .

٣٨ - وأصبح مكتب النائب العام للدولة ، الآن ، أكثر فعالية فقد حل محل صاحب المنصب القديم شخص عازم على تأدية دور أكثر فعالية في إقامة العدالة . وكانت إحدى أولوياته تتمثل في إزالة الانطباع بأن بعض الأشخاص بمنأى عن العقاب من أذهان الناس ، ذلك الانطباع الذي كان ناجماً عن عدم ملاحقة الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ومعاقبتهم قانونا على نحو فعال . وحتى الآن ، فإن التدابير التي اتخذها أدت إلى محاكمة عدد من العسكريين ورجال الشرطة المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة وصدرت أحكام بالإدانة من محكمة الدرجة الأولى في قضيتين من هذه القضايا . وكما ذُكر في الفقرة ٣٨ أعلاه ، ففي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، عقد النائب العام اتفاقاً مع جمعية كازا اليانزا لمدة ١٢ شهراً "للتعاون من أجل الدفاع عن الأطفال المشردين والقُصّر المهجورين أو القصر ذوي الأوضاع غير القانونية وحمايتهم" نظراً للاعتراف بأن الأهداف المدرجة في ميثاق الجمعية "تشمل حماية الأطفال من سوء المعاملة والسعي الدائم إلى تقديم الدعم المعنوي والروحي والمادي لهم" . كما أن الاعتراف في الاتفاق بضرورة التعاون من أجل مساعدة الأطفال ، سيمكّن من وضع برامج مشتركة "للدفاع عن الأطفال المشردين والقصر المهجورين أو القصر ذوي الأوضاع غير القانونية وحمايتهم" . ولبلوغ هذا الهدف ، ستعمل كازا اليانزا كجهاز مساعد لمكتب النائب العام للجمهورية وستحيطه علماً بأي قضية تصل إلى علمها . أما المدعي العام فسيقدم إلى مكتب المساعدة القانونية التابع لجمعية كازا اليانزا للدفاع عن الأطفال المشردين الدعم القانوني الضروري الذي يمكنها من تحقيق أهدافها .

٣٩ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، وقع وكيل نيابة شؤون الأحداث التابع لمكتب المدعي العام من جهة والمدير الوطني والمنسق لمكتب المساعدة القانونية التابع لجمعية كازا اليانزا من جهة أخرى على تقرير مشترك عن الاجراءات التعسفية المرتكبة ضد الأطفال المشردين في عام ١٩٩١ . ويشير التقرير إلى أربع قضايا قتل وثلاث قضايا

جرح بالاسلحة النارية وأربع قضايا تتعلق بسوء استخدام السلطة وثلاث قضايا تتعلق بسوء استخدام السلطة مع إحداث اصابات وتسع قضايا خطف مع إحداث اصابات وخمس قضايا تتعلق بالحاق اصابات . وفيما يتعلق بمرتكبي هذه الجرائم فيذكر التقرير أنه في ٢٥ قضية كان المسؤولون من الافراد العاديين وفي سبع قضايا كان المسؤولون من رجال الشرطة الوطنية وفي قضية واحدة كان المسؤول هو شرطة النجدة العسكرية وفي قضية أخرى كان المسؤولون من أفراد الفرقة الثانية . ويذكر التقرير في الختام أن عدد الجرائم التي ارتكبت في عام ١٩٩١ ضد الأطفال المشردين لم يتناقص ولكن قوات الأمن تصرفت بطريقة أقل تعسفاً من ذي قبل . ويضاف إلى ذلك ، أن معظم الجرائم ارتكبها أفراد يمكن أن يكونوا في بعض الحالات من قوات الأمن ولكنهم تصرفوا بصفتهم الشخصية .

جيم - القوات المسلحة

٤٠ - يرغب الخبير في التشديد من جديد على أمور ذكرها في تقريره السابق (E/CN.4/1991/5 ، الفقرتان ٤٣ و٤٤) ، وهي أن القوات المسلحة ينبغي ألا تعتبر نفسها سلطة سياسية مستقلة وإنما يجب أن تبقى خاضعة بإخلاص للسلطات المدنية التي تلقت تفويضا من الشعب الغواتيمالي لكي تحكم البلد . ويمكن القول من حيث المبدأ ، إنه لا يمكن لمؤسسة لا ترتكز بصورة مباشرة على الإرادة التي أعرب عنها الناخبون بصورة ديمقراطية أن تدعي أنها تجسد الأماني الحقيقية الأصلية للمجتمع الغواتيمالي .

٤١ - وفي عام ١٩٩١ ، قام الرئيس بتعيينات عديدة في القوات المسلحة غيرت هيكل القيادة العليا تغييرا كاملا . أولاً ، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، حل العميد كارلوس البرتو بوزويلوس فيلافينشنسيو محل قائد القوات الجوية الجنرال ماركو انطونيو فارغاس . وفي وقت لاحق من ذلك العام في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، اضطر وزير الدفاع الجنرال لويس انريكي مندوزا للتخلي عن منصبه لصالح الجنرال خوسي دومينغو غارسيا سمايوا . وفي الوقت ذاته عُين العميد يورين روبرتو بروسينا رئيساً جديداً لهيئة أركان الحرب لشؤون الدفاع في حين أصبح العميد ماريو رينيه انريكيز مورالس نائباً له . واشترك ثلاثتهم في المفاوضات مع الجبهة الوطنية الثورية المتحدة الغواتيمالية مما يعني بالتأكيد أنهم غير معارضين للمفاوضات . وأعلنت الصحف الغواتيمالية أن التغييرات أثارت انفعالات حادة في صفوف الجيش . ومع ذلك فقد احترمت القوات المسلحة سلطة الرئيس بوصفه قائدهم الأعلى .

٤٢ - ومن التحديات الرئيسية التي لم تتغلب عليها بعد قوات الجيش ، كيفية التعامل مع السكان المدنيين في المناطق التي تهيمن عليها قوات العصابات بين الحين والآخر . وأبلغ الخبير عن حوادث عديدة جرت بالقرب من إكسان (الكيشي) حيث شنت غارات

جوية مع القصف بالقنابل والرشاشات على مستوطنات جماعات السكان المقاومة . وفي بلاغ صحفي صدر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ اشتكت جماعات السكان المقاومة في "البتين" من الغارات العشوائية التي تشن ضدهم على الرغم من أنهم لم يشتركوا قط في أي أنشطة مسلحة ضد الجيش (انظر الفقرة ٥١ أدناه ، للتفاصيل) . وشهد الخبير بنفسه أحد هذه الاحداث عندما زار بلدة كاباي الواقعة في القسم الشمالي من الكيشيه في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ (انظر الفقرات ٥٤ - ٦٣ أدناه) . وأعلن الخبير أنه اعتبر الحادث منتهيا بعد أن تسلم من الرئيس شروحاً وافية في رسالة شخصية كما تلقى مثل هذه الشروح من قواد الجيش المختصين تفيد بأن القصف قد جرى على بعد ثلاثة كيلومترات تقريباً من كاباي حيث تعرضت الطائرتان العسكريتان اللتان اشتركتا في الحادث ، لهجوم من قبل قوات العصابات . بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن سكان كاباي أكدوا من جديد في إعلان نشرته الصحف الغواتيمالية في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، أن الهجوم الجوي المشار إليه إنما كان موجهاً إليهم هم أنفسهم وطلبوا أن يوضع حدّ لهذه التصرفات على الفور . ويرغب الخبير أن يشدد مرة أخرى على أن طرائق القتال التي تنطوي على هجمات موجهة إلى أهداف لا يمكن الجزم بأنها تشكل أهدافا عسكرية ، تعتبر أعمالا غير مقبولة وتتنافى مع التزام الدولة بحماية حياة جميع مواطنيها ، الذي نصت عليه المادة ٣ من الدستور الغواتيمالي .

٤٣ - وأثناء زيارة الخبير إلى كاباي ، أخبره سكان القرية أنهم لا يستطيعون الخروج من القرية بغية إقامة أو مواصلة أية اتصالات شخصية أو علاقات تجارية مع الخارج . فقد قُتل رجال عديدون ممن حاولوا الذهاب إلى قرى أخرى عبر منطقة الكيشيه التي تسيطر عليها الحكومة . وتفيد الاقوال التي أدلى بها الأشخاص الذين تمكن الخبير من مقابلتهم ، أن القوات المسلحة تتعمد اتباع استراتيجية عزل السكان في مناطق القتال بقصد اجبارهم على ترك تلك المناطق . وترتب على هذا الوضع أن جميع الاطفال المقيمين في قرية كاباي لم يتم تطعيمهم ضد الامراض مما يعرضهم لخطر جسيم هو خطر الإصابة بأمراض كان من السهل اكتساب المناعة ضدها . وكذلك ، فإن الشخص الذي يصاب بمرض شديد يظل محروماً تماما من أي شكل من أشكال المساعدة الطبية ويعتبر محكوماً عليه بالموت المؤكد إذا لم يكن لديه من قوة المقاومة ما يكفي للتغلب على هذا المرض . وبعد أن أطلع الخبير على الحالة المؤسفة لسكان المناطق المذكورة قدم مذكرة شفوية إلى السلطات الغواتيمالية ، وبعد ذلك ردد ما جاء بها في رسالة مؤرخة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وموجهة إلى رئيس الجمهورية وطلب منه فيها اتخاذ إجراء سريع لمعالجة الوضع بغية ضمان منح سكان مناطق القتال المدنيين نفس المعاملة التي تمنح لغيرهم من المواطنين في غواتيمالا (انظر الفقرة ٦٣ أدناه) .

٤٤ - وفي تقرير العام الماضي (E/CN.4/1991/5 ، الفقرة ٨٧) حلل الخبير التجاوزات السائدة في مجال تجنيد الشبان للخدمة في القوات المسلحة والواقع أنه على الرغم من

أن الدستور ينص على الخدمة العسكرية الإلزامية (الفقرتان (أ) و(ن) من المادة ١٣٥) ، فليس هناك حتى الآن نظام للتجنيد يكفل المساواة أمام القانون للشباب الذين من نفس فئة العمر . وكما حدث في عام ١٩٩٠ ، فإن القوات المسلحة تواصل اتباع طريقة التجنيد بالقوة ، بإلقاء القبض عشوائيا على الشباب الذين يحتمل صلاحيتهم للتجنيد في الأماكن العامة . وفي حالات عديدة ، يكون ذلك مخالفاً للقانون ، حيث يتم إجبار حتى القصر دون سن الثامنة عشرة على تادية الخدمة العسكرية . يضاف إلى ذلك أن نمط التمييز الواضح لم يزل على صورته القديمة . فإن معظم المجندين ينتمون إلى السكان الأصليين في حين أن الشباب الذين ينتمون إلى طائفة "لادينو" يعفون عادةً من الخدمة العسكرية . وفي هذ المجال على الأخص ، يجب على الدولة التي تحترم مبدأ سيادة القانون ، أن تلتزم التزاماً صارماً بمعايير العدالة . وفي المحادثات التي أجراها الخبير مع وزير الدفاع ، لم يحصل إلا على إجابات هروبية غامضة عندما أثار موضوع التجنيد . وكان لا بد من اعتماد قانون ينظم أساليب التجنيد للخدمة العسكرية منذ زمن طويل (انظر أيضاً الفقرة ٦٥ أدناه) .

٤٥ - ولما كان معدل جرائم العنف لم يكن ينخفض إلا قليلا في غواتيمالا أثناء عام ١٩٩١ ، فإن الخبير يرغب أخيراً في التذكير بالاستنتاجات التي أوردها في الفقرتين ٤٨ و٤٩ من تقريره السابق (E/CN.4/1991/5) . ففي حالات عديدة ، لا تزال القوات المسلحة تُتهم بالاشتراك في عمليات الإعدام بدون محاكمة وحالات الاختفاء القسري وتوجيه تهديدات بالموت . وأفظع مثال على ذلك هو المجزرة التي ارتكبت في ٩ آب/ أغسطس ١٩٩١: فقد عثر في ذلك اليوم على جثث ١١ شخصاً على حافة طريق عام في جنوب إقليم اسكوينتلا . وفي هذه الحالة ، أصدرت قيادة القوات المسلحة نفسها ، بعد أيام قليلة ، بياناً رسمياً اتهمت فيه النقيب أنيبال روبين سيرون أريولا قائد القاعدة البحرية في الباسيفيكي بأنه كان من بين مرتكبي الجريمة (انظر الفقرتين ٩١ و١٥٢ أدناه) . ولكن في معظم القضايا الأخرى التي كانت هناك أدلة قوية على اشتراك قوات الأمن فيها ، فقد كان من المتعذر تحديد المسؤولية . وتجاه هذه الخلفية السياسية لعديد من هذه الحوادث الإجرامية ، يتعين على السلطات القيادية العليا في القوات المسلحة أن تعطي الأولوية المطلقة لاستعراض سائر الوحدات العسكرية بأقصى درجات العناية وأن تشرح لها بكل وضوح أنها لن تسمح صراحةً أو ضمنا بأي مخالفة للقواعد العسكرية للنزاهة والشرف . وفي هذا الصدد ، ينبغي فحص حالة ضباط الجيش واحدةً واحدة . أما الضباط الذين أساؤوا في الماضي استخدام سلطاتهم ضد السكان المدنيين عندما أمروا بعمليات قتل عشوائية فإنه لا يجوز بحال أن يكونوا قواداً في جيش دولة ديمقراطية خاضعة لمبدأ سيادة القانون . ذلك أن كل من ارتكب أو أمر بارتكاب مثل هذه الفظائع إنما يفتقر إلى الدرجة المطلوبة من الشعور بالمسؤولية الديمقراطية ويشوه سمعة القوات المسلحة بأجمعها .

٤٦ - وفي التقرير السابق (E/CN.4/1991/5 ، الفقرتان ١٤٨ و١٤٩) أوصى الخبير بالتقيد بصرامة بالمادة ٢٤(٢) من الدستور التي تنص صراحة على أنه "لا يجبر أحد على الاشتراك مع ، أو الانضمام إلى مجموعات أو جمعيات للدفاع عن النفس أو ما شابه ذلك" . ونظراً للتاكيدات المتكررة لوزير الدفاع في غواتيمالا في ذلك الوقت بان أحداً لا يجبر في الواقع على الانضمام إلى صفوف مجموعات كهذه وان المقارنة بين الإسم الرسمي وهو: "اللجان المدنية الطوعية للدفاع عن النفس" وبين الإسم الجاري استعماله حاليا وهو: "الدوريات المدنية للدفاع عن النفس" يعكس حقيقة الوضع . وقد تضمن التقرير الإضافي للعام الماضي (E/CN.4/1991/5/Add.1 ، الفقرة ٦٢) اقتراحا يقضي بوجوب أن يدرس الكونغرس المسألة ويسن قانوناً يحدد بالتفصيل شروط إنشاء وسلطة مثل هذه الوحدات شبه العسكرية المؤلفة من مواطنين عاديين بيد أن هذا الاقتراح لم يلق أذناً صاغية على الإطلاق .

٤٧ - وفي ضوء المعلومات الإضافية التي تلقاها الخبير في عام ١٩٩١ عن أنشطة الدوريات المدنية للدفاع عن النفس والمفوضين العسكريين والأفراد المدنيين الذين يتمتعون ببعض الامتيازات العسكرية ويجمعون المعلومات ويجندون الشبان لحساب الجيش يبدو أن هناك حلاً واحداً مناسباً ألا وهو حل الدوريات المدنية للدفاع عن النفس وتجريدها من السلاح . ولا يمكن للانعدام التام لوجود أي قواعد محددة تحكم المركز القانوني للدوريات المدنية للدفاع عن النفس إلا أن يولد شعوراً بعدم الأمان ويكون ذلك على حساب جميع الذين لا يشاطرون زعماءهم وجهات نظرهم . ونظراً لأن الجيش ينكر مبدئياً أنه هو الذي أنشأ هذه الدوريات ويؤكد أنها مؤسسة مستقلة كلياً ، فإنه يكاد يكون من المنطقي أن يكون محروماً من سلطة تفتيشها ورصد أنشطتها بانتظام . ولكن الحقيقة أن العلاقة بين الدوريات والقوات المسلحة هي علاقة واقعية خالصة . وتفيد جميع المعلومات المتاحة أن القوات المسلحة قد لعبت دوراً حاسماً ، في كل مكان في إنشاء الدوريات وتدريبها وتزويدها جزئيا بالأسلحة . ولكن ، في دورة تخضع لمبدأ سيادة القانون ينبغي أن تكون جميع المجموعات المسلحة خاضعة للإشراف الصارم للسلطات العليا في جهاز الدولة ، بحيث يمكن في آخر المطاف أن يكون القيام بذلك الالتزام محلا لترتيب المسؤولية السياسية لعضو مسؤول في الحكومة ولكن لا يوجد في الوقت الحاضر أي شيء من هذا القبيل . فرؤساء الدوريات المدنية للدفاع عن النفس لا يخضعون لأحد . ولدى العديد منهم ، فيما يبدو ، شعور بأنهم فوق القانون . وليس للدوريات سلطة رسمية تخولها حق إلقاء القبض على الناس ومع ذلك فكثيراً ما تفيد التقارير بقيامها فعلاً بإلقاء القبض على الناس .

٤٨ - وتعتبر الحكومة الدوريات المدنية للدفاع عن النفس بمثابة ثقل مقابل يوازن أثر قوات العصابات ، وأعربت عن خوفها ، في حالة إلغاء الدوريات ، من إمكانية

سيطرة الجبهة الوطنية الثورية المتحدة الغواتيمالية على القرى المعنية . ولكن هذا القلق لا يبرر استمرار وجود مؤسسة محظورة صراحة ، بموجب الدستور . ومن جهة أخرى ، إذا صح أن الجبهة الوطنية الثورية المتحدة الغواتيمالية كانت جادّةً في شجب الضغوط التي تُمارس أساسا على الفلاحين من السكان الأصليين ، فينبغي ألا تسعى إلى الحصول على ميزة استراتيجية عن طريق محاولة ترجيح كفة الميزان العسكري لصالحها بعد إلغاء الدوريات . وكل بحث وراء مثل هذه النوايا الخفية لن يكون له من أثر سوى تأخير اليوم الذي يمكن فيه أخيراً إنقاذ ضحايا القوات شبه العسكرية من هذا البلاء .

٤٩ - ويرغب الخبير ، أخيرا ، التذكير بتوصياته التي وردت في التقرير السابق وهي أنه ينبغي إعادة النظر في جميع البرامج الحالية التي تستخدم في تدريب أفراد قوات الأمن والشرطة الوطنية والقوات المسلحة ، من حيث مطابقتها [illegible] التي انضمت إليها غواتيمالا بالفعل أو على وشك الانضمام إليها (E/CN.4/1991/5 ، الفقرة ١٦٢) . وتمكن الخبير أثناء زيارته لغواتيمالا من الاطلاع على عدد من مجلة الـ Soldado الدورية (رقم ٤٠ ، ١٩٩١) التي تشرح عادة جيدا الإطار العام الذي يتعين على القوات المسلحة أن تعمل فيه وتُذكر القراء خاصة بواجباتهم التي يفرضها الدستور والقوانين السارية . ولكن الـ "Giedo Kailbil" الذي ورد في هذا العدد (الصفحة ١١) ويحتوي على التعهد الآتي (إني أحترم مهارة عدوي ولكني أتعهد بأن أحاربه بكل ما لدي من قوة وعزم إلى أن أقضي عليه بلا رحمة) وهو أمر يثير القلق إذ يمكن تفسيره بأن كل عدو حتى بعد أن يعلن بكل وضوح وجلاء استسلامه ، يجب قتله . ولا حاجة بنا إلى التذكير بأن أي قاعدة كهذه تنطوي على انتهاك صارخ لقواعد الحرب المقبولة بصفة عامة .

ثانيا - حقوق الإنسان في إطار الصراع المسلح

ألف - حالات إساءة المعاملة في مناطق الصراع

٥٠ - على الرغم من المفاوضات التي تجري الآن ، فإن الصراع المسلح الداخلي الذي مزّق غواتيمالا لسنوات كثيرة مستمر الآن بنفس الدرجة من الشراسة . وبسبب هذا الصراع ، اصبح الجيش هو السلطة الحكومية الوحيدة الموجودة في مناطق شاسعة من الأراضي الوطنية ، خاصة في المناطق الريفية التي تمركزت فيها الكتائب العسكرية وأنشئت منصب المفوض العسكري . وكما ذُكر من قبل ، يسيطر الجيش على ما يسمى بالدوريات المدنية للدفاع عن النفس ، المؤلفة من الفلاحين الذين نظمهم للقتال ضد المتمردين في مناطق الحرب ، وبصورة رئيسية في المناطق الريفية لمقاطعات إل كويشي ، وهوهوتينانغو ، وشيمالتينانغو ، وسان ماركوس ، والتوفيراباس ، وسولولا ، وتوتونيكابان ، وإل بيتين . وفي كثير من الشكاوي التي تلقاها الخبير بشأن حالات الإعدام بدون محاكمة ، والتعذيب ، وإساءة المعاملة ، والحبس غير القانوني ، وحالات الاختفاء ، يوجّه إلى الجيش الاتهام بارتكاب تلك الجرائم إما بشكل مباشر أو عن طريق المفوضين العسكريين أو أعضاء الدوريات المدنية (انظر الفقرات ٨٨ - ١٣١ أدناه) .

٥١ - كما وردت شكاوى بخصوص غارات جوية ، وهجمات بالمدفعية ، وإشعال الحرائق في المنازل والمحاصيل والكنائس ، وقتل حيوانات السكان المدنيين . وحدثت تلك الأحداث في شاكسي وسانتاروسا في منطقة إكسيبوليل يوم ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ ؛ وفي ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ أبلغ عن وقوع قصف بالقنابل حول كنتابال ، وفي ٣٠ و٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ على عزبة سانتياغويتو ، وفي ٣٣ تموز/يوليه ١٩٩١ على جويل وكونين وفي منطقة ريتين . والجيش متهم بارتكاب مذابح الفلاحين في يومي ٣ و١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ أثناء عملية لاكاندونا ٩١ في البيتين ، بعد اتهامهم بأنهم من العناصر الهدامة . كما أبلغت جماعات المقاومة (CPRs) في إل بيتين عن اختطاف خواكين لوبيس وزعمت أن الجيش اضطر إلى دخول الأراضي المكسيكية للقبض عليه . وكانت احدى التجاوزات التي تم فيها توجيه الاتهام إلى الجيش من جانب الجبهة الوطنية الثورية المتحدة (URNG) هي أنه في يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ استعمل الجنود السكان المدنيين في بويبلو فيخو في بلدية نويفو بروغريسو (في مقاطعة سان ماركوس) كدرع بشري بأن أجبروهم على المشي أمام صف الجيش لتجنب أية هجمات محتملة من جانب المتمردين .

٥٢ - وأعرب النائب العام لشؤون حقوق الإنسان ، في تقريره عن النصف الأول من عام ١٩٩١ ، عن الرأي الذي مفاده أن تلك الدوريات ينبغي أن يتم تنظيمها عن طريق القانون بغية تجنب الإنحرافات والممارسات التعسفية . ومن يرفض الالتحاق بدورية

يُتهم بانه من أفراد العصابات أو أنه يتعاون مع جماعات حرب العصابات ويُضطهد وتوجه إليه التهديدات وتُساء معاملته أو يُعذّب أو حتى يُعدم بدون محاكمة . وقد هرب الكثير من المقيمين الذين رفضوا الانضمام إلى الصراع المسلح إلى الجبال ونظموا أنفسهم في جماعات المقاومة CPRs ، التي توجد بصورة رئيسية في مقاطعات إل كويشي وإل بيتين . وطبقا للمعلومات الواردة من مركز أبحاث ودراسات وتشجيع حقوق الإنسان (CIEPRODH) ، من الممكن أن تضم جماعات المقاومة حوالي ٣٠ ٠٠٠ شخص في إل كويشي . وتناشد تلك التنظيمات الحكومة للاعتراف بها على أنها مستوطنات مدنية غير محاربة ، وتحتج على المضايقات التي تُمارس عليها ، والعزلة التي يفرضها الجيش عليها . وتذكر أنه منذ عام ١٩٨٠ والجيش يتبع سياسة الأرض المحروقة ، ويقوم بحرق المحاصيل ، واعتقال الفلاحين ، وشن الغارات الجوية . وأنشأ الجيش برامج لإعادة التثقيف الأيديولوجي ، وإعادة الاستيطان ، والإقامة الجبرية في قرى نموذجية . وحوّل المقيمين إلى أفراد عسكريين وأجبرهم على الانضمام إلى الدوريات المدنية للدفاع عن النفس . وتقول تلك التنظيمات إن الجيش استخدم طريقتين لإجبار أعضاء جماعات المقاومة على التخلي عن أماكن لجوئهم والاستيطان في مناطق تخضع للسيطرة العسكرية: الطريقة الأولى هي القيام بغارات جوية وغارات بالمدفعية على القرى ، والطريقة الثانية هي عزلها ومنع وصول جميع المنتجات إلى تلك المجتمعات ، أو منعها من تسويق منتجاتها . وبهذه الطريقة ، انقطعت جميع الاتصالات الممكنة مع العالم الخارجي وأصبح المقيمون فيها مجبرين على ترك أماكن لجوئهم . واستقبل رئيس الجمهورية أربعة فلاحين يمثلون جماعات المقاومة ، وكانوا قد ذهبوا إلى مدينة غواتيمالا سيتي . وطلبوا منه الاعتراف بقراهم على أنها مستوطنات مدنية ، وسحب الكتائب العسكرية ، وبذا يتم تجريد المنطقة من الصفة العسكرية ، وضمان حرية التنقل ، والسماح لممثلي الكنيسة الكاثوليكية والمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية بالدخول إلى مجتمعاتهم .

٥٣ - وأسفرت تلك المحادثات عن تشكيل لجنة متعددة الأطراف تتألف من ممثلي الاتحاد الأسقفي للكنيسة الكاثوليكية وممثلي الكنائس الأخرى والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية . وفي يومي ٢٧ و٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ قامت اللجنة بأول زيارة لها إلى شاجول في مديرية إل كويشي . ولاحظ أعضاء اللجنة أن المقيمين من جماعات المقاومة قد نظموا أنفسهم بطريقة بدائية بغية إشباع احتياجاتهم الأساسية التعليمية والصحية والغذائية وغيرها . وطلبوا من اللجنة التدخل نيابة عنهم لضمان انسحاب ست كتائب عسكرية متمركزة في أماشيل ، ولا لاغونا ، ولوس سيمينتوس ، وسان فرانسيسكو ، وأوكوتال ، وشاجول ، وهي تحيط بالمنطقة التي استوطنوا فيها . وقالوا إنهم لا يريدون العودة إلى الأرض التي هربوا منها لأن الأرض التي يعيشون عليها الآن مناسبة لمحاصيلهم التقليدية .

٥٤ - وعاين الخبير بنفسه الظروف التي يعيش في ظلها هؤلاء المقيمون . وفي ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، زار قريتي أماشيل وكابا في بلدية شاجول (مقاطعة إل كويشي) مع نائب المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان (القائم بأعمال المنصب) واثنين من مسؤولي الامم المتحدة . وفي أماشيل ، وُجد السكان تحت سيطرة كتيبة عسكرية تسيطر على القرية ، بينما استوطنت في كابا جماعات المقاومة من سييرا . وبينما كان الخبير ورفاقه يستعدون لمغادرة أماشيل في طائرة عمودية خاصة تحمل علامات الامم المتحدة ، لاحظوا وجود طائرة عمودية عسكرية تحلق فوقهم . وبرغم ذلك أقلعوا إلى كابا وفي طريقهم مروا بطائرة عسكرية أخرى . وبينما كانت طائرة الامم المتحدة تقترب من كابا لم يشاهد الوفد أحدا بالقرب من الاكواخ المتواضعة التي تؤلف المجتمع الصغير ، الامر الذي يدعو إلى الدهشة لأن وصول الوفد كان منتظرا . ومع ذلك ، هبطوا في وسط القرية واضطروا إلى الانتظار عدة دقائق قبل أن يقترب منهم أحد للترحيب بهم . وكان الذعر باديا على أول القادمين: كانوا يتصببون عرقا وفي حالة من توتر الأعصاب وقالوا إن طائرة عمودية وطائرة عسكرية هجمتا على كابا بالرشاشات في هجوم استمر حوالي ١٥ دقيقة . وبذا أصبح سبب الخوف الذي كان يسيطر على المجتمع معروفا وهو ما يفسر عدم وجود حشد لمقابلة الخبير ورفاقه . وتقدموا إلى أحد الاكواخ الذي كان بمثابة مكتب "اللجنة التنسيقية لجماعات المقاومة" ، حيث استمعوا إلى تسجيل قيل لهم إنه قد سُجِّل لتوه للضوضاء الناجمة عن تحليق طائرة عمودية وطائرة تحلق على ارتفاع منخفض ، وسمعوا صوت طلقات الرشاشات وصرخات المواطنين المرعوبين . وبينما كان الخبير يواصل الحديث مع المقيمين في كابا والانصات لوصفهم التفصيلي للظروف الصعبة التي تحيط بوجودهم ، كان باستطاعة الاشخاص الموجودين أن يسمعوا وأن يروا طائرة عمودية وطائرة عسكرية أخرى تحلقان بصورة مستمرة قريبا منهم الامر الذي جعل الجميع يشعر بالقلق بطبيعة الحال .

٥٥ - وعندما عاد الخبير ونائب المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان إلى مدينة غواتيمالا سيتي أصدرا بيانا صحفيا بتاريخ نفس اليوم ذكرا فيه ، ضمن أمور أخرى ، أنهما قد تعرضا "لخطر هجوم بالرشاشات من طائرة عسكرية كما حدث بالفعل قبل وصولهم بدقائق قليلة" . واختتما بيانهما بأن "قرية كابا مدنيّة وليست فيها دفاعات على الإطلاق" ؛ ولذلك فإنه "من غير المقبول أن يتعرض سكان مدنيون للقصف بالرشاشات وللهجمات الاخرى" . ومن ثم أوصيا "بشدة بوجوب قيام السلطات المدنية والعسكرية في غواتيمالا باتخاذ التدابير الضرورية لمنع الهجوم بالرشاشات وبسائر الاساليب الاخرى المماثلة التي قد تعرض للخطر حياة وأمن السكان المدنيين الذين يؤلفون جماعات المقاومة (CPRs)" .

٥٦ - وقبل ذلك بوقت قصير كان الخبير قد وجه خطابا إلى وزير الدفاع الوطني أبلغه فيه بما حدث وذكّره ، ضمن أمور أخرى ، بأن "الهجمات العشوائية ضد أشخاص غير مشتركين في الصراع هي جرائم يجب المعاقبة عليها بعقوبات قاسية" . كما أعرب عن دهشته من حقيقة أن الهجوم قد تزامن مع وصول وفده ، وأنه يرى أن ذلك لم يكن مجرد مصادفة نظراً لأن "أعلى السلطات ، بما في ذلك السلطات العسكرية ، قد أُخطرت سلفا بزيارته قبل القيام بها بوقت طويل" . وأضاف أن المقيمين كان من الممكن أن يظنوا أن الطائرة العمودية التي أقلّت وفده تشكل جزءا من القوة المهاجمة ، وربما كان من الممكن ، بناء على ذلك أن يكون رد فعلهم عنيفا . ولكن لحسن الحظ تبين للخبير أن المقيمين ليسوا مسلحين ولم ير أية أسلحة نارية في القرية . وأنهى رسالته بأن طلب من وزير الدفاع الوطني إجراء تحقيق في الحادث ، واتخاذ التدابير المناسبة ضد من يتضح أنه مسؤول عنه مهما كان منصبه ، كما طالب بإرسال تفسير [illegible] عن الموضوع .

٥٧ - وفي الوقت نفسه ، وجه الخبير رسالة مؤرخة في يوم ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١ ، إلى رئيس الجمهورية استرعى فيها انتباهه إلى الحقائق المبلغ عنها أعلاه ، كما أرسل نسخة من رسالته إلى وزير الدفاع الوطني . وقال في رسالته إنه ينبغي للرئيس ، بصفته القائد الأعلى للجيش ، أن يضمن عدم تعرض السكان المدنيين ، بما فيهم المقيمين من جماعات المقاومة بعد ذلك لهجمات عشوائية من جانب الجيش .

٥٨ - ورد الرئيس في خطاب مؤرخ في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ معرباً عن قلقه العميق بسبب حادثة كابا . وأكد للخبير "أنه لم يكن ، ولن يكون هناك ، أي هجوم عشوائي بالرشاشات من جانب الجيش على أي مستوطنة أو جماعة من المدنيين ، حتى وإن كانوا في إحدى مناطق العنف" . وزيادة على ذلك ذكر أنه أمر بإجراء تحقيق كامل ، واتضح أن الهجوم بالرشاشات لم يكن يستهدف أية قرية أو مستوطنة مدنية ، وانما كان ردا على جماعات من المتمردين هددوا طائرة عسكرية عمودية كانت تنقل إمدادات إلى مكان يبعد عن كابا بحوالي ٣ كيلومترات . وأخيرا ، أعلن أنه قد قرر عزل قائد القوات الجوية .

٥٩ - وفي ذلك اليوم واليوم التالي استقبل الخبير ممثلين للرئيس من كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين الذين اعطوه تقريرا تفصيليا عن المناورات العسكرية التي أُجريت حول كابا عندما كان في المنطقة . ونتيجة لكل ذلك ، كتب الخبير رسالة أخرى مؤرخة في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ إلى رئيس الجمهورية بقبول التفسيرات

التي قدمت له معربا عن الأمل في أن تكون الحادثة بمثابة نقطة بداية للحل العاجل والشامل للمشكلة الإنسانية الخطيرة المتعلقة بالجماعات التي أطلقت على نفسها "جماعات المقاومة" (CPRs) .

٦٠ - كما تلقى الخبير ، أثناء وجوده في كابا ، وثيقة من المقيمين أبلغوه فيها بالمناورات العسكرية في بلدية شاجول التي تقوم بها كتيبة من كتائب الجيش منذ الاسبوعين الأولين من شهر تموز/يوليه ١٩٩١ . وطبقا للوثيقة ، قام الجيش بهجوم في الجبال شمالي الموقع الذي تستقر فيه جماعات المقاومة CPRs ، بين منطقتي اكسيبوتول وكابا ، بل أقام جنود الجيش مركزا على تل يشرف على تلك القرى . وبدأوا من ذلك الموقع في نصب كمائن على الطرق الموجودة في المنطقة ، مما يعرّض حياة المقيمين في المجتمعات للخطر ويمنعهم من الانتقال بحرية . وجاء في نفس الوثيقة أن جنود الجيش قاموا يوم ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩١ باحتلال تل تريباجا بالقرب من اكسيبوتول ، ومن هناك راحوا يضايقون السكان المدنيين ، وأجبروهم على ترك مزارعهم ، وسرقوا محاصيلهم . وطوال شهر أيلول/سبتمبر أيضا ، كانت مجموعات من الجنود تضايق مجتمع سانتا روسا وتنهب محاصيله .

٦١ - وزيادة على ذلك تذكر الوثيقة أن اثنين من المقيمين ذهبوا للتسوق في شاجول يوم ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ولم يرجعوا . وهما فرانشيسكو سيديلو لوبيس ، البالغ من العمر ٢٢ سنة من باراموس غراند ، سالكويل ، نيباج (إل كويشي) وماتياس بوب اناي ، البالغ من العمر ١٩ سنة من فيبوتول ، شاجول (إل كويشي) وأُبلغ أن أعضاء الدوريات المدنية من قرية شيمال على طريق شيجول قتلوهما في المكان المعروف باسم امبالا سيبان ؛ وكانت الدوريات تحت قيادة راميرو باستور لوبيس ومانويل فيلاسكو غارسيا ، وكلاهما من المتعاونين مع الجيش . وتمضي الوثيقة لتذكر أنه في مناسبة أخرى ، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، اعتقل جنود من كتيبة أماشيل اثنين من المقيمين من مجتمع سان ماركوس ، وهما ميغويل كوبو كاريلو وياسينتو ريموندو تيراسا ؛ وفي اليوم التالي عثر على جثة كوبو وقد مزقتها طلقات الرصاص العديدة . واختفى ياسينتو ريموندو تيراسا ويخشى ان يكون الرجل سيء الحظ قد جرح وألقي القبض عليه إذ عُثر في الجوار على إصبع ابهام وقطع من الملابس التي كان يرتديها وآثار دماء .

٦٢ - وأخيرا ، تتحدث الوثيقة عن اعمال أخرى قام بها الجيش تهدف إلى ارهاب السكان المدنيين في المجتمعات ، وطلعات طيران مستمرة فوقهم بالطائرات العسكرية والعمودية ، الأمر الذي يمنعهم من المضي في حياتهم العادية والقيام بحصاد محاصيلهم لانهم يضطرون إلى الاختباء أغلب الوقت . كما قيل إن أعمال الجيش قد منعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من القيام بحملة التطعيم المجانية لنساء وأطفال تلك المجتمعات .

٦٣ - وكتب الخبير مرة أخرى إلى رئيس الجمهورية يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ليصف المشاكل التي تواجهها جماعات المقاومة CPRs في مديرية إل كويشي وظروف معيشتهم البائسة . فهم يعيشون في مجتمعات معزولة عن باقي البلد لأن الجيش لا يسمح لهم عملياً بمغادرة قراهم . وزيادة على ذلك ، يبدو أن الحكومة لم تبذل أي جهد لتوفر لهم الحد الأدنى الضروري من الخدمات . وهكذا فإن الخدمات الصحية غير موجودة ولا يستطيع الشخص المريض أن يجد المساعدة الطبية أو أن يذهب إلى المستشفى . والأطفال بوجه خاص معرضون للخطر لأنهم لم يتم تطعيمهم مطلقا ؛ ولا يتلقون أي تعليم مدرسي وينشأ الطفل منهم أميا . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن المجتمعات ، بسبب عزلتها ، مجبرة على أن تكون مكتفية ذاتيا تماما نظراً لأنها لا تستطيع أن تبيع منتجاتها في أسواق خارجية ، ولا تستطيع أن تشتري أي مواد أساسية مثل الأحذية والملابس والأدوية . وذكّر الخبير ، في خطابه الأخير ، الرئيس بأن أعضاء تلك المجتمعات مواطنون غواتيماليون وأنه ينبغي للحكومة أن تمتنع عن اتخاذ أي اجراء ضدهم من شأنه أن يفسر على أنه مظهر لسياسة تمييزية . وركز الخبير بصورة خاصة على أنه ينبغي تلبية احتياجاتهم الصحية الأساسية ، كما ينبغي مساندة مبادرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القيام بحملة التطعيم . واذا قامت الحكومة بامداد المجتمعات بأكثر الخدمات الأساسية ، فلا شك في أن ذلك سيشكل خطوة هامة على طريق تعزيز الثقة بين الطرفين . وفي الوقت نفسه ، يجب على الجيش أن يتوقف عن معاملة جماعات المقاومة على أساس أنها تشكل على نحو ما الذراع المدني لرجال حرب العصابات ، وينبغي لجماعات المقاومة من جانبها أن تحاول أن تفهم أن الدولة ليست جهاز قمع . وأنهى الخبير خطابه بالقول بأن الظروف المعيشية للمقيمين في قرية أماشيل ، التي يسيطر عليها الجيش ، مماثلة للظروف المعيشية لجماعات المقاومة . وعلى سبيل المثال ، فإن الكوخ الذي يضم مدرسة المقاطعة يقل كثيرا عن الحد الأدنى للمعايير المقررة ، كما أن المدرسين غير مدربين .

٦٤ - ويسبب الصراع المسلح الداخلي ذاته خسائر كبيرة في الأرواح . وكل من الطرفين المتصارعين يلقي باللوم على الطرف الآخر وفي حالات كثيرة لا تُحترم القواعد الانسانية عندما يقع الصدام . وهكذا ، نادرا ما تعترف الأطراف المتصارعة بأنها أسرت مقاتلين أحياء . وفي هذا الصدد ، استرعى الخبير انتباه الرئيس إلى التقارير التي تفيد بأنه قد حدث يوم ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ صدام مسلح بين الجيش وقوات حرب العصابات في قرية سان لورنزو إل كوبو (مديرية ساكاتبيكويز) قتل فيه عدد من الجنود ورجال حرب العصابات ، وجرحت فيها إمرأة من مقاتلي حرب العصابات تدعى فيرونيكا أورتيس هرنانديس البالغة من العمر ٢٢ سنة وأسرها رجال الجيش . وطلب الخبير من الرئيس إجراء تحقيق شامل في تلك التقارير ، والقيام ، إذا ثبتت صحتها باتخاذ التدابير اللازمة لانقاذ حياة فيرونيكا أورتيس هرنانديس وضمان سلامتها الجسمانية .

ولسوء الحظ ، رد نائب وزير الشؤون الخارجية يوم ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ بأنه "لم يحدث في أي وقت أن أُلقي القبض على المذكورة أعلاه" . وأما وزير الدفاع الوطني فقد تبنى موقفاً مخالفاً أثناء زيارة الخبير يوم ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ عندما عرض على الخبير صوراً لجثث اثنين من المدنيين وأربعة جنود شبان قال إنهم وقعوا في كمين نصبته لهم الجبهة الوطنية الثورية المتحدة ؛ وأظهرت الصور أن الضحايا قد قتلوا بتصويب الرصاص إلى رؤوسهم للتثبت من موتهم . وحدثت تلك الاحداث في ريو إكسالبال (بلايا غراند) يوم ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

٦٥ - وكما ذُكر من قبل ، تنص المادة ١٣٥ من الدستور على أن الخدمة العسكرية في غواتيمالا واجب وحق مدني للغواتيماليين "طبقا للقانون" . وينظم الخدمة العسكرية في الواقع قانون الجيش الذي يبين الشروط القانونية للتجنيد والتجنيد [illegible] أولا وعلى الاخص إن الرجال فقط الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٥ سنة هم الذين يجوز تجنيدهم ، ومن ثم يستبعد القصر . ومن الواضح ان هناك استثناءات وأنها هي الاخرى منصوص عليها في القانون . ومع ذلك ، من المهم التركيز على أن هناك اجراءات قانونية لتجنيد المواطنين - كما أوضح النائب العام لشؤون حقوق الانسان في الواقع - بغية اخضاع ممارسة التجنيد للشروط التي يحددها القانون . وبموجب هذه الاجراءات ، يطلب قادة المناطق العسكرية من أمناء السجل المدني الخاضعين لسلطاتهم أن يقدموا لهم قوائم ربع سنوية بالذكور الذين بلغوا سن الرشد . وترتيبا على ذلك ، يتضح أن ممارسات التجنيد التي اتبعت طوال عدة سنوات حتى الآن كما تفيد التقارير غير قانونية ، إذ بموجبها يفاجأ الغواتيماليون - وأغلبهم من الفلاحين من أبناء السكان الأصليين وأحيانا من القصّر - ويجندوا ويجبروا على اداء الخدمة العسكرية .

٦٦ - وفي عام ١٩٩١ ، قام ممثلو أبرشية رئيس أساقفة غواتيمالا بزيارة قريتي كسيمال وإيكال (بلدية كولوتيننغو) ، وبلدية سان رفاييل بيتزال ، وبلديتي اغواكاتان واكستاهواكان ، والتي تقع كلها في مقاطعة هيوهيوتينانغو . وكان الهدف من هذه الزيارات هو متابعة الشكاوى التي حققوا فيها هم أنفسهم عام ١٩٩٠ . وكما اتضح ، لاحظ ممثلو أبرشية رئيس الاساقفة استمرار اشراك الفلاحين اشراكا اجباريا في الدوريات المدنية للدفاع عن النفس ، وكذلك استمرار شتى الاساءات التي يرتكبها أفراد الجيش ضد السكان المدنيين في تلك البلديات (انظر: المدنيون تتهددهم شلاث نيران ، تقرير مؤرخ في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩١ (Civiles entre tres fuegos) . وطبقا لهذا التقرير ، فإنه في شهر تموز/يوليه ١٩٩١ ، قرر سكان إيكال في بلدية بولاتيننغو (مقاطعة هيوهيوتينانغو) عدم استمرار الاشتراك في الدوريات المدنية للدفاع عن النفس (PACs) . وكان رد الفعل هو ارسال ٤٠ جنديا هناك يوم ٣ آب/أغسطس ١٩٩١ ، وقاموا باستجواب المقيمين لكنهم احترموا قرارهم بشأن الانضمام أو عدم الانضمام

الى الدوريات . ومع ذلك ، قام الزعماء المحليون للدوريات المدنية للدفاع عن النفس في إيكال بتخويف المقيمين ، متهمين إياهم بأنهم من رجال حرب العصابات لأنهم كانوا كارهين للانضمام إلى الدوريات . بل إنهم اتهموا الكنيسة الكاثوليكية بمساندة قوات المتمردين وخلقوا جوا من العداء نحو الكنيسة . وفي قرية كسيمال في بلدية كولوتينانغو (مقاطعة هيوهيوتينانغو) ، قام ممثلو أبرشية رئيس أساقفة غواتيمالا بزيارة رفاييل سانشيس موراليس وريميغيو دومينغو موراليس في مستوطنة بلاتانار . وكان أعضاء في الدوريات المدنية للدفاع عن النفس من كسيمال قد اختطفوهما وضربوهما بالمناجل . وقد شفي ريميغيو دومينغو موراليس من إصاباته وهو يعمل الآن كمزارع بينما يشترك في نفس الوقت اشتراكا طوعيا ، حسبما قرر ، في دورية مدنية . ومن الناحية الاخرى فإن رافاييل سانشيس موراليس لم يُشف بعد من إصابات يده اليمنى ومن ثم فهو غير قادر على العمل . وقال إن رجال حرب العصابات قتلوا والده عام ١٩٨٣ . وهو نفسه غير مشترك في دورية كسيمال المدنية لأن عمره ١٧ سنة فقط ، لكنه أعرب عن رغبته في الانضمام إلى الدوريات "حتى لا يصيبني مكروه" ، لأن الناس يعتقدون أن أي شخص لا ينضم إلى الدوريات هو من رجال حرب العصابات . وبناء على ذلك ، استنتج ممثلو أبرشية رئيس الاساقفة أنه على الرغم مما يقال من أن السبب الرسمي للدوريات هو حماية القرية ، فإن السبب غير الرسمي هو تجنب الاتهام بالعضوية في العصابات . وفيما يتعلق بالقضية رقم ١٣٦١-٩٠ ، التي نُظِرت أمام الدائرة الثانية بمحكمة الدرجة الاولى في هيوهيوتينانغو ، فإن البرتو غودينيز وأعضاء آخرين في دورية كسيمال المدنية قد اتُهموا بأنهم ألحقوا إصابات جسيمة باثنين من الشبان ، ورغم ذلك فأنه لم يصدر حتى الآن أي أمر بالقبض عليهم .

٦٧ - كما قام ممثل أبرشية رئيس الاساقفة بزيارة قرية سان رافاييل بيتسال ، لأنه في يوم ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ حدثت صدامات مع أعضاء الجبهة الوطنية الثورية المتحدة URNG قُتل فيها اثنان من رجال الدورية المدنيين هما اندريه دومنغو وايسايس موراليس غارسيا ، وكذلك المقدم ليونيل اسبانا أوريسار من شرطة وزارة المالية . وأكد أنه في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ قام عدد من جنود الجيش باحتلال منطقة كرة القدم في قرية أوراتوريو وأمروا جميع المقيمين الذكور في سان رفاييل بيتسال بالتوجه إليها للتدريب على استخدام الاسلحة النارية . وتجمع حوالي ٨٠٠ رجل سواء من أعضاء الدوريات أم لا وأُجبروا على الاشتراك في هذا التدريب . ومنذ ذلك الوقت ما يفتأ المقيمون يشكون من أن الجيش يجبرهم على الاشتراك في الدوريات المدنية وانهم يفعلون ذلك لانهم يخافون من الجنود ومن أعضاء الدوريات على السواء .

٦٨ - وأخيرا ، قام ممثل أبرشية رئيس الاساقفة بزيارة بلدية آغواكاتان (هيوهيوتنانغو) ، حيث وجد أن عددا من القصّر يجبرون على الاشتراك في الدوريات المدنية . وعلى سبيل المثال أخبروه بأن جميع الذكور في قرية ريو سان خوان يجبرون

على الانضمام إلى الدوريات ابتداء من سن ١٦ سنة ، ورغم أنهم أُخطروا حديثا بأن الانضمام إلى الدوريات هو عمل اختياري ، فلم يتوقف أحد منهم عن المشاركة في أعمال الدوريات خوفا من تهديد أمنهم . كما زار نفس الممثل بلدية إكستاهواكان (هيوهيوتنانغو) ، حيث اعتقل الجنود يوم ٢١ تموز/يوليه ١٩٩١ المدرس ريكاردو أورتيس ياسنتو . وكان قد ترك الدوريات المدنية قبل ذلك بشهر واحد وانتقموا منه بأن اتهموه بأنه من رجال العصابات . واستأنف ريكاردو أورتيس لدى محكمة العدل العليا طالبا الأمر بالمثول أمام المحكمة . وقد أجابته المحكمة إلى طلبه واستعاد حريته فعلا . كما شرح مقيم آخر من المقيمين في إكستاهواكان أنهم اشتركوا في الدوريات المدنية لأنهم يحبون الشعور بالقوة الناشئ عن استخدام الأسلحة ولأنهم يخافون من الجيش .

٦٩ - ويرفض المجلس الوطني للمشردين الغواتيماليين (CONDEG) التجنيد القسري في كواترو كامينوس في بلدية سان إيديلفونسو إكستاهواكان (كولوتينانغو) ، وسان بدرو نكتا وسان سباستيان (مقاطعة هيوهيو تنانغو) ، وإسكوينتلا ، وسانتالوتشيا ، وكوتسومالغوابا ، وماساتنانغو ، وفي مناطق على مشارف العاصمة . كما أنهم يرفضون ويعارضون التجنيد القسري للقصر . وأبلغت أبرشية رئيس أساقفة غواتيمالا أن الآباء غير القادرين على الانضمام للدوريات لأي سبب من الأسباب يجبرون على إرسال أبنائهم حتى وان كانوا من القُصّر . وفي عدة مناسبات ، أعلن النائب العام لشؤون حقوق الإنسان أن تجنيد القصّر غير قانوني بل إنه انتقد علانية وزير الدفاع الوطني لهذه الممارسة .

٧٠ - كما ارتكبت الجبهة الوطنية الثورية المتحدة (URNG) عدة تجاوزات في ظروف الصراع المسلح الداخلي . ففي مناسبات شتى اتُهمت بتهديد السكان المدنيين في محاولة لثنيهم عن الاشتراك في الدوريات المدنية للدفاع عن النفس التي يُنظر إليها كأدوات للجيش في حربه ضد المتمردين . كما اتُهمت الجبهة أيضا بتدمير الجسور وأبراج الكهرباء وخطوط الأنابيب .

٧١ - وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٩١ أعرب النائب العام لشؤون حقوق الإنسان عن رأيه بشأن قتل ١٠ أعضاء في الدوريات المدنية وجرح ثلاثة آخرين في قرية سانتو توماس بلايا غراند (مقاطعة إل كويشي) يوم ١٦ شباط/فبراير ١٩٩١ . ومفاد رأيه أن أعضاء الدورية قد وقعوا في كمين أعده رجال العصابات وتعرضوا لاطلاق النيران عليهم من عدة جهات على طريق بونتي إكسالبال حيث كانوا في طريقهم لجمع بطاطين تحمل شعارات معادية للحكومة تركها هناك رجال العصابات . ويرى النائب العام لشؤون حقوق الإنسان أن الطريقة العنيفة لموت فريدي غوتييريس غارسيا ورفاقه التسعة ، وكذلك الجروح التي لحقت بسباستيان خوان ، ولوتشيا غارسيا لييفا ، وسانتياغو غونزاليس غاليسيا ، تشكل

انتهاكات للحق في الحياة والسلامة البدنية لأن هذه الأحداث هي عبارة عن مخالفات خطيرة ارتكبتها الجبهة الوطنية الثورية المتحدة في القتال وتنطوي على انتهاكات للقواعد الانسانية الواجبة التطبيق في أي صراع مسلح . وناشد زعماء التمرد تقديم "الدليل المقنع على عزمهم السياسي على الاشتراك في عملية السلام بالامتناع عن التصرفات التي لا يمكن أن تسفر إلاّ عن المزيد من المعاناة والكراهية والحقد ، مثل الحادثة التي تم التحقيق فيها" .

٧٢ - كما قام مكتب حقوق الانسان التابع لأبرشية رئيس أساقفة غواتيمالا بالتحقيق في الهجوم على مخفر الشرطة الوطنية في بويبلو نويفا فيناس (مقاطعة سانتا روسا) يوم ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩١ ، والذي قتل فيه رئيس مخفر شرطة كويلابا ، بابلو خواريس ، وضابط الشرطة أنتولين لوبيس آرانا ، وجُرح فيه ضابطا الشرطة مانويل كاميروس وادغار أومانا رودريغويس . وانتهى المكتب إلى أن المجموعه المسلحه التي قامت بالهجوم تنتمي إلى الجبهة الوطنية الثورية المتحدة ، وأن عمليات تدمير مخفر شرطة بويبلو نويفا فيناس ، وقتل ضابطي الشرطة وجرح الضابطين الآخرين ، لا يمكن تبريرها على أساس أنها تشكل هجوما على هدف عسكري ، لأن الضحايا ينتمون إلى قوات الأمن المدنية . وترتيبا على ذلك ، اعتبر المكتب أن هذا العمل ينطوي على انتهاك للقواعد الإنسانية الواجبة التطبيق على الصراع المسلح ؛ وبعد ذلك بوقت قصير ، أعلنت الجبهة الوطنية الثورية المتحدة أن مخافر الشرطة لن تعتبر في المستقبل أهدافا عسكرية . وأخيرا ، وجد مكتب حقوق الإنسان التابع لأبرشية رئيس أساقفة غواتيمالا أن عناصر الجبهة الوطنية الثورية المتحدة أو الهاربين منها قتلوا مالك العزبة ادواردو ريكي هرناندين يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ في عزبة سان لورينشيتو الواقعة على بعد ٤ كيلومترات في بلدية سان فرانشيسكو زابو تيتلان (مقاطعة سوشيتيبيكويس) .

باء - اللاجئون والمشردون داخليا والعائدون

٧٣ - تسبب الصراع السياسي - العسكري خلال الثمانينات ، في تشريد جماعي شمل أغلب السكان الأصليين من الفلاحين . وتوجه هؤلاء السكان إلى الجبال ، والمناطق النائية ، والمدن الرئيسية ، وعواصم المقاطعات وحتى إلى مدينة غواتيمالا نفسها . وكان ذلك يشكل عملية تشريد داخلي ، غير أن الأشخاص الآخرين الذين اقتلعوا من بيئاتهم لجأوا إلى البلدان المجاورة ، بما في ذلك المكسيك وهندوراس . والشخص المشرد ، سواء أكان مشرداً داخلياً أم لاجئاً ، هو شخص مقتلع من بيئته بسبب حالة الحرب في بلده والتي ربما كان متعاطفاً فيها مع إحدى القوى السياسية - العسكرية المشتركة ، أو ربما كان قد حوصر بين النيران المنطلقة من الجانبين .

٧٤ - وقد قام اللاجئون الغواتيماليون في المكسيك بتنظيم أنفسهم في "لجان دائمة" وبلغ عددهم حوالي ٠٠٠ ٤٥ لاجئ ؛ واستقروا في ولايات شياباس وكامبيشي وكوينتانا رو المكسيكية . وعلى الرغم من عودة حوالي ٠٠٠ ٦ شخص بمحض إرادتهم خلال عام ١٩٩١ والسنوات السابقة ومساعدات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة المخصصة لإعانة اللاجئين (CEAR) على إعادة الاستيطان في غواتيمالا ، اشترط أغلبهم الشروط التالية للعودة إلى الوطن: الاعتراف بحقهم في العودة إلى أراضيهم الأصلية ؛ وحرية تنظيم أنفسهم في مكان إعادة الاستيطان ؛ ووجود ضمانات للأمن من جانب الحكومة ؛ وضمانات بأنهم لن يكونوا خاضعين للسلطات العسكرية في مكان إعادة استيطانهم ، والعودة إلى غواتيمالا على أساس منظم وجماعي وطوعي وفي حراسة مندوبين دوليين .

٧٥ - وفي عام ١٩٩١ أنشئت "وكالة توفيقية" لتكون بمثابة حلقة اتصال بين اللاجئين والحكومة الغواتيمالية . وهي تتألف من النائب العام لشؤون حقوق الإنسان وأسقف يمثل الاتحاد الأسقفي لغواتيمالا ، وعضو من لجنة حقوق الإنسان الغواتيمالية ، ورئيس مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في غواتيمالا . وتتمثل مهام هذه الوكالة في تشجيع الحوار بين الأطراف فيما يتعلق بالعودة الجماعية والمنظمة للاجئين في ظروف تكفل لهم الأمن والكرامة . وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ قام الطرفان بالتوقيع في غواتيمالا على "رسالة تفاهم بين حكومة غواتيمالا ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن عودة اللاجئين الغواتيماليين الطوعية إلى الوطن" وتعيد هذه الرسالة تأكيد اهتمام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بسلامة إعادة الدمج الدائم للاجئين بطريقة كريمة . ولذلك سوف تزيد مفوضية اللاجئين عدد موظفي مكتبها في غواتيمالا اعتبارا من عام ١٩٩٢ في المناطق التي يتمركز فيها أكبر عدد من العائدين . وعملا بخطة نقل شاملة وضعتها مفوضية اللاجئين نفسها ، سوف يتم تسهيل عودة حوالي ٠٠٠ ٣٠ لاجئ خلال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ . وطبقا للأهداف المحددة في "رسالة التفاهم" المذكورة أعلاه ، سوف تشجع مفوضية اللاجئين المشاريع المتعلقة بنشر المعلومات والتدريب في اطار الحماية الدولية للاجئين والعائدين . وسوف تستهدف تلك المشاريع بصورة رئيسية اللاجئين أنفسهم ، والمجتمعات التي سوف يعودون اليها ، والمنظمات غير الحكومية . وسوف تسهل الحكومة من جانبها تنفيذ المشاريع التي سوف تستهدف المسؤولين العموميين ورجال القوات المسلحة والشرطة ؛ وسوف تضمن عدم تعرض العائدين لأي تمييز في ممارستهم لحقوقهم الاجتماعية والمدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية لأنهم كانوا لاجئين . كما سوف تضمن الحكومة امكانية اختيار العائدين ، اختياراً حراً دون ضغوط ، لأماكن إقامتهم إمّا كآحاد أو كعائلات ، أو كمجتمعات أو كمستوطنات .

٧٦ - ويجوز لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى ممارساتها لمهامها ، الحصول على معلومات بشأن حبس أو محاكمة أي عائد . كما سوف تضمن الحكومة عدم اجبار

العائدين على الانضمام أو الاشتراك في أية جماعات للدفاع عن النفس أو جمعيات أو وحدات مماثلة ، أو إدراجهم في قوائم في القوات المسلحة بشروط لا ينص عليها القانون . وزيادة على ذلك ، سوف تمنح الحكومة العائدين الذين لم يكن لديهم أراض يملكونها عندما غادروا البلد تسهيلات لشراء الأرض وتسجيل عقود الشراء . ومن الناحية الاخرى ، سوف يُضمن للعائدين الذين كانوا يمتلكون أرضا من قبل أو كانت في حيازتهم أراض ، استعادة اراضيهم وتسجيلها ، أو يتم تعويضهم بأراض ذات نوعية وموقع مماثلين لأراضيهم التي كانوا يملكونها في الاصل وذلك بموجب عقود مع أي مالك جديد وكذلك تسجيل ملكية تلك الأراضي . كما سوف تساعد الحكومة على ضمان الحصول على الوثائق الملائمة للعائدين ولأطفالهم الذين ولدوا في الخارج .

٧٧ - وبغية تسهيل تنفيذ تلك الاتفاقات ، سوف تضمن الحكومة منح مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من وكالات الامم المتحدة المشتركة في برنامج مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في اتفاقية عام ١٩٤٦ بشأن امتيازات وحصانات الامم المتحدة . كما سوف تسمح الحكومة للمنظمات غير الحكومية التي لها شخصية قانونية بتقديم خدماتها للبرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها تنفيذا مشتركا مع اللاجئين والسكان الذين اقتلعوا من بيئاتهم وذلك بموجب اتفاق ثلاثي تم التوقيع عليه من المنظمة المعنية ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة المخصصة لاعانة العائدين . وسوف يُمنح أعضاء تلك المنظمات غير الحكومية التي تتعاون في هذا المشروع ضمانات الامن الضرورية وكامل الحرية في أدائها لانشطتها .

٧٨ - وقبل ذلك ، تم التوقيع على اتفاق تعاون ، بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، بين مشروع برنامج الامم المتحدة الإنمائي للمشردين واللاجئين والعائدين (الذي يعرف باسم بروديري - غواتيمالا PRODERE-Guatemala) وبين الصندوق الوطني للسلم (FONAPAZ) . ويقرر هذا الاتفاق أن بروديري - غواتيمالا هو برنامج للتنمية الاجتماعية يقصد به مساعدة مجتمعات اللاجئين والمشردين والسكان المحليين ، والنهوض بالتنمية المحلية وتحقيق تكامل تلك المجتمعات تكاملاً اجتماعيا واقتصاديا . ولتحقيق تلك الغايات ، يقوم مشروع بروديري بتنفيذ برامج للتعاون التقني من خلال مؤسسات محلية وحكومية ومدنية . والصندوق الوطني للسلم هو الوكالة الحكومية التي تنسق هذا النوع من النشاط بغية تعزيز عملية السلام في غواتيمالا عن طريق التحسين المستمر لنوعية حياة السكان الذين وضعت تلك البرامج من أجلهم . وهو يغطي كل الجماعات التي تأثرت ، بطريقة أو بأخرى ، بالصراع المسلح ، وبوجه خاص اللاجئين والعائدين والمشردين والمسرّحين والاشخاص الذين أعيد توطينهم .

٧٩ - وفي هذا الإطار وافق الطرفان على التعاون على ابتكار استراتيجية جديدة لمساعدة السكان الذين اقتُلعوا من بيئاتهم ، وهو نهج سيكون بمثابة نقطة مرجعية

لتصميم المشاريع في المجالات الملائمة . وينبغي أن ترتكز نماذج التنمية هذه على أساس التعايش السلمي ، مع إيلاء الأولوية للخدمات الاساسية المطلوبة للنهوض بالتنمية القابلة للإدامة داخل المجتمع . وسوف تمنح الأولوية لهذا النشاط في مناطق إعادة التوطين الدائم ، مثل الاماكن الاصلية للسكان في منطقة اكسيل ، واستيطان السكان المرحلين في منطقة ايكسيكان . وسوف تكون الأولوية الاخرى هي التجهيز الكافي لمستوطنات لاجئي الفيضان الغواتيماليين الذين ينتظر عودتهم من المكسيك . وهكذا سوف يتم تزويد المجتمعات المستهدفة بخدمات التوثيق وخدمات المجتمع ، والمدارس ، والإسكان ، والرعاية الصحية ، والتدريب المهني والزراعي ، والتدريب على معرفة القراءة والكتابة ، وعلى المحافظة على الموارد الطبيعية . ولتسهيل تلك المشاريع ، سوف ينشىء صندوق السلم الوطني مصرفا لمشاريع الطوارىء بالتعاون مع الوزارات المختصة .

٨٠ - وتمشيا مع ما ذكر أعلاه ، قام رئيس الجمهورية وممثل برنامج الامم المتحدة الإنمائي بالتوقيع على "رسالة تفاهم" بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أعادا فيها التأكيد على أن الأولوية العليا للحكومة في سعيها نحو السلام والوفاق الوطني هي تطوير سلسلة من المبادرات الرامية لكفالة التمتع الكامل بحقوق الإنسان لجميع الغواتيماليين ، وضمان الأمن الضروري للسكان الذين اقتلعهم العنف من بيئاتهم لتمكينهم من إعادة الاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية في إطار القانون . وفي هذه السياق ، ينص "اتفاق كويريتارا" Querétara الذي وقعته الحكومة والجبهة الوطنية الثورية المتحدة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩١ ، على منح الأولوية لعودة اللاجئين الغواتيماليين ، وإعادة توطين المشردين داخليا ، وإعادة الاستيطان الشامل للسكان الذين اقتلعهم الصراع المسلح الداخلي من بيئاتهم . وهناك تدبير آخر ، ذُكر من قبل ، هو إنشاء الصندوق الوطني للسلم فونابان FONAPAZ عن طريق الحكومة في عام ١٩٩١ لوضع وتنفيذ المشاريع التي تقدم الرعاية العاجلة للاجئين والمرحلين والمسرّحين والسكان الذين أعيد توطينهم ، وكذلك جماعات السكان الأخرى التي تأثرت بالصراع المسلح الداخلي ، وللمساعدة في أعمال إعادة الإسكان في أماكن جديدة وإعادة التوطين . كما تعترف "رسالة التفاهم" المذكورة أعلاه بالأولوية التي يمنحها برنامج الامم المتحدة الإنمائي وبروديري - غواتيمالا لتشجيع المشاريع التي تغطي كامل الإقليم والتي تؤدي إلى توجيه جهود التعاون الدولي إلى تحقيق السلم والتنمية ، خاصة فيما بين السكان الذين اقتُلعوا من بيئاتهم . ولتحقيق هذه الغاية ، وافقت الأطراف على أن يكون هدف التعاون التقني هو تخفيف الفقر وتعزيز السلم وعمليات الوفاق ، مع التركيز على المبادرات الموجهة نحو تعزيز الانعاش الاجتماعي والاقتصادي للمناطق التي تأثرت بالصراع المسلح . ونتيجة لذلك قررت الأطراف إيلاء الأولوية للاستراتيجيات الرامية إلى مساعدة السكان الذين اقتلعوا من بيئاتهم ، وهي الاستراتيجيات ذات الطبيعة السلمية بغية تحقيق التنمية الشاملة ، وكذلك لإجراء دراسة استقصائية للأراضي التي من المقرر أن يستوطن فيها هؤلاء السكان .

ثالثا - الحقوق المدنية والسياسية

ألف - الإطار الدستوري

٨١ - يعتبر الدستور الغواتيمالي لعام ١٩٨٥ صكا رائعا ، كما أشير إلى ذلك في التقرير السابق (الفقرات ١٧ - ٣٠ و٤٩ من الوثيقة E/CN.4/1991/5) . فهو يوضح من بدايته الأولى أن مبرر وجود الدولة هو أن تضمن لكل فرد يخضع لسلطتها ظروف الحياة الإنسانية بكرامة وشرف . ولتصوير هذا التعهد الرسمي بكفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، يكفي الاستشهاد بالمواد الثلاث الأولى من الدستور التي تنص على الآتي:

"المادة ١ - حماية الفرد . أُنشئت دولة غواتيمالا لحماية الفرد والأسرة ؛ ويتمثل هدفها الأعلى في تحقيق الصالح العام .

"المادة ٢ - واجبات الدولة . تلتزم الدولة بأن تكفل لسكان الجمهورية الحياة والحرية والعدالة والأمن والسلم والانماء الكامل للفرد .

"المادة ٣ - الحق في الحياة . تكفل الدولة وتحمي الحياة الإنسانية من وقت الحمل ، وكذلك أمن الشخص وسلامته ."

٨٢ - وتتمثل الصعوبة الخاصة التي كانت غواتيمالا تواجهها طيلة عدة عقود ، وما زالت تواجهها حتى اليوم ، في ترجمة هذه المبادئ السامقة إلى واقع حي يعود بالنفع على كل مواطن في غواتيمالا . والتجارب التي مرت بها غواتيمالا والتي لم تنته بعد ، تظهر بوضوح أن القانون الجيد وحده لا يؤدي إلى تحقيق نتائج جيدة . وبدون إجراءات تنفيذ ملائمة ، سوف تظل أحكام كثيرة حبراً على ورق . ومع ذلك ، وحتى الآليات التي تتسم بالكمال من الناحية الفنية لا تضمن كامل الفعالية للأحكام القانونية النافذة . فينبغي للبشر أن يقوموا بتنشيط المؤسسات والإجراءات ويجب أن يسهم في ذلك لا أعضاء السلطات العامة وحدهم ، بل أيضا في التحليل النهائي كل عضو من أعضاء المجتمع . إن حماية وتعزيز سيادة القانون ، ومن ثم النهوض بالصالح العام ، ليس هو الواجب الطبيعي للحكومة وحدها ، وإنما يقع على عاتق المجتمع الوطني بكامله . ولا شك في أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الحكومة لأسباب ليس أقلها أهمية هو امتلاكها لأقوى سبل التنفيذ . وفيما يتعلق بحياة المواطن الخاص وسلامته الشخصية وحريته ، فإنه في حاجة إلى الحماية بوجه خاص لأنه لا يملك حق تحقيق العدالة والحصول على حقه بنفسه . ولذلك ، وعندما تتعرض تلك العناصر الأساسية للوجود الإنساني للخطر من الناحية الهيكلية في مجتمع ما ، فربما يتحطم إطار المجتمع المتحضر كله . ومن دواعي الحزن ملاحظة أن غواتيمالا ، حتى بعد أن تولى السلطة فيها الرئيس سيرانو الذي جعل حقوق الإنسان عنصرا محوريا لأهدافه السياسية المعلن عنها رسميا ، لم تتمكن بعد من خفض مستويات جرائم العنف خفضا جوهريا ، وأن عدد جرائم القتل ، بما في ذلك حالات الإعدام

بدون محاكمة وحالات الاختفاء القسري وغيرها من الجرائم الموجهة ضد الحياة الإنسانية والسلامة البدنية ، ما يزال مرتفعا في غواتيمالا إذ لم تتغير الإحصائيات إلا بقدر ضئيل للغاية إذا ما قورنت باحصائيات عام ١٩٩٠ .

٨٣ - وكما هو الحال في الأعوام السابقة فإنه يمكن تقديم تعليل لعدد الضحايا فقط وليس لأشد الجرائم عنفا . ففي عام ١٩٩١ ، لم تحرز المحاكمات الجنائية سوى القليل من التقدم عمليا . وما يزال هناك ما يكاد أن يكون غيبة كاملة للجزاءات الفعالة ضد الأشخاص المذنبين حتى بأشد الجرائم جسامة . ويجوز أن يقال تقريبا إنه كلما زادت جسامة الانتهاك ، كلما قلت فرصة اكتشاف الحقيقة . وتشكّل هذه الحالة المؤسفة تهديدا ينذر بالخطر الذي يهدد حقوق الإنسان لكل مواطن ، سواء أكان العنف المرتكب ضد الضحايا الأبرياء ذو طبيعة سياسية أم كان يُعزى إلى الجرائم العادية ، طالما أن واجب الحكومة يتمثل في حماية الأفراد من اعتداءات أطراف ثالثة .

٨٤ - ويمكن في حالات كثيرة أن نتبين العامل السياسي بوضوح وهو يقدم التعليل الوحيد للسبب في أن يصبح شخص بعينه هدفاً لاعتداء عنيف . وهكذا فإن اعتيال زعيم النقابة العمالية دي نورا بيريس فالديس يوم ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩١ لا يمكن تفسيره إلاّ بأنه إنذار ، موجّه ممن يعتقد في مثل هذا المنطق المنحرف ، أيا كان هذا الشخص ، إلى حركة النقابات العمالية عموما لكي تخفف من غلواء مطالبها . وبالمثل ، فإن مقتل خوليو كويفيدو كويسادا ، وهو مساعد وثيق الصلة بأسقف كابريرا في إل كويشي ، يوم ١٥ تموز/يوليه ١٩٩١ قد نظر إليه عموما على أنه محاولة لتخويف الأسقف بسبب أنشطته في دعم جماعات المقاومة في الجزء الشمالي من المقاطعة (انظر الفقرة ٩٣ أدناه) .

٨٥ - وهناك معايير أخرى تثير المزيد من الجدل ، مثل المعايير المستخدمة في تقرير مكتب حقوق الإنسان التابع لأبرشية رئيس أساقفة غواتيمالا ، بشأن انتهاكات الحق في الحياة والحرية والسلامة البدنية أثناء الفترة من ٣ كانون الثاني/يناير إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . ففي هذا التقرير ، وبغية تعليل ٤٥٩ حالة من حالات الموت العنيف بأنها تشكل "حالات إعدام بدون محاكمة" ، يعتمد أصحاب التقرير على "علامات للتعذيب أو القتل بضربة قاضية ، أو اكتشاف جثة الضحية ووجهها إلى أسفل أو بيدين مقيدتين ، أو المكان الذي عثر فيه على الجثة" . وقد انتقدت الحكومة طريقة العد هذه على أنها ناقصة ولا تقدم صورة حقيقية للحالة . ولا يستطيع الخبير أن يدلي برأيه في هذا الخصوص . ومع ذلك فهو مقتنع بأن أصحاب التقرير محل النزاع لم يعملوا بنية حسنة فحسب ، وإنما لديهم أيضا قدر كبير من الخبرة العملية في تقييم طبيعة الموت العنيف . وبالإضافة إلى ذلك ، لا ينبغي التغاضي عن حقيقة أن التقرير الذي

أصدره النائب العام لشؤون حقوق الإنسان قد توصل هو الآخر إلى استنتاجات مماثلة ، تسفر عن أرقام لا تبعد كثيرا عن الأرقام الواردة في تقرير مكتب حقوق الإنسان التابع لأبرشية رئيس أساقفة غواتيمالا .

٨٦ - والمسألة الأصعب على الحل هي مدى تورط الهيئات الحكومية أو الموظفين العموميين في جرائم العنف . وإذا ما تركنا جانبا الإساءات التي ترتكبها الدوريات المدنية للدفاع عن النفس والمفوضون العسكريون ، والتي دائما ما يُعرف مرتكبوها معرفة جيدة ، ظل أغلب الحالات الأخرى تحت قناع من السرية فيما يتعلق بهوية المرتكبين . ومع ذلك ، فان ما ظهر يكاد يشكّل نمطا ثابتا . فالكثير من جرائم العنف ترتكبها عصابات مسلحة تعمل في جماعات تتألف من عدة رجال ، وجوههم مغطاة بأقنعة الرأس أو بغيرها من الأقنعة ، وكثيرا ما تستعمل سيارات بدون لوحات رقمية ، وذلك طبقا لشهادة الشهود . ولم ينكشف مطلقا سر اللغز المتعلق بغرق الموت هذه . ويعتقد الكثير من الغواتيماليين اعتقادا جازما أن هذه الوحدات ما تزال ملحقة بالشرطة أو بالقوات المسلحة ، رغم انكار الحكومة لهذه المزاعم انكارا قاطعا . وهنا ينبغي للخبير تكرار ما ذكره في تقريره عن السنة الماضية (الفقرة ٤٨ من الوثيقة E/CN.4/1991/5): والذي مؤداه أنه حتى ان لم يشكل مرتكبو جرائم العنف المذكورين جزءا من قوات الأمن التابعة للدولة ، فليس من المتصور أن تكون الشرطة الوطنية أو أجهزة الاستخبارات التابعة للقوات المسلحة على غير علم بأنشطتهم . ولذلك يجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للمستويات العليا في هيكل قيادة الشرطة الوطنية والقوات المسلحة ، والتي تتألف من أشخاص يتمتعون بكامل ثقة الرئيس سيرانو ، التأكد من عدم ارتكاب أفعال غير مشروعة من جانب المسؤولين من أصحاب الرتب الأدنى الذين يتبعون منطقهم المنحرف عن كيفية حماية القانون والنظام في غواتيمالا ، أو ببساطة الذين يرتكبون تلك الأفعال لتحقيق مصالحهم الخاصة . وفي الوقت نفسه ، يتعين توخي جانب الحذر لمنع أي نوع من التواطؤ بين قوات الأمن والعصابات التي ينظمها أفراد من المواطنين . وأخيرا ، ينبغي بذل كافة الجهود لضمان وصول أية معلومات عن جرائم العنف ، مهما كانت ضئيلة ، إلى الوزراء المسؤولين ومساعديهم أنفسهم ، ولا تبقى مخبّأة في مكان ما من جهاز الأمن على المستوى الأوسط ، بمنأى عن الرقابة .

٨٧ - وبهذه الاعتبارات في الأذهان ينبغي قراءة المعلومات التالية المتعلقة بأكثر أشكال جرائم العنف جسامة .

باء - الحق في الحياة والسلامة البدنية وأمن الأشخاص

١ - حالات الإعدام بدون محاكمة

٨٨ - كما ذكر من قبل ، فان حالات الإعدام بدون محاكمة لدوافع سياسية هي واحدة من المشاكل الجسيمة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تؤثر على غواتيمالا منذ عدة سنوات حتى الآن . والى جانب العنف الذي يولده الصراع العسكري - السياسي (انظر الفقرات ٥٠ - ٧٣ أعلاه) ، هناك عنف سياسي انتقائي يتخذ شكل حالات إعدام بناء على إجراءات مبتسرة . وفي الكثير من الحالات ، تُختطف الضحية بالقوة أولا أو يتم اخفاؤها ، وتؤخذ إلى مركز احتجاز سري ، وفي وحشية يتم استجوابها وتعذيبها ، ثم تُعدم الضحية بدون محاكمة . ويقوم مرتكبو الجريمة بالقاء الجثة في مكان ما ، أو بدفنها في قبر سري . وبسبب الطرق المستعملة ونوعية الضحايا ، تتسم حالات الإعدام المذكورة بطابع سياسي واضح ، وطبقا لما يفيد به المبلغون ، فإنها ترتكب بواسطة "فرق الموت" أو الجماعات شبه العسكرية . والهدف من كل هذا هو الاضطهاد السياسي للمخالفين في الرأي الذين يحاولون التصريح بانتقاداتهم بالطرق السلمية .

٨٩ - ويختلف تقدير عدد الأشخاص الذين اعدموا على هذا النحو في عام ١٩٩١ ، تبعا لاختلاف المصدر الذي استقيت منه المعلومات . وطبقا للأرقام التي أوردها النائب العام لشؤون حقوق الإنسان في تقريره عن النصف الأول لعام ١٩٩١ ، تلقى مكتبه ما مجموعه ٣٣١ بلاغاً عن ادعاءات بحدوث حالات إعدام بدون محاكمة ؛ ولقد طُرح من هذا الرقم ٣٣ حالة لأنها لا تشكل حالات إعدام بدون محاكمة بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح . ومن الناحية الأخرى ، تأكد من وجود ١١٦ حالة من حالات الإعدام بدون محاكمة ، ويجري التحقيق في الحالات الباقية وهي ١٧٣ حالة بغية تحديد ما اذا كانت تعتبر حالات إعدام بدون محاكمة أم لا . وأما مكتب حقوق الإنسان التابع لابرشية رئيس أساقفة غواتيمالا فقد سجل من ناحيته ٥٠٣ من حالات الموت عن طريق العنف فيما بين ١ كانون الثاني/ يناير و١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ؛ وتم التعرف على الجثث في ٣٦٧ حالة من تلك الحالات ، وكان من بينها ١٥١ حالة قتل . وأغلب الضحايا قتلوا بالأسلحة النارية ، رغم وقوع اعتداءات على البعض بآلات حادة أو بالأسلاك أو بالخنق أو بالتغطيس في الماء ؛ وتأكد وجود ١٦ حالة من حالات الإعدام الجماعية بدون محاكمة . وفي تقرير لجنة حقوق الإنسان في غواتيمالا عن النصف الأول لعام ١٩٩١ سجل ما مجموعه ٤١٥ حالة فردية من حالات الإعدام بدون محاكمة ، وكذلك ٦ حالات من حالات الإعدام الجماعي تشمل ١٦ ضحية . وأخيرا ، أصدر مركز أبحاث ودراسات وتشجيع حقوق الإنسان (CIEPRODH) بتاريخ ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، تقريرا ينص على تسجيل عدد اجمالي قدره ٣٤٢ جريمة خلال الفترة كانون الثاني/يناير - أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ .

٩٠ - وكان الضحايا في الكثير من الحالات أعضاء في المنظمات غير الحكومية لحماية حقوق الإنسان ، أو أشخاصاً لهم صلة بها . وهكذا أبلغ مجلس الجماعات الإثنية رونوجيل جونام (CERJ) عن إعدام الأعضاء الآتي بيانهم بدون محاكمة عام ١٩٩١: خوان بيريبال اكسيروم ومانويل بيريبال مورالس ، قتلهما أعضاء الدوريات المدنية للدفاع عن النفس في شونيما ، بلدية شيشيكاستينانغو (مقاطعة إل كويشي) يوم ١٧ شباط/ فبراير ١٩٩١ ؛ وبابلو ومانويل أجياتاس شيفالان ، قتلا يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٩١ في سانتابال الأولى ، بلدية سان بدرو يوكوبيلاس ؛ وكاميلو أخكوي غيمون الذي قتل يوم ١٤ نيسان/ ابريل ١٩٩١ في بوتريرو فييخو ، بلدية زاكوالبا ؛ وميغويل كاليل ، الذي قتل يوم ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ في سانتابال الأولى ، بلدية سان بدرو يوكوبيلا (مقاطعة إل كويشي) ؛ وطبقا لما أفادت به والدته فإن القاتلين هم من أعضاء الدوريات المدنية للدفاع عن النفس ؛ وتوماس فينتورا اكسون ، الذي قتل يوم ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩١ ؛ وسيليستينو جولاخ فيسينتي ، الذي قتل يوم ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ في سان بدرو يوكوبيلاس (مقاطعة إل كويشي) ؛ وادعى أقاربه أيضا أن أعضاء الدوريات المدنية للدفاع عن النفس هم الذين قتلوه .

٩١ - كما سقط أعضاء في منظمات للنقابات العمالية ضحايا لعمليات الإعدام بدون محاكمة . وهكذا ، وعلى سبيل المثال ، عثر يوم ٩ آب/أغسطس ١٩٩١ على جثث ١١ شخصا في اسكوينتلا على طريق تاكسيسكو في مقاطعة سانتاروسا . وكان خمسة منهم أعضاء في نقابة المعاينة والجمارك . وفي هذه الحالة ، أصدر الجيش ذاته بيانا صحفيا اتهم فيه قائد وأعضاء قاعدة الباسيفيك البحرية بارتكاب الجريمة (الفقرة ٤٥ أعلاه والفقرة ١٥٢ أدناه) . وفي ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، قتلت دينورا غوسيت بيريس فالديس البالغة من العمر ٢٨ سنة . وكانت زعيمة لنقابة عمالية وكانت من المرشحين لمنصب النائب في أحدث انتخابات عامة ؛ وقد أطلق عليها رجلان مسلحان النيران دون انذار بينما كانت تتهيأ لايقاف سيارتها أمام منزلها في مدينة غواتيمالا سيتي .

٩٢ - وأبلغت رابطة طلبة الجامعة (AEU) عن قتل أوسكار او. لونا بواسطة رجال مسلحين تسليحا ثقيلا أمام منزله في مدينة غواتيمالا سيتي يوم ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٩١ . ومن بين المسؤولين المحليين يتعين ابراز مقتل توليو كولادو باردو ، رئيس بلدية اسكوينتلا . فقد تلقى تهديدات بالقتل قبل قتله باطلاق الرصاص عليه ١١ مرة يوم ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وحالة القتل الأخرى هي مقتل المدرس بيرون جو بولانكو يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ في جوتيابا ؛ الذي عثر على جثته في سيارة وقد اخترقتها عدة طلقات . كما قتل سلفادور نانشوك شافاياي أمين الحزب الثوري في بلدية سولولا يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٩١ .

٩٣ - كما استهدف هذا العنف الانتقائي أعضاء الكنائس . ففي ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، وجد الراهب الاسباني موييزيس سيسنيروس رودريغيز وقد قطع حلقه في مخزن المدرسة المريمية التي كان مسؤولا عنها . وكان رجلان مجهولا الهوية قد دخلا المدرسة لا لشيء سوى ارتكاب هذه الجريمة الغادرة . وكان الضحية قد أسس الطائفة المريمية وعمل لدى أبرشية إل كويشي في مساعدة الارامل والاشخاص المشردين وغيرهم . والحالة الاخرى التي ينبغي ابرازها هي قتل الخبير الزراعي خوليو كويفيدو كويسادا باطلاق الرصاص عليه بواسطة أشخاص مجهولين عشية ١٥ تموز/يوليه ١٩٩١ عندما كان عائداً إلى منزله مع أسرته (انظر الفقرة ٨٤ أعلاه) . والسيد كويفيدو ، الذي كان مساعدا للمونسينيور خوليو كابريرا أوفالي ، أسقف إل كويشي ، يتمتع بوعي اجتماعي قوي وكان من المشجعين لبرامج التنمية . وقد عمل مع كاريتاس في أبرشية إل كويشي وتعاون في خطة الطوارئ لمساعدة الاشخاص المشردين في منطقة إكسيل . وأثناء عمله هناك تلقى عدة تهديدات بالقتل ، مثل التهديدات المنقوشة على حوائط المنازل في سانتا كروس دل كويشي . وفي شباط/فبراير ١٩٩١ تلقى خطابات تهديد من مجهول يطالبه فيها بالاستقالة . كما تلقى مدير كاريتاس رسائل تتهم السيد كويفيدو بالفساد . وكانت إحداها موقعة بالاسم المزيف "مؤسسة مناصرة العدالة" . وأخيرا ، وفي ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١ ، قامت جماعة من أشخاص مجهولين بطعن ماركو انطونيو سيناي موراليس طعنات أدت إلى مصرعه ، وهو عضو في رابطة شباب سان خوان ٣ - ١٦ التابعة للكنيسة الانجيلية ، وذلك في قرية إل بورفينير ، فيلا كاناليس .

٩٤ - كما كان هناك أيضا ضحايا للإعدام بدون محاكمة من بين الفلاحين ، كما حدث في مذبحة ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ التي قتل فيها ١٠ أفراد من أسرة واحدة في قرية فولكانسيلو في بلدية كوبولكو (مقاطعة باجا فيرابان) . والضحايا هم: خوسيه روساليس بيريس ، وسليستينا أفيلا دي روساليس وأطفالها لورنسو وباولو وكتالينا وجيرونيمو وأنا وخوزيه وايميليو وفليشيانا . وكانت أعمار أربعة من الأطفال القتلى تتراوح بين سنتين وتسع سنوات . وهناك حالة أخرى هي إعدام الزوجين غريغوريو كاسادو وماريا لوكرشيا سالام ، في سان بدرو ييبوكابا (مقاطعة شيمالتنانغو) .

٩٥ - وفي عام ١٩٩١ قتل المزيد من "الاطفال المشردين" . وكان أحدهم فرانشيسكو شاكون توريس ، البالغ من العمر ١٥ سنة ، والذي كان ماشيا مع صبي آخر في المنطقة ٩ من مدينة غواتيمالا سيتي يوم ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ عندما سمعا طلقات رصاص . وأصابت إحدى الطلقات فرانشيسكو في عينه اليسرى فقتلته على الفور . ويشتبه بصورة رئيسية في أن القتلة حارسان من حراس الأمن الخاص يعملان في خدمة معبد يهودي ، لانهما هددا الصبيين بالفعل ؛ وهربا بعد إطلاق الرصاص . وقامت منظمة كاسا اليانسا بتقديم شكوى إلى محكمة الصلح . ومرة أخرى عُثر يوم ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ ، على جثة مشوهة من أثر

التعذيب لطفل من الأطفال المشردين مجهولي الهوية في صندوق للقمامة بجانب برج من أبراج الكهرباء في المنطقة ٣ من مدينة غواتيمالا سيتي . وكان من الواضح أن عينيه قد تم اقتلاعهما وضربت رأسه ضربات عنيفة متكررة بحيث لم يعد في الإمكان التعرف عليه . وطالب ممثلو كاسا اليانسا السلطات المختصة إجراء تحقيق في موت الصبي .

٩٦ - وأخيراً ، هناك مقتل خوزيه ميغويل ميريدا إسكوبار ، البالغ من العمر ٣٦ سنة يوم ٥ آب/أغسطس ١٩٩١ ، وكان المذكور رئيسا لشعبة جرائم القتل التابعة لدائرة التحقيق الجنائي للشرطة الوطنية . وقد أطلق عليه الرصاص عدة مرات رجل من رجال البوليس السري اقترب منه بينما كان يسير في الشارع مع عائلته بالقرب من مكتبه في وسط غواتيمالا سيتي تماما . وكان ميريدا إسكوبار هو المسؤول عن التحقيق في مقتل أحد علماء علم الإنسان وهو ميرنا ماك شانغ يوم ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ويُدَّعى أن شرطة الأمن متورطة في مقتله . وفي شهر حزيران/يونيه ١٩٩١ أخبر المحكمة المسؤولة عن التحقيق في مقتل ميرنا ماك أن ضباطا عسكريين من ذوي الرتب العالية كانوا متورطين في جريمة القتل . وعلى أساس هذا البيان أصدرت المحكمة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ أمرين بالقبض ، أحدهما بالقبض على أحد أعضاء قوات الأمن . وقد وعد ميريدا إسكوبار بالتعاون مع المحكمة في جلاء الغموض الذي يكتنف القضية ، لكنه طلب ضمانات ومساعدة في مغادرة البلد مع أسرته بعد أن شعر بأنه مهدد . وفي الوقت الذي قتل فيه كان يتهيأ للتوجه للإدلاء بشهادته أمام لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في واشنطن فيما يتعلق بمقتل ميرنا ماك .

٣ - حالات الاختفاء القسري

٩٧ - ما تزال ظاهرة الاعتقال غير المعلن عنه ، والخطف ، والاعتقال القسري أو غير الطوعي ، والاختفاء ، مستمرة في غواتيمالا في حالات كثيرة متخذة أشكال الاضطهاد السياسي . وجاء في آخر تقرير للفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ، التابع للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ، أن الفريق العامل أحال إلى الحكومة ، على مدى السنوات الاحدى عشرة الماضية ، ما مجموعه ٣ ١١٩ حالة من الحالات التي يفترض أنها حالات اعتقال واختفاء (الفقرة ١٦٥ من الوثيقة E/CN.4/1992/18) ؛ يُدَّعى أن ٣٠ حالة منها حدثت خلال عام ١٩٩١ . وقامت الحكومة ، بالتعاون مع الفريق العامل ، بجلاء غموض ٥٠ حالة (بما في ذلك الأشخاص الأربعة الذين ماتو) ، وساعدت المصادر غير الحكومية على كشف غموض ٧٥ حالة أخرى (بما في ذلك ٢٧ شخصا وجدوا ميتين) . وطبقا للفريق العامل ، ما تزال هناك ٩٩٤ ٢ حالة من حالات الاختفاء لم يبت فيها حتى نهاية ١٩٩١ . ولذلك طلب الفريق العامل من الحكومة تعيين لجنة رسمية للتحقيق في حالات الاختفاء لأنه لا السلطة القضائية ولا الشرطة قاما باجراء تحقيق شامل

في الحالات المبلغ عنها . وفيما يتعلق بالحالات المبلغ عنها عام ١٩٩١ ، فقد حدث أغلبها في مقاطعات إل كويشي واسكوينتلا ، وسان ماركوس ، وغواتيمالا سيتي . ومن الواضح أن الأشخاص الذين يفترض أنهم مسؤولون عن حالات الاختفاء هذه أعضاء في القوات المسلحة (١٠ حالات) أو رجال مسلحون يرتدون الملابس المدنية لكنهم يتصرفون بقدر من الشعور بأنهم بمنأى عن العقاب جعل الاعتقاد يسود بوجود علاقات بينهم وبين قوات الأمن (١٧ حالة) . والطرق التي استخدمت في اختفاء الناس شبيهة بالطرق التي كانت تستخدم في السنوات السابقة: إذ يتم خطف الأشخاص ويؤخذون في سيارات بدون لوحات رقمية وبنوافذ داكنة . وثبت أن الإجراءات الخاصة بطلب المثول أمام المحكمة التي تقدم بها أقارب المختفين غير فعالة في الأغلبية الساحقة من الحالات لأن السلطات ليست جادة في تحقيقاتها . وأحيانا ، يتم توجيه التهديدات إلى المسؤولين القضائيين وحتى إلى أقارب الضحايا ، أو يصيبهم الاضطهاد في حالة مثابرتهم على استفساراتهم .

٩٨ - واستنادا إلى الأرقام التي جمعها مكتب حقوق الإنسان التابع لأبرشية رئيس اساقفة غواتيمالا خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، أُبلغ عن ١٤٣ حالة من حالات الاختفاء: من بينها ٧٨ حالة ارتكبها أشخاص مسلحون مجهولون يضعون أقنعة على وجوههم ويقودون سيارات بدون لوحات رقمية ؛ وفي الحالات المتبقية وعددها ٦٥ حالة غادر الضحايا منازلهم ولم يعودوا .

٩٩ - وفي تقرير النائب العام لشؤون حقوق الإنسان عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ ذكر أنه تلقى ما مجموعه ٨٠ بلاغاً عن حالات الاختفاء القسري . منها خمس حالات تم كشف غموضها لأن الأشخاص المعنيين اتضح أنهم على قيد الحياة ، وفي ١٤ حالة عُثر على الجثث ، فيكون مجموع الحالات التي تم كشف غموضها هو ١٩ حالة . ويجري الاضطلاع بالتحقيق في ٣٤ حالة أخرى لتقرير ما إذا كان ينبغي تصنيفها كحالات اختفاء قسري أم لا . وأما الحالات المتبقية وعددها ٢٧ حالة فقد صُنفت أخيرا على أنها حالات اختفاء .

١٠٠ - وخلال نفس الفترة ، أبلغ فريق الدعم المتبادل (GAM) أن هناك ١١٩ حالة من حالات الاختفاء . ومع ذلك ، أبلغ مركز أبحاث ودراسات وتشجيع حقوق الإنسان (CIEPRODH) بوجود ٤٣ حالة من حالات الاختفاء وصنفها على أنها مختلفة بعض الشيء عن حالات الأشخاص الذين اختطفوا واطلق سراحهم (٩) ، والأشخاص الذين اختطفوا وعذبوا واطلق سراحهم (٣) ، والأشخاص الذين اختطفوا وقتلوا (٣٧) . وأخيراً أبلغت لجنة غواتيمالا لحقوق الإنسان ، بوجود ٦٥ حالة من حالات الأشخاص الذين اعتقلوا واختفوا خلال نفس الفترة .

١٠١ - وفي عام ١٩٩١ طلبت شتى المنظمات إنشاء لجنة للتحقيق في حالات الاختفاء القسري . وبموجب القرار رقم ١٩٩١/١ المؤرخ في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وبناء على طلب فريق الدعم المتبادل ، أنشأ النائب العام لشؤون حقوق الإنسان لجنة للتحقيق في حالات الاختفاء ملحقةً بمكتبه . وتتكون اللجنة من النائب العام لشؤون حقوق الإنسان ، ووكلاء النائب ، ومستشارين . وتنص المادة ٣ من القرار على أن تتلقى اللجنة تقارير المنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية ، وأن تقيم اتصالات مع منظمات مثل الكنائس ، ونقابة المحامين ، وفريق الدعم المتبادل ذاته . وبموجب القرار رقم ١٩٩١/٣ المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ ، اعتمد النائب العام المذكور النظام الداخلي للجنة ، الذي تقرر المادة ٦ منه ، أن تقوم المنظمات الوطنية التي تساعد اللجنة والتي يعترف لها النائب العام المذكور بتلك الصفة بتعيين ممثل لها ونائب عنه في اللجنة . وتنص المادة ٧ على أنه يجوز للمنظمات الدولية تفويض ممثل لها في مكتب النائب . ويجوز لممثلي المنظمات الوطنية والدولية التي تساعد اللجنة التعبير عن آرائهم وتقديم أية مقترحات يرونها ملائمة ، والاسهام بأية دراسات تقنية أو علمية قد تطلبها اللجنة منهم (المادة ٨) . وعلى الرغم من أنه يجوز لهؤلاء الممثلين التعبير عن آرائهم أثناء جلسات العمل ، فإن أية قرارات أو مقررات معتمدة تدخل في نطاق الاختصاص الاستشاري للنائب العام المذكور (المادة ٩) .

١٠٢ - وقدمت اللجنة أول تقرير لها عن أنشطتها يوم ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ . وأبرز التقرير الاجتماع الذي عقد في ٣ أيار/مايو ١٩٩١ مع ممثلي فريق الدعم المتبادل ، والذي تمت فيه الموافقة على ادراج الفريق ضمن المنظمات التي تقدم المساعدة . وبعد وضع مشروع خطة عمل اللجنة ، أعرب الفريق عن اعتراضه على تشكيل اللجنة ، لأن منظمات مثل ذلك الفريق نفسه لا تعتبر جزءا مكملا للجنة وإنما تعتبر منظمات مساعدة . ولذلك اقترح الفريق انشاء لجنة وطنية جديدة للتحقيق في حالات الاعتقال والاختفاء ، لكن النائب العام لشؤون حقوق الإنسان رفض الاقتراح . وبعد ذلك قدم الفريق اقتراحه إلى الكونغرس الذي ينظر فيه الآن . وينص الاقتراح على إتاحة إمكانية الاطلاع على الوثائق والسجلات وزيارة أماكن الاحتجاز ، بما في ذلك ما تسيطر عليه قوات الأمن ، وأن تكون السلطات وقوات الأمن والشرطة ملزمة بالتعاون مع اللجنة . وزيادة على ذلك ينص الاقتراح على وجوب الإبلاغ عن إخفاء الأدلة ، ووجوب التزام السرية المطلقة فيما يتعلق بهوية الأشخاص المتعاونين مع اللجنة .

١٠٣ - وفيما يتعلق بضحايا الاحتجاز والاختفاء خلال عام ١٩٩١ ، أورد التقرير حالات تتعلق بأعضاء في منظمات حقوق الإنسان ، مثل سانتوس توج رينوسو ، بائع الفواكه الذي كان يعمل لصالح مجلس الجماعات الاثنية رونوجيل غونام (CERJ) . وكانت دورية مدنية للدفاع عن النفس قد هددته بسبب اشتراكه في أنشطة حقوق الإنسان ، واختطفه رجال

مجهولون يرتدون الملابس المدنية في المنطقة ٤ من غواتيمالا سيتي يوم ٢٦ أيار/مايو ١٩٩١ ؛ ومنذ ذلك الوقت لم يُعرف مكانه . كما أبلغت لجنة التنسيق الوطنية الغواتيمالية للارامل (CONAVIGUA) عن اختطاف واختفاء ماردوكويرو دي لا كروز غوميز ، وهو حفيد إحدى عضواتها وهي خوليا غوميس ، الذي احتجزه أفراد من الجيش والدوريات المدنية للدفاع عن النفس في لاس تراميباس يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٩١ .

١٠٤ - كما احتُجز عدد من الطلبة ، واختفوا ، بمن فيهم كلوديا استرادا التي ابلغت رابطة طلبة الجامعة (AEU) عن حالتها . ويزعم أن جماعات شبه عسكرية اختطفتها يوم ١٢ آب/اغسطس ١٩٩١ في ماساتينانغو ، ولا يعرف مكانها . وأبلغ فريق الدعم المتبادل GAM عن اختطاف غيريغوريو غارسيا لوبيس ، وهو تلميذ يبلغ من العمر ١٤ سنة ، في ماسكوينتل في المنطقة ١٢ من غواتيمالا سيتي ؛ كما قام رجال مسلحون يركبون سيارات يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ باختطاف ادواردو غيل راميريس ، وهو تلميذ يبلغ من العمر ١٥ سنة ، في غواتيمالا سيتي ؛ كما اختُطف كليوف فابيان سونشيس يوم ١٦ آذار/مارس ١٩٩١ في مقاطعة سان انطونيو (وتقوم محكمة الصلح السابعة بالتحقيق في الحالة) ؛ واختفى توماس اوسوريو غونزاليس وهو رجل أعمال ، في رابينال ، سان بدرو كارشا ؛ ومنذ ١٤ آذار/مارس ١٩٩١ لا يعرف مكان غلوريا غويرا مورالس من مونتينغرو ؛ وبتاريخ ٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ اختطفت ماريا لويزا اوفال غالينو وهي ربة منزل ، وما زالت مفقودة حتى الآن ؛ كما تم اختطاف زوجها ؛ ويُدّعى أن أفراد من الجيش من القاعدة العسكرية رقم ٢٢ اختطفوا المزارع غاسبار شيفاس غونون .

٣ - التعذيب واساءة المعاملة

١٠٥ - التعذيب من الملامح المشتركة في الكثير من حالات الموت العنيف . ففي أكثر من نصف الحالات تقريبا ، وفي وقت لاحق على قيام مجموعات من رجال مسلحين مجهولي الهوية باختطاف الاشخاص ، يتم العثور على جثث هؤلاء الاشخاص وبها آثار تعذيب ألحق بالضحايا قبل قتلهم في نهاية الأمر . وحيث أنه لم يتم كشف الغموض عن أي حالة تقريبا من تلك الحالات ، فلم يحاكم المرتكبون . ومن ثم ظلت المسؤولية غير محددة على الرغم من الادلة التي توحي في كثير من الحالات بأن أفراد قوات الأمن متورطون فيها .

١٠٦ - ومع ذلك ، اتضح في بعض الحالات أن ضباط الشرطة الوطنية أو غيرها من وكالات الدولة قد ارتكبوا أعمال التعذيب . وينبغي في المقام الاول ذكر حالة ثلاثة من المحتجزين ، هم كارلوس روساليس شافيس ، وفرانشيسكو كاستيلو غارسيا ، واكسكويل تروخيلو هرنانديس ، الذين اعتقلوا يوم ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩١ بينما كانوا يستقلون سيارة تسير في أحد الشوارع في وسط مدينة غواتيمالا سيتي . وظهرت سيارتان أوقفتا

سيارتهم ، وخرج من السيارتين أعضاء من الشرطة الوطنية وهم يصيحون "لن ندع هذه تربكنا" . وأُخذ الضحايا الى مخفر شرطة المنطقة ٦ حيث تم استجوابهم وضُربوا لمدة ساعة . وبعد ذلك بوقت قصير نُقلوا الى فرقة جرائم القتل التابعة للمديرية العامة للشرطة الوطنية حيث عُصبت أعينهم وتم استجواب كل منهم على انفراد . وضرب الثلاثة ضربا مبرحا بالعصي على أجسامهم كلها ومورست عليهم الضغوط حتى يعترفوا بمسؤوليتهم عن جرائم جسيمة . كما هُددوا بالقتل ، وأُطفئت اللفافات المشتعلة في ظهورهم وصُدموا بصدمات كهربائية .

١٠٧ - وأُجبر المحتجزون الثلاثة على وضع أيديهم في وعاء يحتوي على مادة البرافين الساخنة ، مما تسبب في آلام شديدة وحروق عميقة . واستطاع الخبير أن يرى آثار الحروق بنفسه عندما قام بزيارة المحتجزين يوم ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ في المركز الدستوري لإعادة التأهيل في بافونشيتو ، حيث أجرى مقابلات انفرادية مع كل منهم . وأصدر النائب العام لشؤون حقوق الإنسان قرارا أعرب فيه عن رأيه الذي انتهى فيه إلى ثبوت استعمال ضباط الشرطة للتعذيب أثناء استجواب الضحايا الثلاث ، وأعلن إدانته للحادثة ، وحث السلطات الادارية والقضائية على اجراء تحقيق شامل لتوضيح الحقائق ، وتحديد المسؤولين ومعاقبتهم وفقا للقانون . ونتيجة لهذه التطورات ، وبناء على توصية الخبير ، قرر رئيس الجمهورية استبدال مدير الشرطة الوطنية الذي كان آنذاك ضابطا عسكريا . وفيما يتعلق بضحايا التعذيب الثلاث ، يرى الخبير أنه يجب إجراء تحقيق شامل للتأكد من مسؤوليتهم عن الأفعال الجسيمة التي اتهموا بارتكابها والتي بسببها يحتجزون الآن ؛ وأما البيانات التي انتزعت منهم بصورة غير قانونية فلا ينبغي استخدامها كدليل ضدهم . وفي الوقت نفسه ، ينبغي معاملتهم معاملة كريمة في أماكن احتجازهم . واعطائهم الرعاية الطبية المناسبة لجراحاتهم ، ولما ترتب على التعذيب من آثار نفسية ، وتعويضهم عن التعذيب الذي عانوه .

١٠٨ - وفيما يتعلق بعدد حالات التعذيب واساءة المعاملة التي سجلت عام ١٩٩١ ، يذكر النائب العام لشؤون حقوق الإنسان في تقريره عن الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩١ ٥٠ حالة من حالات "اساءة استعمال السلطة" . وطبقا للمادة ٤٢٥ من قانون العقوبات ، فإن "اساءة معاملة الأفراد" تعتبر جريمة يرتكبها مسؤول أو موظف عام يأمر بممارسة إكراه ليس له ما يبرره ، أو تعذيب ، أو عقوبة تحط بالكرامة ، أو إذلال أو تدابير لا يسمح بها القانون ضد سجين أو محتجز . ويعاقب على الجريمة بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات والتجريد من الأهلية العامة ؛ ويعاقب بنفس العقوبة من يقوم بتنفيذ تلك الأوامر . ويرد في التقرير الذي أصدره مركز أبحاث ودراسات وتشجيع حقوق الإنسان (CIEPRODH) ، المؤرخ في ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، قوائم بحالات تعذيب يبلغ مجموعها ٤٦ حالة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، رغم انه لا يحدد تعريف التعذيب الذي اعتمدته المنظمة .

١٠٩ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، أصدر النائب العام لشؤون حقوق الإنسان قرارا يتهم فيه قائد الكتيبة العسكرية في مدينة لوس أماتيس (مديرية إزابال) بانه المسؤول عن تعذيب ثلاثة أشخاص هم: فاوستينو غوميس بالما ، وغنسالو غوميس كاسترو ، وسيليدونيو بيريس . وكان سبعة جنود تحت قيادة الضابط المذكور أعلاه قد اعتقلوهم يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وأخذوهم الى مقر الكتيبة . وكانت هناك علامات واضحة باصابات ظاهرة على أعناق الضحايا وأفواههم تُعزى إلى استعمال الحبال وأدوات غير حادة على الأجزاء الرقيقة في أعلى باطن الفم ، هذا إلى جانب جروح دامية من أثر طلقات الرصاص على فروة الرأس . وقد اتضح ان هناك نزاع على ملكية أرض بين القرى الأصلية للفلاحين الذين عذبوا وبين مجموعة من الأفراد العسكريين والمفوضين العسكريين ، ونتيجة لذلك قام أفراد من قاعدة إزابال ومن كتيبة لوس أماتس بتهديد الفلاحين وتخويفهم . وبعد تلك الحادثة بوقت قصير ، في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، قُتل سيليدونيو بريس بطريقة وحشية . وتم توجيه تهمة القتل الى لويس مينديس بيريس ، وأمادو دوارتي ، وتوليو الماسان ، وهم من معاوني المفوض العسكري ديلفينو ناغويرا . وترتيبا على ذلك طلب النائب العام لشؤون حقوق الإنسان من وزارة الدفاع إجراء تحقيق شامل في الحالات بغية تحديد المشتركين في أعمال التعذيب ، وانتقد قائد المنطقة العسكرية رقم ٦ وأفراد الكتيبة العسكرية في لوس أماتيس ، وأوصى بانه بوجوب إعادة النظر في مثل هذا السلوك وفرض رقابة دقيقة عليه ، وطلب إجراء التحقيق في مقتل سيليدونيو بيريس .

١١٠ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أخطر مكتب حقوق الإنسان التابع لأبرشية رئيس أساقفة غواتيمالا وسائط الإعلام بأن خوليو شالكو بين ، البالغ من العمر ٢٣ سنة ، يرقد في مستشفى اسكوينتال التي نقل إليها يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ فاقد الوعي ويعاني من شلل في الجانب الأيمن من جسده . وبعد أن استعاد بالتدريج القدرة على الكتابة والكلام ذكر ان خمسة ضباط عسكريين اعتقلوه في قريته ساسيغوان ، التابعة لبلدية سولولا (مقاطعة سولولا) ، وكمموا فمه لمنعه من الكلام ، وأخذوه الى مقر شرطة النجدة العسكرية ، وبعد ذلك الى المنطقة العسكرية رقم ١٤ في سولولا . وهناك قيدوا يديه ورجليه وحجزوه في غرفة مظلمة لمدة ١١ يوما دون طعام أو ماء . وكانوا يستجوبونه ويهددونه ويضربونه بصورة منتظمة ، وفي اليوم الأخير لاحتجازه طعنوه بسكين في رقبته وبطنه ؛ كما ضربوه ضربات شديدة على رأسه مما نتج عنه إصابته بشلل جزئي في الجانب الأيمن من جسده . ونتيجة للضربات والجروح فقد الوعي وترك على الطريق بالقرب من اسكوينتلا حيث حمله بعض المارة ونقلوه إلى المستشفى المحلي .

١١١ - وقام نفس مكتب حقوق الإنسان بالتحقيق في حالة أوتوإيفان رودريغويز فانيغاز ، الرئيس السابق لاتحاد عمال مجلس الكهرباء الوطني (STINDE) . وطبقاً لأقواله ، كان المذكور يعد العدة في نيسان/ابريل ١٩٩١ للذهاب الى المنفى الاختياري

لانه شعر بالتهديد بسبب نقابته العمالية وأنشطته السياسية . وفي ٥ نيسان/ ابريل ١٩٩١ ، اعتقله شرطيان في الطريق العام وهو عائد من زيارة لاسرته في قرية سانتا إيلينا التابعة لبلدية شيكويمولا ، وأخذاه الى مخفر الشرطة حيث استجوبه رئيس الشرطة المحلية وثلاثة آخرون من رجال الشرطة بشأن أنشطته النقابية . وعندما رفض الاجابة على أسئلتهم ضربوه وحرقوا ظهره بلفافات التبغ . ثم ألبسوه غطاء للرأس والوجه وركلوه في حاجب العين ففقد الوعي . وعندما أفاق من إغمائه قام رجال الشرطة بإحالته إلى المحاكم بتهمة الاشتراك في سرقة سيارة ، وفي اليوم التالي نُقل إلى مركز الاحتجاز قبل المحاكمة في المنطقة ١٨ من مدينة غواتيمالا سيتي . وتم تقديم طلب نيابة عنه للمثول أمام الدائرة الجنائية الثالثة من المحكمة الابتدائية في غواتيمالا ، فقبل الطلب وأطلق سراحه . ومع ذلك ، فإن التحقيق الذي قام به قاضي الصلح في شيكويمولا بشأن الادعاء بالتعذيب لم يحرز أي تقدم .

١١٢ - وفي عام ١٩٩١ عانى العديد من الأولاد المشردين من اعتداءات بدنية جسيمة أيضا . ففي ١ آب/أغسطس ١٩٩١ ، وبينما كان ايدوين استيبان رودريغويز غارسيا البالغ من العمر ١٥ سنة يحاول الهرب من شخص سرق منه نظارته الشمسية ، اعتقله ضابطان من ضباط الشرطة بالزي الرسمي في مدينة غواتيمالا سيتي . ودفعاه الى داخل شاحنة مقفلة صعد إليها شخصان مجهولان في ملابس مدنية ، وربما كانا مخبرين ، وأُخذ الى مكان احتجاز سري بالقرب من ضواحي المكسيك حيث ضُرب ضربا متكررا على مختلف أجزاء جسده وحرق بلفافات التبغ المشتعلة على صدره وظهره وخصيتيه . ثم تركه معذبوه وهربوا . وكان يعاني من رضوض ومن جرح مفتوح في رأسه .

١١٣ - وفي ٩ آب/أغسطس ١٩٩١ ، وبينما كان كارلوس هيرنانديس البالغ من العمر ١٦ سنة جالسا تحت جسر آماتي في الشارع التاسع عشر ، المنطقة ١ ، في مدينة غواتيمالا سيتي مع صاحبه الملقب باسم "كبالللو" وكلاهما من الأولاد المشردين ، أُطلق عليهما الرصاص دون تحذير . وكانت الطلقات آتية من شاحنة مغلقة غير مميزة يشغلها رجلان مسلحان في ملابس مدنية: وأصيب كارلوس هيرنانديز في فخذه الأيمن ، ولم يصب "كبالللو" . وفي ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، قام ضابطان من ضباط كلية الشرطة الوطنية باعتقال وولتر فيدريكو فلوريس البالغ من العمر ١٧ سنة في مكان يعرف باسم "إل بوتيلون" في المنطقة ١ ، من غوايتمالا سيتي . وطلبا منه ابراز أوراق هويته ، ومن الواضح أنه رفض اظهارها فضربه أحد الضابطين ثلاث مرات على رأسه ومرة على خده الايمن بهراوته ، وأفقده صوابه وطرحه أرضا . وبعد ذلك ركله الضابط الثاني في بطنه وفي أضلعه اليمنى وذراعيه ورجله اليسرى الى أن فقد الوعي . وعندما أفاق وجد نفسه مستلقيا على الأرض تحت جسر عند تقاطع الشارع التاسع عشر والطريق الرابع في المنطقة ١ من غوايتمالا سيتي . وسُرق ما كان معه من مال قليل وتُرك ينزف الدماء .

وبعد أن رفض ملجأ رفاييل أياو للأطفال قبوله كما رفض مساعدته ذهب إلى ملجأ منظمة كازا أليانسا حيث أولي العناية اللازمة وتقرر إرساله الى المستشفى .

١١٤ - وفي ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، قام الخبير بزيارة مركز الاحتجاز لما قبل المحاكمة رقم ١٨ في غواتيمالا سيتي ، حيث أجرى مقابلة منفردة مع غونسالو سيفوينتيس استرادا الذي أخبره أن خمسة أفراد يرتدون الملابس المدنية اعتقلوه في الشارع يوم ٣٧ آب/أغسطس ١٩٩١ . وعصب معتقلوه عينيه واقتادوه إلى مكان مجهول حيث تم استجوابه حول مزاعم سرقة سيارة ، وبعد ذلك حول اغتيال السيد ميريدا اسكوبار رئيس فرع جرائم القتل التابع للشرطة الوطنية والمسؤول ، ضمن أمور أخرى ، عن التحقيق في مقتل ميرنا ماك شانغ العالِم في علم الإنسان (انظر الفقرة ٩٦ أعلاه) . واستجوبوه استجواباً مكثفا لأربع ساعات هدده فيه معتقلوه بأنه إذا رفض الاعتراف باغتيال السيد ميريدا فإنه سوف يختفي أو يُعدم هو أو أفراد من أسرته التي تعيش في قرية لا ديموقراسيا ، بلدية هواتيبيكويس (مقاطعة كويتي التينانغو) . ورغم أنه لا يعرف السيد ميريدا ، فقد استسلم لهذا الضغط ووافق على مطالب مستجوبيه ؛ وأجبروه على أن يحفظ عن ظهر قلب بيان اتهام لنفسه سجلوه على شريط فيديو في مكان الحجز السري الذي كان يتم فيه استجوابه . وبعد ذلك بوقت قصير ، نُقل إلى مقر الشرطة الوطنية حيث رُفعت العصابة عن عينيه ولاحظ أن معتقليه ومستجوبيه كانوا يرتدون الملابس المدنية . وحالما تم تسليمه إلى الشرطة الوطنية أُخذ منه بيان وأُرسل إلى مركز الاحتجاز حيث ما زال محتجزاً هناك ، وعرضت الشرطة على وسائل الإعلام تسجيل الفيديو الذي يحوي بيان غونسالو سيفوينتيس باتهامه لنفسه ، وقامت وسائل الإعلام بعمل دعاية واسعة لتسجيل الفيديو جنبا إلى جنب مع بيانات الشرطة التي قدمت غونسالو سيفوينتيس على أنه قاتل السيد ميريدا اسكوبار ، وفي ذلك انتهاك للمبدأ القائل بافتراض براءة المتهم إلى أن تثبت المحكمة إدانته . وبعد تلك الأحداث بثمانية وثلاثين يوما لاحظ الخبير أن غونسالو سيفوينتيس ما يزال مرعوبا في مكان احتجازه ولم تقدم إليه أية مساعدة من محام فيما يتعلق بإجراءات الدعوى القضائية ضده ، كما لم يتلق زيارات منتظمة من عائلته . وفي ظل هذه الظروف ، يرى الخبير أنه ينبغي إجراء تحقيق شامل لتحديد مكان الاحتجاز السري الذي أُخذ إليه غونسالو سيفوينتيس (وهناك بعض الأدلة على أنه مكان تابع لشرطة النجدة العسكرية) ولتقرير ما إذا كان متورطاً في اغتيال السيد ميريدا إسكوبار أم لا .

٤ - حالات التهديد والتخويف

١١٥ - ما زال يخيم على غواتيمالا منذ عدة سنوات جو من العنف واسع الانتشار ، كما ينعكس ذلك في ارتفاع معدل حالات التهديد وأعمال التخويف . ويختلف عدد الحالات المبلغ عنها في عام ١٩٩١ باختلاف المصدر . فطبقا لمركز أبحاث ودراسات وتشجيع حقوق

الإنسان (CIEPRODH) ، سُجِّل عدد من حالات التهديد والتخويف قدره ١٤٨ حالة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، منها ١١٠ حالات تشتمل على تهديد بالقتل . وأفاد النائب العام لشؤون حقوق الإنسان عن تسجيل ١٠٣ حالات تشتمل على التهديد في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩١ . ومع ذلك ، سجلت لجنة غواتيمالا لحقوق الإنسان ٣٥٦ حالة تشتمل على مختلف أنواع التهديد والتخويف .

١١٦ - وينتمي الضحايا لكافة أنواع المهن ، رغم شيوع شكاوى التهديد الموجه إلى الأفراد المتصلين بالمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان . وكثيرا ما قامت لجنة التنسيق الوطنية الغواتيمالية للأرامل (CONAVIGUA) ، التي تمثل حوالي ٠٠٠ ٥٠ أرملة و٠٠٠ ٢٥٠ يتيم نتيجة للعنف ، بالإبلاغ عن التهديدات الموجهة إلى الكثيرات من عضواتها ، وهي التهديدات التي تُعزى إلى المفوضين العسكريين ، أو رؤساء الدوريات المدنية للدفاع عن النفس ، أو الجنود . وللتوضيح ، قام ثلاثة من مفوضي الجيش في ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ ، وهم: اوكتافيو كانو مارتينيس من كانتون كابيك ، وبالتازار دومينغو من كانتون سابينو ، وكارالامبيو لوبيس فيلاسكويس من كانتون ليناريس دي بيلالان (مقاطعة هيوهيوتينانغو) ، بالتهديد باختطاف وقتل عدد من الأرامل من بينهن آنا راميريس ، بسبب اشتراكهن في أنشطة المجتمع . وبالإضافة إلى ذلك قُدِّمت شكوى بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ إلى مكتب وكيل النائب العام لشؤون حقوق الإنسان في كويشي بأن زعماء الدوريات في منطقتي شوراكساخ وخوياباخ هددوا غيريغوريو ري كاسترو ، وكاتارينو خواريس ، وغيرهما من أعضاء لجنة التنسيق الوطني الغواتيمالية للأرامل ، الذين اتهموهم بممارسة الأنشطة الهدامة . وفي شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩١ ، كان هناك من يتبع لوتشيا كويللا وأطفالها في سيارة وتم تهديدها هي وأطفالها بالموت . وفي زاكوالبا باخا ، وسانتا كروس ، اشتكت عدة أرامل من استجوابهن استجواباً مزعجاً . وفي الساعة ١٢/٠٥ من ظهر يوم ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩١ ، قامت الشرطة الوطنية بتفتيش مكاتب لجنة التنسيق الوطني الغواتيمالية للأرامل ، ومن الواضح أن ذلك كان بقصد اختطاف اثنتين من العضوات هما ، روسالينا تويوكس وماريا موراليس ؛ وقام عدة رجال زعموا انهم من ضباط الشرطة باعتراض الأخيرة ، وهي إحدى زعيمات المنظمة ، وبعد استجوابها عن عملها حذروها من أن حياتها ستكون في خطر إن لم تكف عن العمل للمنظمة . وأخيرا ، قام رجال دورية في كانتون شرنتيلا (ال كويشي) ، يوم ٣ آب/ أغسطس ١٩٩١ ، بتهديد ٣٢ عائلة بغية إثنائهم عن مواصلة البحث عن مقابر سرية .

١١٧ - وأبلغ فريق الدعم المتبادل (GAM) بدوره عن تهديد ٥٠ عضواً من أعضائه ، لسبب أساسي هو تقديمهم الشكاوى ضد رجل الدورية سانتوس كوخ . وبوجه خاص ، قام رجال دورية مدنية للدفاع عن النفس بتهديد لويسا رويس ساكيك و١١ من سكان تواناخا ،

التابعة لبلدية ساكوالبا (مقاطعة كويشي) للسبب المذكور أعلاه . وأُبلغ أن الضحايا كانوا شهودا في الدعوى القضائية ضد سانتوس كوخ رودريغويس وغيره من أعضاء الدوريات الذين كانوا متهمين بتعذيب وقتل العديد من أقارب سكان تواناخا في السنوات السابقة . وفي نيسان/ابريل ١٩٨٩ اكتُشفت في تواناخا مقبرة سرية تحتوي على جثث ثمانية من الضحايا المقتولين . وتم اعتقال سانتوس كوخ رودريغويس في حزيران/يونيه ١٩٩١ رغم ما أُبلغ عن هربه . وبعد هروبه بوقت قصير ، تلقت لويسا دوريس والشهود الآخرون المزيد من التهديدات بالقتل . ونتيجة لذلك ، قررت لويسا رويس وعضو آخر في فريق الدعم المتبادل GAN اللجوء إلى مكاتب منظمتهم في مدينة غواتيمالا سيتي ، وهي المكاتب الذي اقتحمها ستة رجال مسلحين يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في محاولة للتخويف .

١١٨ - وأبلغ مجلس الجماعات الإثنية رونوجيل جونام (CERJ) أنه في ١٥ أيار/مايو ١٩٩١ قام رجال الدورية من سان بيدرو يوكوبيلاس بتحذير أعضاء مجلس الجماعات الإثنية من حضور احتفال في المدينة . كما اشتكى السكان المحليون من أن الجبهة الثورية الوطنية الغواتيمالية المتحدة (URNG) هددتهم كي يعدلوا عن الاشتراك في الدوريات المدنية للدفاع عن النفس . وفي ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، تلقى عضو آخر في مجلس الجماعات الإثنية رونوجيل جونام (CERJ) ، وهو اليخاندو فاسكويس كوا ، تهديدا من ضابط في الجيش مسؤول عن جماعة من ٤٥ جنديا ، أجبره على ترك منزله والركوع أمامه ؛ وقد حدثت تلك الحادثة في قرية اكسيباك ، في بلدية تيكبان (مديرية شيمالتينانغو) . واتهم الجنود أقارب الضحايا بالتعاون مع رجال حرب العصابات . وفي ٦ أيار/ مايو ١٩٩١ ، تلقى عضو آخر في مجلس الجماعات الإثنية رونوجيل جونام CERJ ، وهو ميغويل سوكوي ميجيا وأسرته تهديدات بالقتل من أعضاء الدوريات المدنية للدفاع عن النفس في قريته ساكبولوب ، بلدية شيشيكاستينانغو (مقاطعة كويشي) .

١١٩ - وقد تلقى زعيم مجلس الجماعات الإثنية رونوجيل جونام CERJ هو نفسه ، ويُدعى آميلكار ميندپس اوريسار ، تهديدات متكررة بالقتل وتحذيرات طوال عام ١٩٩١ . وكان القصد منها جميعا إجباره على الكف عن نشاطه كزعيم لمنظمة الفلاحين الاصلية هذه . وفي ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، تلقى تهديدات بالقتل في منزله في مدينة غواتيمالا سيتي عندما ذهب إليه أربعة رجال مسلحين ، ربما كانوا أعضاء في هيئات الخدمة الأمنية ، للقبض عليه وجهوا تهديداتهم في غيابه ثم انصرفوا . وبعد ذلك ، وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٩١ ، تلقى آميلكار ميندپس في منزله مكالمة هاتفية مجهولة تحمل التهديد بالقتل ؛ وفي هذه المناسبة كانت هناك تهديدات ضد زوجته وأطفاله أيضا . وفيما بعد ، وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩١ ، تلقى خطابا أُرسل إلى مكاتب منظمته في غواتيمالا

سيتي وموقع باسم فرقة الموت "نمر العدالة" . واتهمه الخطاب بأنه يتعاون مع "الخونة من الجبهة الثورية الوطنية المتحدة URNG" ، وأخبره أنه لم يَعُد له في الحياة سوى "١٠ أيام فقط" ، لأنه قد سبق "الحكم عليه بالإعدام" بسبب تورطه في "الشيوعية" . وبعد ذلك بأيام قليلة ، وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١ ، توجه رجلان يرتديان زي الجيش ورجلان آخران في الملابس المدنية إلى منزل اخته في غواتيمالا سيتي وسألوها مرة أخرى عن مكانه . وعندما سمع آميلكار ميندیس ، الذي لم يكن موجودا في ذلك الوقت ، بهذه الحادثة بحث الأمر مع وزير الداخلية نفسه واتضح أن الوزير لم يُرسل الزائرين . ونتيجة لتلك التهديدات الجسيمة الدائمة بالاعتداء على حياته وحياة أفراد عائلته قرر آميلكار ميندیس مغادرة البلاد وانتقل إلى الولايات المتحدة لثلاثة أشهر . وقام مجلس الجماعات الإثنية رونوجيل جونام CERJ باسترعاء الانتباه إلى البيانات التي يُدعى أن رئيس الجمهورية ألقاها في واشنطن يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، عندما وصف آميلكار ميندیس ومجلس الجماعات الإثنية رونوجيل جونام CERJ نفسه بأنهما "يسيران في طريق موازٍ مع جماعات المتمردين" في غواتيمالا .

١٣٠ - وقد حَدَّتْ جسامة التهديدات التي تلقاها شتى أعضاء مجلس الجماعات الإثنية رونوجيل جونام CERJ بلجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أن تطلب من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان اعتماد تدابير وقائية مؤقتة . وبناء على ذلك قررت المحكمة في ١ آب/أغسطس ١٩٩١ ، اعتماد تدابير مؤقتة بشأن آميلكار ميندیس اوريسار و١١ عضواً آخرين في مجلس الجماعات الإثنية رونوجيل جونام CERJ (وهم دييفو بيريبال ليون ، وخوزيه فيلاسكويس مورالیس ، ورافايلا كابير بيريز ، ومانويل سوي بيريبال ، وخوسيه سوي مورالیس ، وخوستينا تزوك شينول ، ومانويل ماجيا تول ، وميغيول سوكوكي ماجيا ، وخوان توم ماجيا ، وكلوديا كوينونيس ، وبيدرو إسكايا) وكانوا قد سعوا إلى التماس الحماية في مقر منظمتهم في سانتا كروس دل كويشي . وبالاضافة الى ذلك ، طلبت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من حكومة غواتيمالا أن تمتد التدابير الوقائية لتشمل القاضي روبرتو ليموس غارسا والقاضية ماريا انطونيتا توريس ارسي ، اللذين تلقيا تهديدات متكررة بالقتل عندما كانا يقومان ، بصفتهما المهنية ، بالتحقيق في الادعاءات بتورط أعضاء الدوريات المدنية للدفاع عن النفس في التهديدات الموجهة الى الفلاحين المذكورين أعلاه . وعلى الرغم من التدابير الوقائية التي اعتمدتها الحكومة ، أُجبر أميلكار ميندیس ، كما ذكر من قبل ، على مغادرة البلد ، كما اجبر القاضي روبيرتو ليموس أيضاً على ذلك . وأما القاضية ماريا انطونيتا توريس فقد نُقلت الى منصب قاضٍ للصلح في مدينة أنتيغوا . وقررت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان رفع التدابير الوقائية المؤقتة اعتبارا من ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

١٣١ - وهناك حالة أخرى تتعلق برئيس لجنة غواتيمالا لحقوق الإنسان غير الحكومية ، وهو غابينو كويمي ، الذي أبلغ عن تلقيه تهديدات بقتله وأعمال تخويف لعدد من أعضاء منظمته بمن فيهم خوسيه انطونيو إسترادا البيريس ، وهو من كبار المسؤولين في الاذاعة الوطنية ، لعضويتهم في المنظمة . ويُدعى أن إسترادا قد تعرض لعدة سرقات ، وأن هناك من يتبع سيارته ، وأنه هوجم ، وأنه تلقى عددا من المكالمات الهاتفية التي تضمنت تهديده ومطالبته بمغادرة البلد . وقد عرضت قضيته على الدائرة الجنائية السادسة بالمحكمة الابتدائية (الدعوى رقم ٣٤٨٦ - ٨٨) . وقد نفى السيد كويمي الاتهامات التي وجهها الجيش اليه بأن له علاقة بجماعات حرب العصابات ، وأنكر تبعيته لأية أيديولوجية بعينها .

١٣٢ - كما كانت منظمة كاسا اليانسا (البيت المتحد) ، التي توفر الحماية للأطفال المشردين ، ضحية لعمليات تهديد وتخويف جسيمة في عام ١٩٩١ . وطبقا للمعلومات التي أفادت بها المنظمة ، فإنها قدمت ٣٥ شكوى ضد الشرطة الوطنية لاساءة معاملة القصر ، و٣ شكاوى ضد أعضاء شرطة وزارة المالية ، و١٠ شكاوى ضد مدنيين ، و٣ شكاوى ضد قضاة ؛ وجميع الشكاوى لا تزال معروضة على المحاكم . وتم توجيه تهديدات بالقتل إلى الشهود على أعمال اساءة المعاملة المبلغ عنها ، وقد اضطر بعضهم ، مثل اكسيل مجيا ، الذي تلقى تهديدات هاتفية عديدة بالقتل يومي ٢٨ و٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، الى الابتعاد عن الوطن في المنفى . وبالاضافة الى ذلك ، وفي عدد من المناسبات ، حدثت حالات تهديد وتخويف سببت إعاقة أعمال كاسا اليانسا: ففي ١٢ تموز/يوليه ١٩٩١ أطلقت رصاصتان في الهواء بجوار مقرها مباشرة ، وبعد ذلك بستة أيام ، تم توجيه تهديدات بالقتل الى رئيس المنظمة ، بروس هاريس ، والى الأطفال أنفسهم ، وأطلقت خمس طلقات أخرى في الهواء برغم وجود الأطفال في البيت . ونظرا للحالات العديدة المتعلقة بإساءة معاملة القصر ، قامت كاسا اليانسا بفتح مكتب قانوني لمساعدة القصر ، لكن محكمة الأحداث التنسيقية أمرت باغلاقه في ٧ آب/أغسطس ١٩٩١ على أساس أن عمل المكتب في مجال مساعدة الأطفال ينطوي على اعتداء على سلطة النائب العام . وقد اتخذت إجراءات انفاذ الحقوق الدستورية "الامبارو" ضد هذا التدبير ، وتم إلغاء قرار اغلاق المكتب . وفي نهاية الأمر وجدت هذه الحادثة حلاً لها عندما مُنحت كاسا اليانسا ومكتبها القانوني مركز "مكتب مساعد" للنائب العام للجمهورية (انظر الفقرتين ٣٧ و٣٨ أعلاه) .

١٣٣ - كما تلقى عدد من زعماء النقابات العمالية تهديدات بالقتل أجبرت ٣٠ زعيما منهم على مغادرة البلد الى المنفى . وينبغي إيلاء الاهتمام لحالة بايرون موراليس ، أمين عام اتحاد العمال الغواتيماليين (UNSINTRAGUA) ، الذي تلقى في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩١ مكالمة هاتفية في مكتبه تهدده بالقتل . وبالاضافة الى ذلك ، تلقى

زعماء نقابيون آخرون تهديدات بالقتل في نيسان/ابريل وحزيران/يونيه ١٩٩١ ، وهم روسيندو دي ليون دوبون ، وموريشيو راكسكاكو هنريكيس ، وأرماندو سانشيس ودافيد مونتيخو . كما جرت محاولة يوم ١٩ آب/أغسطس ١٩٩١ لاختطاف موريشيو راكسكاكو ، ترتب عليها قراره بمغادرة البلد . وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، تلقى أيضا أرماندو سانشيس ودافيد مونتيخو ، وهما زعيمان من زعماء الاتحاد الوطني للموظفين الحكوميين الفواتيماليين (FENESTAG) ، مكالمات هاتفية من مجهولين في منزليهما تهددهما بأنهما إذا لم يغادرا البلد خلال ٧٢ ساعة سوف يكون مصيرهما القتل .

١٢٤ - واشتكى أوليغريو كاستانيدا دي ليون وهو من رابطة طلبة الجامعة (AEU) في جامعة سان كارلوس ، من أن هناك أفراداً يتتبعون بعض أعضائها ويخيفونهم منذ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، ويُعتقد أن هؤلاء الأفراد من رجال الشرطة السرية . وفي ٢٩ حزيران/يونيه و١٣ تموز/يوليه ١٩٩١ قام هؤلاء الأفراد بزيارة منزل أمين عام الرابطة ، ويدعى أوتو بيرالتا ، وكذلك منزل كارمن رينا ، وقاموا باستجوابهما حول أنشطتهما في إطار الرابطة . وفي مناسبة سابقة كان هؤلاء الأفراد قد عرّفوا بأنفسهم على أنهم من رجال الشرطة . كما أبلغت الرابطة أنها تلقت في شهري تموز/يوليه وآب/ أغسطس ١٩٩١ تهديدات هاتفية بقتل أربعة من زعمائها . وكانت هناك محاولات عديدة لتخويف طالب ، هو دوغلاس جيوفاني ماساريغوس موراكين ، وهو عضو في الرابطة كان قد شهد أمام لجنة حقوق الإنسان في جنيف في دورتها السابعة والاربعين ؛ وأطلقت أعيرة نارية بالقرب من مسكنه وراحت سيارات لا تحمل اللافتات المعدنية تراقبه . بل تعرض منزله للتفتيش يومي ٢٣ و٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ . وبالاضافة الى ذلك ، قال ثلاثة من زعماء اللجنة التنسيقية لطلبة المدارس الثانوية (CEEM) إن رجالا مسلحين هددوهم ، ويعتقدون أنهم أعضاء في قوات أمن الدولة بسبب الطريقة التي كانوا يتصرفون بها . وأخيرا ، أبلغ اتحاد العاملين في مجال التعليم في غواتيمالا (STEG) عن توجيه تهديدات الى عدد من المدرسين ، بمن فيهم كلوديا باتريشيا استرادا أوشوا ، وفوسيفيلا يوليسيس روبيس تيلير ، وروي إدجاردو ألفاريس ، وسيسار مانسيليو كانو فونتيس ، وكارلوس هيغويروس غيفوينسا ، وهوغو غيرون ، وقد أُجبر البعض منهم على مغادرة البلد الى المنفى .

١٢٥ - كما عانى ممثلو الكنيسة من التهديد والتخويف . اذ أبلغ مكتب حقوق الإنسان التابع لأبرشية رئيس أساقفة غواتيمالا أنه في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ قام ثلاثة من الرجال المجهولين الذين يضعون أقنعة الرأس والوجه ويرتدون ملابس سوداء ، بتفتيش مقر مجمع راهبات البشارة الدومينيكيات ، الواقع في المنطقة ٣ من مدينة غواتيمالا سيتي . وقام أحد الرجال بجر الراهبات فيلما مارتينيس ومريام ألفريس وفلوريدالما بيليشو من حجراتهن وقام بتهديدهن وضربهن . وهربت إحدى الراهبات وطلبت الشرطة هاتفيا من منزل قريب ، لكنها أُخبرت أن الشرطة لا تستطيع الحضور لانقطاع التيار

الكهربائي في ذلك الوقت . وأخيرا ، جاءت الشرطة بعد ذلك بساعة ووجدت أنه تم تفتيش ثلاث غرف من المنزل ، وسرقة ٠٠٠ ١ كيتسال ومنبّه . ومرة أخرى جرى تفتيش مباني المجمع يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بينما كانت الراهبات غائبات . وعندما عدن وجدن في حجرة الرئيسة مذكرة غفل من التوقيع جاءت بها عبارة "نحن نريد فيلما البا منديس" (الرئيسة) .

١٣٦ - كما أبلغ المجلس الوطني للمشردين الغواتيماليين (CONDEG) عن حالات تهديد وتخويف في المناطق الريفية ، وكان من الواضح أنها تُعزى الى محاولات قام بها أفراد من العسكريين لاجبار الفلاحين على الانضمام إلى الدوريات المدنية للدفاع عن النفس .

١٣٧ - كما كانت هناك تهديدات لأعضاء الهيئة القضائية وتدخلات في أنشطتهم المهنية . ففي ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، ألقى رئيس السلطة القضائية نفسه بيانا عاما يفيد بأنه قد تقرر إغلاق عدد من المحاكم بسبب الضغوط والتهديدات الشديدة من جانب بعض رجال الجيش . وتلقى عدة قضاة تهديدات بالقتل وأُجبروا على الاستقالة ، كما تلقى مثل تلك التهديدات عدد من رجال الشرطة الوطنية الذين حاولوا التحقيق في جرائم قتل معينة تغلب عليها الصبغة السياسية . وتتعلق أهم الحالات بظروف التحقيق في مقتل عالم الانتروبولوجيا ميرنا ماك شانغ ، فقد تلقى عدد من القضاة ورجال الشرطة الذين يعملون في تلك القضية تهديدات بلغت من الجسامة حداً دفعهم للاستقالة . ومما يذكر أن محقق الشرطة الرئيسي في القضية ، السيد ميريدا اسكوبار قتل بواسطة شخص مجهول في قلب غواتيمالا سيتي (انظر الفقرة ٩٦ أعلاه) . كما يتعين ذكر حالة رئيس محكمة استئناف انتيغوا ، راؤول ساو فيلاغران ، الذي أختطف في تموز/يوليه ١٩٩١ في غواتيمالا سيتي ؛ وعثر على جثته بعد ذلك بيومين وهي تحمل آثار التعذيب .

١٣٨ - وفي عام ١٩٩١ ، امتدت حالات التهديد والتخويف الى أعضاء المجتمع الدولي العاملين في غواتيمالا . وفي هذا الصدد ، ينبغي استرعاء الانتباه إلى التهديدات الهاتفية المجهولة بالقتل التي تلقاها يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ممثل مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في غواتيمالا وموظف دولي آخر . ولقد أدان رئيس الجمهورية هذه التهديدات وزود مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في غواتيمالا بالحماية اللازمة وحث موظفيها على مواصلة مهمتهم الجليلة .

١٣٩ - ولقد دُهش الخبير نفسه ومرافقوه (أعضاء مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة) عند قراءتهم في صحيفة محلية أنه أثناء اقامتهم في غواتيمالا تم ابطال مفعول قنبلة قوية كانت قد وضعت في نفس الفندق الذي ينزلون فيه . وبالاضافة الى ذلك ، توجد اشارة في أماكن أخرى من هذا التقرير لحادثة كابا التي سببتها الطائرة

العسكرية التي كانت تطير على ارتفاع منخفض جدا في المنطقة التي كان الخبير ومرافقوه يجرون فيها مقابلات مع أعضاء جماعات المقاومة (CPRs) .

٥ - المقابر السرية

١٣٠ - من بين الأحداث الرئيسية في غواتيمالا في عام ١٩٩١ ، اكتشاف مقابر جماعية سرية دُفن فيها ضحايا الصراع الداخلي المأساوي خلال السنوات من ١٩٧٩ الى ١٩٨٣ . وبطبيعة الحال ، كان الكثير من الناس ، كمرتكبي جرائم القتل ، وكذلك أقارب الضحايا القريبين ، يعرفون دائما أماكن تلك المقابر . لكن الأقارب لم تواتهم الجرأة على اثارة المسألة لسنوات طويلة خوفا من الانتقام . وفيما بين ٣١ تموز/يوليه و١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ تم اخراج بقايا جثث ٣٧ شخصا بالقرب من شونتالا ، وهو كوميون بالقرب من شيشيكاستنانغو ، ودفنت بعد ذلك في مقابر شيشيكاستنانغو يوم ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ . وكان جميع الضحايا تقريبا قد قتلوا ضرباً بالرصاص . وواجه فريق الأطباء الشرعيين صعوبات كثيرة في عملهم . اذ قام أعضاء في الدورية المدنية للدفاع عن النفس في تلك المنطقة بمنع الوصول الى شونتالا لفترة من الزمن . وفي الوقت نفسه ، قاموا بتهديد وتخويف أقارب الضحايا لمنعهم من الارشاد عن موقع المقابر بدقة .

١٣١ - ويقوم فريق الدعم المتبادل (GAM) ولجنة التنسيق الوطني الغواتيمالية للأرامل (CONAVIGUA) بممارسة الضغوط لمواصلة الأعمال التي بدأت في شونتالا . وفي الواقع ، تم العثور منذ ذلك الوقت على الكثير من المقابر السرية . ففي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ عُثر بطريق الصدفة على قبر يضم بقايا ١١ كائنا بشريا بالقرب من إل بوخويليتو ، في مقاطعة سولولا . وبعد ذلك بيومين حدثت اكتشافات أخرى مماثلة في كوميون بوخوليل في نفس المقاطعة (خمس ضحايا) وكذلك بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في قرى توموجا وشوغويكسا في كوميوني زاكوالبا وشيشيكاستنانغو (٦٠ ضحية) . وفي اطار المحادثات التي جرت بين الحكومة والجبهة الثورية الوطنية المتحدة (URNG) يلعب موضوع المقابر الجماعية السرية دورا هاما كذلك . وكما أشرنا من قبل ، طلبت الجبهة الثورية الوطنية المتحدة URNG إنشاء "لجنة الحق والعدل" للكشف عن أي نوع من انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت فيما بين عام ١٩٧٨ والوقت الراهن . وأصبح هذا المطلب يشكل إحدى العقبات التي اعترضت جولة المفاوضات الخامسة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ .

جيم - حرية التعبير

١٣٢ - وجد الخبير ، على مدى زياراته الثلاث في غواتيمالا ، أن حرية الصحافة موجودة عموما ، فهناك عدة صحف وطنية تمكّن السكان من معرفة أخبار الأحداث ذات الأهمية ،

بغض النظر عمَّا إذا كانت لصالح الحكومة أم لا ؛ حتى أن الصحف تولي اهتماما خاصا لحالات الاختفاء وحالات الإعدام بدون محاكمة . ومع ذلك ، لم ير الخبير تحليلات تفصيلية للمسؤولية عن الجرائم ذات الدوافع السياسية ، إذ كان من الواضح أن الصحفيين خائفون من بسط آرائهم علانية حول تلك الأمور . وقد يرجع ذلك في الواقع إلى أن الصحفيين يخشون على حياتهم ، شأنهم في ذلك شأن كل من يشجب الظلم أو التعسف بطريقة علنية أو يشير بأصبعه إلى مراكز القوة غير الشرعية .

١٣٣ - وفي عام ١٩٩١ ، أُبلِغ عن عدد من حالات التهديد ضد صحفيين معيَّنين ، ومن الواضح أن ذلك كان بقصد تقييد حرية التعبير . فمثلا ، تلقى هوغو آرسي ، وهو صحفي في جريدة سيغلو فيينتيونو ، عدة تهديدات هاتفية بالقتل بعد أن بدأ في كتابة مقالات تنتقد سياسة الحكومة . وقال إن رجلين اقتربا منه يوم ٤ تموز/يوليه ١٩٩١ ، بينما كان يمشي في الشارع ، وهدداه بأن مصيره سيكون هو نفس مصير هومبرتو غونزاليس غامارا (وهو صحفي وسياسي قُتل في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠) ما لم يتوقف عن انتقاد الحكومة . وفي اليوم التالي ، لاحظ أن سيارة تتبعه ، وفي ١٢ تموز/يوليه ١٩٩١ ، وبينما كان يقود سيارته الخاصة به مع أسرته ، اقتربت من سيارته سيارة اخرى وصُوِّب إليه منها سلاح ناري كتهديد له . وبالإضافة إلى ذلك ، وفي بداية عام ١٩٩١ ، قامت الشرطة باحتجاز هوغو آرسي مؤقتا واتهمته بحيازة كمية من الكوكايين والمتفجرات في سيارته . ولم تثبت تلك التهم مطلقا ، مما يوحي بأن ذلك كان شكلا آخر من أشكال الإكراه ضد عمله كصحفي .

١٣٤ - وفي تموز/يوليه ١٩٩١ ، وقع اعتداء على المراسلين الصحفيين المختصين بالشؤون القانونية التالية اسماؤهم: خوان كارلوس روبيس (صحيفة كرونيكا) ، وهوغو غارسيا (صحيفة ال غرافيكو) ، وسلفينو فيلاسكويس (صحيفة برينسا ليبر) . وسُرقت حقائبهم التي تحتوي على أوراق هويتهم ، رغم عدم أخذ أية أشياء قيِّمة منها . وبعد ذلك ، وفي ١٣ آب/ أغسطس ١٩٩١ ، تلقى الصحفيون المذكورون أعلاه ، وكذلك المراسلون الاذاعيون في محطات الإذاعة الحرة واذاعة أخبار الدوريات ، تهديدات هاتفية بالقتل ووجهت إليهم بالتحديد أسئلة حول أسباب اهتمامهم بالتحقيق في مقتل عالم الانتروبولوجيا ميرنا ماك وميخائيل ديفين ، وتعذيب الراهبة ديانا اورتيس . ومحاكمة دينو روبيرتو فيلالتا فالديس ، ابن نائب وزير الداخلية بتهمة استبدال وثائق وتزوير توقيع أحد القضاة .

١٣٥ - وفي ١٩ آب/أغسطس ١٩٩١ ، قامت الشرطة الوطنية بإبطال مفعول أداة متفجرة وُضعت في الطابق التاسع من بناية إل سنترو الواقعة في الطريق السابع والشارع التاسع ، المنطقة ١ ، غواتيمالا سيتي . وتضم البناية مكاتب وكالة الانباء المكسيكية

(NOTIMEX) ، والوكالة الصحفية DPA ، ودورية كريتيكا ، ومجلس الجماعات الإثنية رونوجيل غونام (CERG) . وبعد ذلك بفترة قصيرة ، دخل رجلان مجهولان مكاتب الوكالة الصحفية المكسيكية NOTIMEX وطلبا بأسلوب تهديدي مقابلة المراسلين ميغويل لوبيس وماريسيلي ديفويس ، وقاما بتفتيش ملفات الوكالة . ونتيجة لذلك غادر المراسلان البلد في اليوم التالي .

١٣٦ - وفي ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩١ ، وُجد صحفي بريطاني هو آنسون يونغ مقتولا في بيته بعد اطلاق الرصاص على رأسه . وكان مراسلا لجريدة الغينانشيال تايمز في غواتيمالا . وحديثا ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، أُخبرت محطة اذاعة غواتيمالا فلاش أن مكاتبها سوف تفجَّر إن لم تتوقف عن اذاعة الإعلانات التي ترعاها الجبهة المتحدة الثورية الوطنية (URNG) ، وهي البرامج الموجهة ضد الإفلات من العقوبة والتي تطالب بإلغاء الدوريات المدنية للدفاع عن النفس . وواصلت محطة اذاعة غواتيمالا فلاش تلك البرامج بعد أن تلقت تأييداً من شتى أعضاء الكونغرس الوطني . ولم تُبلغ حتى الآن أية أحداث محددة .

١٣٧ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وقّعت رابطة الصحفيين الغواتيماليين وتسع هيئات صحفية أخرى في البلد بلاغا مشتركا أعربت فيه عن قلقها إزاء "الأعمال التي تُقيِّد ممارسة حرية التعبير" ، وذكرت أنه كانت هناك في الأسابيع الحديثة أعمال تهديد وتخويف موجهة إلى العديد من وسائط الإعلام والصحفيين والمراسلين الأجانب ، مما تسبب في إعاقتهم عن ممارسة مهنتهم . ونتيجة لذلك ، قام العديد من المراسلين الأجانب ووكالتين من وكالات الأنباء الدولية بمغادرة غواتيمالا بسبب انعدام الأمن والافتقار إلى الحماية في القيام بأعمالهم . وأدان البلاغ الرسمي أية أعمال تُقيِّد من ممارسة حرية التعبير ، وطالب الحكومة بتحديد الجهة المسؤولة عن الأعمال الموجهة ضد الصحافة واتخاذ إجراء ضد المسؤولين بغية ضمان توفير الظروف القانونية والآمنة لممارسة مهنة الصحافة في غواتيمالا .

١٣٨ - وتوصلت لجنة تقصي الحقائق ، التي أوفدها إلى غواتيمالا الاتحاد الدولي للصحفيين ، إلى نتيجة مؤداها وجود تصاعد في العداء الموجه إلى الصحفيين برغم ما أعربت عنه الحكومة من ارادة سياسية للدفاع عن حقوق الإنسان . كما وجدت أنه لا يوجد في غواتيمالا تحقيقات صحفية ، ولا حتى عن طريق الصحفيين الأجانب ، وعلى الرغم من طريق التقدم الديمقراطي الذي تحقق في غواتيمالا ، فقد تزايدت الرقابة الذاتية عن الصحفيين في الأشهر الأخيرة بسبب "مناخ الإرهاب" السائد . ويُدعى أن الرقابة الذاتية تمنع الصحفيين من انتقاد القوات المسلحة وأمن الدولة وأية حالات تتعلق بالفساد أو حتى بتجارة المخدرات ، والتي قد يكون أحد المسؤولين الحكوميين متورّطاً فيها .

وأخيرا ، فإن الإحساس بالرقابة الذاتية يمتد أيضا ليشمل انتهاكات حقوق الإنسان . إن الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة التي أوفدها الاتحاد الدولي للصحفيين تؤكد الصعوبات التي يواجهها الصحفيون المحليون ، إذ أن رواتبهم ليست كافية للوفاء باحتياجات المعيشة ، ومن ثم يضطرون إلى اكتساب الأموال من مصادر أخرى . واستنادا إلى التقرير ، لا يوجد سوى ٢٥ صحفياً محترفا يعملون كمتفرغين للصحافة في غواتيمالا .

دال - الحماية القضائية للحقوق

١٣٩ - واستمر الخبير طوال عام ١٩٩١ في العثور على ما يبرهن وجود عيوب جسيمة في أعمال الشرطة والسلطة القضائية فيما يتعلق بطلبات المثول أمام المحكمة ، وحالات الاختفاء ، وحالات إساءة المعاملة أو التهديد ذات الدوافع السياسية . ولقد سبق وأن استرعى الخبير الانتباه في تقريره السابق إلى الحاجة الماسة لزيادة سلطات الشرطة في مجال التحقيقات وزيادة فاعلية عمل النائب العام وتبسيط الاجراءات القضائية المتصلة بالدعاوى الجنائية عن طريق تعديل قانون الإجراءات الجنائية (انظر الفقرة ١٤٥ من الوثيقة E/CN.4/1991/5) . وفي أماكن أخرى من نفس التقرير (الفقرة ١٠٨) ، ذكّر الخبير بتوصيات السيد اليخاندرو غونزاليس بوبليتي ، مستشار الأمم المتحدة في غواتيمالا خلال عام ١٩٨٩ ، الذي حدد أوجه قصور ملحوظة في تدريب رجال الشرطة والقضاء ، وغيبة النشاط في ادارة المدعي العام . وأوصى الخبير بإنشاء وحدات تحقيق مركزية في إطار الشرطة الوطنية للتحقيق في جميع حالات الاختفاء القسري والإعدام بدون محاكمة وغير ذلك من أشكال الجريمة السياسية ، بما في ذلك التهديدات وحالات الاختطاف لفترات قصيرة (الفقرة ١٠٩) . ومن شأن هذا التدبير أن يمكّن من تعزيز قوة الشرطة المهنية لكي تحل محل "نظام حماية المواطنين" (SIPROCI) ، والذي يغلب عليه التدخل العسكري . ولسوء الحظ ، لم يتم عمل شيء لتحقيق ذلك سوى القليل ، بخلاف تعيين مدنيين في مناصب النائب العام ، ووزير الداخلية ، ومدير عام الشرطة الوطنية . ومن المأمول أن يظهروا المزيد من التفهم والحسم عندما يأتي الوقت لإجراء الاصلاحات الضرورية .

١٤٠ - وفي عام ١٩٩١ ، لاقت التحقيقات القضائية التي كانت جارية أو مطلوبة في حالات الإعدام بدون محاكمة لدوافع سياسية نفس المصير . ومرة أخرى فشلت تلك التحقيقات في التوصل إلى النتائج المنشودة نظراً لأن المحاكم وإدارات الأمن لم تنجح في أغلب الحالات في التوصل إلى معرفة المجرمين . وفي الحالات القليلة التي تم فيها تحديد من يفترض أنهم المجرمون ، لم توقع عليهم أية عقوبة قضائية ، مما أدى إلى استمرار الشعور بالقدرة على الإفلات من العقاب . ويُذكر أنه في عام ١٩٨٩ ، أكد السيد خوليو ماييز مستشار الأمم المتحدة في غواتيمالا على الحاجة إلى أن يتولى

المدعي العام مسؤولية المحاكمة الجنائية ، ومن ثم مسؤولية التحقيق الأوّلي بمساعدة الشرطة ، بغية إحضار المتهم أمام المحاكم ؛ ومن الناحية الأخرى ينبغي للقضاة الكف عن عملهم كمحققين وأن يركزوا على دورهم المحدد وهو إصدار الأحكام وعلى اختصاصهم بالبت في أمر جوانب التحقيق التي تتعلق بضمانات حقوق الإنسان (الفقرة ١٣٣ من الوثيقة E/CN.4/1991/5٠) . وبناء على ذلك أوصى السيد ماير بإجراء تعديل في قانون الإجراءات الجنائية ، من شأنه إدخال تغييرات على نظام القضاء الجنائي عن طريق إدخال نظام المحاكمات الجنائية العلنية ، وأن يُعهد بالتحقيق إلى مكتب المدعي العام ، بينما تنحصر مهمة القضاء في إصدار الأحكام وضمان مراعاة الضمانات الشخصية . ولسوء الحظ ، وكما ذكرنا من قبل ، ما زال مشروع تعديل قانون الإجراءات الجنائية معروضا على الكونغرس .

١٤١ - ومن الأمور التي تدعو إلى الانزعاج أن أحكام الإدانة القليلة ، التي تصدرها محاكم أول درجة في قضايا انتهاك حقوق الإنسان تُلغى في الاستئناف دائما تقريبا ، برغم الأدلة الكثيرة التي تؤيد الإدانة التي قضي بها ابتدائيا . إن معدل أحكام البراءة التي تصدرها محاكم الاستئناف بتبرئة الأشخاص الذين ثبت أنهم مذنبون لدى محاكم أول درجة يسبب الإحباط لقضاة التحقيق ، وكذلك للسلطات الأخرى ، ولأعضاء المنظمات غير الحكومية ، ولأقارب الضحايا الذين يكافحون لتوضيح الحقائق ، ولتحديد المسؤولين ، ولوضع نهاية لظاهرة الإفلات من العقاب . والحق أن الخبير ، ليس في وضع يسمح له بتقييم صحة أي حكم أصدرته المحاكم الوطنية . ومع ذلك ، فإنه لا بد أن تستلفت نظر المراقب الخارجي بشدة تلك الظاهرة الشاذة ، عندما يرى أنه يكاد لا يوجد في القضايا السياسية حكم واحد بالإدانة صدر من محكمة أول درجة ، وتم تأييده وأصبح نهائيا في الاستئناف . ومن الواضح إزاء تلك النتائج ، أن تضعف ثقة الشعب كثيرا في إقامة العدالة ، أي في أحد الأعمدة الأساسية لدولة يحكمها مبدأ سيادة القانون .

١٤٢ - ومن الأمثلة على ذلك حالة جريمة قتل الطالبين الجامعيين ، دانيلو سيرغيو الفارادو ميخيا ، ورنيه أ. ليفا كاياكس ، في كويتزالتينانغو في حزيران/يونيه ١٩٨٨ . إذ حكم قاضي محكمة أول درجة على المتهمين (وهم رئيس شرطة كويتزالتينانغو وخمسة أشخاص آخرين من رجال الشرطة) بالسجن لمدة ٣٠ سنة . ورفع استئناف عن الحكم أمام محكمة الاستئناف ، وعلى الرغم من الأدلة التي تثبت إدانة رجال الشرطة فقد برأتهم المحكمة الأخيرة ، ومنذ ذلك الوقت لم يُعرف لهم محل إقامة .

١٤٣ - وكما ذُكر من قبل ، وقع العديد من الأطفال المشردين ضحايا لإساءة المعاملة والحبس والإعدام بدون محاكمة . وفي حالة ناهامان كارمونا لوبيس ، وهو صبي يبلغ من العمر ١٣ سنة والذي قتله يوم ٤ آذار/مارس ١٩٩٠ بعض رجال الشرطة الوطنية ، أدين

أربعة ضباط بالقتل من محكمة أول درجة . ومع ذلك ، قررت الدائرة الثالثة لمحكمة الاستئناف ، في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩١ ، إلغاء حكم محكمة أول درجة على أساس أن "بعض الاجراءات الأساسية" قد خولفت (فيما يتعلق بما جاء بالحكم بخصوص التحديد الصحيح لتاريخ وقوع الجريمة) . وحكمت المحكمة بالغرامة على قاضي المحكمة الابتدائية ؛ وبسبب الاهتمام الزائد بهذا الإجراء سوف يتعين إعادة المحاكمة . ولكن على الأقل تم الإبقاء على التهم الموجهة إلى ضباط الشرطة وبالتالي فإنهم لا يزالون قيد الحبس . وفي حالات أخرى من حالات إعدام الأطفال المشردين بدون محاكمة ، صدرت في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ ثلاثة أوامر باعتقال المجرمين المزعومين (إثنان من رجال الشرطة ومدني واحد) في مقتل صبي ، هو آنستروم آمان فيلاغران مورالس ، يوم ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ؛ وتم القبض على إثنين من المشتبه فيهم ، رجل شرطة ومدني ، ورغم ذلك لم يصدر حكم في هذه الدعوى حتى الآن . وأخيرا ، وفي قضية مارفين أوسوالدو دي لا كروس ميلغار ، وهو صبي يبلغ من العمر ١٣ سنة قُتل باطلاق الرصاص عليه يوم ١٨ أيار/مايو ١٩٩٠ في غواتيمالا سيتي ، أمرت الدائرة الخامسة بالمحكمة الجنائية التي نظرت القضية باعتقال شرطيين سابقين بتهمتي القتل القصد والتستر . وحُكم عليهما بالسجن ثلاث سنوات وأُفرج عنهما بكفالة ؛ كما حكم عليهما القاضي بالحرمان من الأهلية لتولي الوظائف العامة .

١٤٤ - وقد سبق للخبير أن ذكر الحالة التي أبلغ عنها مكتب حقوق الإنسان تابع لأبرشية رئيس أساقفة غواتيمالا فيما يتعلق بالإصابات الجسيمة التي ألحقها بالمدعو ريميغيو دومينغو سالاس ٣٥ عضوا في الدوريات المدنية للدفاع عن النفس في اكسيمال ، التابعة لبلدية كولوتينانغو (مقاطعة هيوهيوتينانغو) يوم ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وكان أخوه قد تقدم بالشكوى يوم ٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ أمام محكمة التحقيق الثانية في هيوهيوتينانغو ، دعوى رقم ١٣٦١-٩٠ . وحتى الآن ، وعلى الرغم من أن قائد الدوريات المدنية للدفاع عن النفس ، البرتو غودينيس ، وأعضاء آخرين قد اعتبروا مسؤولين عن إصابات ريميغيو سالاس الجسيمة ، فلم تصدر أوامر بالقبض عليهم حتى الآن .

١٤٥ - كما ينبغي التذكير بجريمة قتل الفلاحين الثمانية التي وقعت في شباط/فبراير ١٩٨٣ في قرية توناخا (إل كويشي) . فقد عُثر حديثا على مقابر سرية بالقرب من القرية ، وبناء على اصرار فريق الدعم المتبادل (GAM) والأقارب ، تم اخراج جثث ضحايا عديدين . وقد تعرَّف أقارب الضحايا على بعض الجثث . ومن البداية الأولى تبين أن أعضاء الدوريات المدنية للدفاع عن الذات هم المشتبه فيهم بصورة رئيسية . وبصورة خاصة ، أصدر أحد القضاة أمراً بالقبض على رجل الدورية سانتوس كوخ رودريغويس الذي احتُجز في سجن سانتا كروس ديل كويشي ، الذي هرب منه بطريقة غير معروفة .

١٤٦ - كما يبدو أنه لا يوجد أي تقدم مُرضٍ في التحقيق في مقتل الصحفي والسياسي هومبيرتو غونزاليس غامارا ، الذي أُطلق عليه الرصاص في غواتيمالا سيتي يوم ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . وكان الضحية أمينا عاما لحزب الاتحاد الديمقراطي الثوري (URD) وتقوم الدائرة الجنائية السابعة بالمحكمة الابتدائية بالتحقيق (الدعوى رقم ٧٢٥٤-٩٠) . وطبقا لما أفاد به أقارب الضحية وزملاؤه من أعضاء الحزب ، بُذلت محاولة يُقصد بها أن تُعزى المسؤولية عن جريمة القتل إلى شابين (نيري بينيدا وغويليرمو بينافيديس) ، اللذين قُتلا بعد الجريمة بيومين في معركة بالرصاص في المنطقة الخامسة في غواتيمالا سيتي . ويرى الأقارب والزملاء من أعضاء الحزب أن التحقيق ينبغي أن يؤدي إلى التعرف على المحرضين على الجريمة التي لا يترددون في وصفها بأنها ذات طابع سياسي .

١٤٧ - وكان الخبير قد ذكر في تقريره السابق حالة استثنائية أحرز فيها التحقيق القضائي تقدماً - وهو التحقيق في مقتل مواطن الولايات المتحدة ميخائيل فيرنون ديفين يوم ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ في بوبتون (مقاطعة بيتين) ، (انظر البيانات المتعلقة بالمعلومات الأساسية في الفقرة ١٣٣ من الوثيقة E/CN.4/1991/5) . وفي تلك الحالة تم التعرف على المشتبه فيهم على أنهم من "المتعاونين مع القوات المسلحة" . بل إن المحكمة العسكرية حاكمت النقيب هوغو كونتريراس الغارادو والكولونيل غويليرمو بورتيلو غوميس على أنهما أصدرا الأوامر لجنودهما بخطف وقتل الضحية . ومع ذلك ، قامت المحكمة في عام ١٩٩١ باطلاق سراح أول المتهمين بكفالة ، وثانيهما بدون قيد ولا شرط . وأعلن المدعي العام أنه ينوي استئناف القرار .

١٤٨ - كما ينبغي استرعاء الانتباه إلى البلاغ الحكومي ، بسبب طبيعته الاستثنائية ، فيما يتعلق بالتحقيقات القضائية في حالة اختفاء وتعذيب ومقتل سيباستيان فيلاسكويز ميخيا ، الذي اختُطف يوم ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ من قريته شونيما ، بلدية شيشيكاستينانغو (مقاطعة كويشي) . وبعد ذلك بيومين عُثر على جثته وعليها آثار التعذيب . وقامت الدائرة الثانية بمحكمة التحقيق الابتدائية في كويشي بإجراء التحقيق ، في الدعوى رقم ١٩٣-٩١ . وأمر قاضي مقاطعة كويشي بالقبض على الجُناه المزعومين وهما من أعضاء الدوريات المدنية للدفاع عن النفس في كانتون شونيما: مانويل بيريبال آختزالام تيرسيرو ومانويل دي ليون لاريس . وقبض عليهما في يومي ٢٩ و٣٠ تموز/يوليه ١٩٩١ ، ومنذ ذلك الوقت وهما قيد الحبس . كما أفادت الحكومة بأن الدعوى أُحيلت إلى الدائرة الأولى بالمحكمة الجنائية في كويشي ، القضية رقم ٩٩-٩١ . ومن المنتظر أن يصدر الحكم في الدعوى يوم ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

١٤٩ - وأما التحقيق القضائي في الاغتيال السياسي الذي وقع في غواتيمالا سيتي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، والذي راح ضحيته عالِم الانتروبولوجيا ميرنا ماك شونغ ، وهو اخصائي في مشاكل الأشخاص المشردين والفلاحين ، فقد أحرز تقدما بطيئا بسبب تكرار الضغوط والتهديدات ضد ضباط الشرطة والقضاة المشتركين في التحقيق . وفي ٥ آب/أغسطس ١٩٩١ ، وصل هذا التهديد إلى ذروته بمقتل خوزيه ميغويل ميريدا اسكوبار ، رئيس شعبة جرائم القتل التابعة لادارة التحقيق الجنائي في الشرطة الوطنية ، والذي كان يرأس عملية التحقيق في جريمة القتل (انظر الفقرة ٩٦ أعلاه) . وقد تمكن ميريدا من اثبات تورط بعض كبار الضباط العسكريين في جريمة القتل . وقد أصدرت المحكمة المختصة أمرين بالقبض ، بما في ذلك أمر بالقبض على نويل دي خيسوس بيتيتا الفاريس ، وهو عضو في قوات الأمن التابعة لمكتب رئيس الجمهورية (في ظل حكم الرئيس السابق) . وأخيرا أمكن معرفة مكان وجود المشتبه فيه بالولايات المتحدة التي تم تسليمه منها إلى غواتيمالا . وليست هناك معلومات تتعلق بأمر القبض الثاني . وفيما يتعلق بمقتل ميريدا إسكوبار ، قدمت السلطات المدعو غونسالو سيفوينتيس إسترادا إلى وسائط الإعلام باعتباره المجرم المزعوم . ومع ذلك ، استرعى الخبير الانتباه بالفعل إلى أوجه مخالفة القانون في اعتقال واستجواب سيفوينتيس (انظر الفقرة ١١٤ أعلاه) . وقام الخبير بمقابلة سيفوينتيس شخصيا في السجن الذي أكد له أنه لا يعرف ميريدا اسكوبار وأنه في يوم مقتله لم يكن في غواتيمالا سيتي بالمرة .

١٥٠ - وكان الخبير قد أشار بإسهاب في تقريره السابق إلى قيام الأفراد العسكريين بمذبحة الفلاحين عشية ٢/١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، بالقرب من سانتياغو آنتيتلان ، دائرة سولولا (انظر المعلومات الأساسية في الفقرات ٤٦ و٤٧ و١٢١ من الوثيقة E/CN.4/1991/5 والفقرات ٤٨-٥٥ و٦٥ من الوثيقة E/CN.4/1991/5/Add.1) . ويجدر التذكير بأن أفراد الكتيبة العسكرية في سانتياغو آنتيتلان أطلقوا النار دون تمييز بالرشاشات على عدد من المقيمين المحليين يتراوح بين ١ ٥٠٠ و٢ ٠٠٠ شخص كانوا قد تجمعوا أمام مقر الكتيبة للاعتراض سلميا على الإساءات التي ارتكبها ملازم أول في المدينة قبل ذلك بساعات قليلة . وأطلق الجنود الرصاص فقتلوا ١٣ شخصا وجرحوا ١٧ آخرين . ومن الجدير بالتذكير كذلك أن النائب العام لشؤون حقوق الإنسان قد حدد المسؤولين عن المذبحة في قراره المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وهم الملازم أول خوسيه انطونيو اورتيس رودريغويس ، قائد الكتيبة العسكرية ، وإثنين من الملازمين الثواني هما خوان مانويل هيريرا شاكون وسيرغيو خوليو ماس اوشوا . وكان التحقيق القضائي في المذبحة يدخل في اختصاص السلطة العسكرية وأصدرت محكمة عسكرية في المنطقة العسكرية رقم ٢٠ في سانتا كروس ديل كويشي ، بتاريخ ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ حكما ابتدائيا: أن الملازم أول خوزيه انطونيو اورتيز رودريغويز ، والرقيب أول

افراين غارسيا غونزاليز ، في جريمة ارتكاب المذبحة . وحُكم على الأول بالسجن أربع سنوات خففت إلى الغرامة بمعدل خمسة كيتزالات يوميا لمسؤوليته عن جريمتي استعمال الأسلحة النارية وارهاب الجمهور . ورفع استئنافا أمام محكمة الاستئناف المختصة . وحُكم على الرقيب أول افراين غارسيا غونزاليس بالسجن ١٦ سنة غير قابلة للتخفيف لقتله بيدرو دايميان فاسكويس و١٣ فلاحا آخرين من سنتياغو آتيتلان . واعتبرت المحكمة أن الجريمة تنطوي على "جريمة متعددة" بينما استأنف المدعي العام على أساس أن الجريمة تشكل في الواقع "سلسلة من الجرائم" ، وأن حكم السجن الملائم يجب أن يكون ٣٠ سنة . وأخيرا ، ينبغي التركيز على أن الملازمين الثانيين خوان مانويل هيريرا شاكون وسيرغيو خيوليو ماس أوشوا ، اللذين اعتبرا مسؤولين في قرار النائب العام لشؤون حقوق الإنسان المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، لم يحاكما أمام المحكمة العسكرية .

١٥١ - ومن الجدير بالتذكير كذلك أن الخبير قد أوصى بمنح الضحايا وأسرهم انصافاً عاجلاً ، بما في ذلك التعويض المالي ؛ كما استرعى الانتباه إلى ضرورة التزام الحذر البالغ قبل تقرير زيادة عدد ضباط الشرطة في سانتياغو أتيتلان (الفقرة ٦٥ من الوثيقة E/CN.4/1991/5/Add.1) . وفي الواقع قرر الحكم المشار إليه في الفقرة السابقة منح التعويض لأقارب الضحايا وللمصابين في مذبحة ٣/١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وفي ١١ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وقّع وزير الداخلية ومحافظ سانتياغو أتيتلان اتفاقاً عرض الوزير بمقتضاه ، وكان قد زار المدينة قبل ذلك بيومين ، إرسال ضباط إلى مخفر الشرطة المحلي يعرفون اللغة المحلية (تسوتويل) ويحترمون تقاليد وعادات السكان . وقال المحافظ إن سكان مدينته يحترمون القانون ويتوقعون أن تكون السلطات هي أول من يلتزم به ، وأعرب عن احترامه لسلطة الشرطة الوطنية وقرر تزويدها بكافة التسهيلات الضرورية لتمكين ضباط الشرطة الوطنية المتمركزين في سانتياغو أتيتلان من العيش بطريقة لائقة .

١٥٢ - وهناك تطور استثنائي بحق يتمثل في البيان الصحفي الذي أصدره الجيش يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ ، الذي ذكر فيه الجيش بالتحديد عزمه على القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب . وأعلن فيه عن القبض على سبعة ضباط ورجال من قاعدة الباسفيك البحرية ، المتهمين باختطاف وتعذيب وقتل ١١ شخصاً يوم ٩ آب/أغسطس ١٩٩١ في طريق إسكوينتلا - تاكسيسكو ؛ وكان خمسة أشخاص من الضحايا أعضاء في اتحاد المعاينة والجمارك (انظر الفقرة ٤٥ أعلاه) . وتم اعتقال الأفراد العسكريين التالية أسماؤهم: النقيب آنيبال روبين غيرون آريولا ؛ والضابط البحري ماريو غارسيا ؛ وملازم المشاة لويس ب. ألونسو غويرا ؛ والملازم الاحتياط إيغير أ. غالينـدو لوبيس ؛ والاخصائي خورخي أ. غونسالـيس تروخيلو ؛ والعريف بحري غيلبرتو خ. كامبوس موراليس ؛ والبحري من المرتبة الثانية تيتو مارتينيس بيريس . كما يذكر البيان الصحفي أن المقبوض عليهم قد تصرفوا دون علم القوات المسلحة .

رابعا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ألف - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

١٥٣ - يبلغ عدد سكان غواتيمالا أكثر من ٩ ملايين نسمة ، ٨٠ في المائة منهم يعيشون في مناطق ريفية . ويشكل السكان الأصليون نسبة عالية من هؤلاء السكان (انظر الفقرة ١٨٠ أدناه) . ويتألف هؤلاء السكان الأصليون من مجموعات إثنية مختلفة أصلها من المايا ، مقسمة بدورها إلى مجموعات تتحدث لغات مختلفة . وهناك أيضا "اللادينو" وهي مجموعة إثنية نشأت من الزيجات المشتركة بين الفاتحين الأسبان وسكان البلد الأصليين . وتتوخى المادة ٧٠ من دستور عام ١٩٨٥ إعداد قانون خاص لتنظيم المسائل المتعلقة بإنهاض وحماية مجتمعات السكان الأصليين . وتقوم لجنة الكونغرس لشؤون مجتمعات السكان الأصليين بإعداد مشروع أولي لقانون مجتمعات السكان الأصليين ، وتلقت هذه اللجنة مساعدة في صورة مشورة في هذا الميدان من جانب الأمم المتحدة ، ممثلة في شخص السيد آغوستو فيليمسن دياز .

١٥٤ - ومعظم سكان غواتيمالا فقراء . وأشار الخبير في تقريره السابق إلى أن ٨٥ في المائة من السكان يعيشون في حالة فقر (E/CN.4/1991/5 ، الفقرة ٦٠) . ومن بين هذه النسبة يعيش نحو ٥٤ في المائة في حالة فقر مدقع بمعنى إنهم يعجزون عن تلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم اليومية من الغذاء ، أما بقية النسبة وهي ٣٣ في المائة فأمكنها تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية دون الاحتياجات الأساسية الأخرى في مجالات الصحة والإسكان والتعليم . ويعود هذا إلى سوء توزيع الثروة وإلى معدلات البطالة العالية والعمالة الناقصة التي يعاني منها وفقا لبعض المصادر نصف السكان القادرين على العمل المنتج اقتصاديا .

١٥٥ - وكنتيجة لمعدلات الفقر العالية ، من الشائع أن تجد أناسا يعانون من نقص التغذية في غواتيمالا . ويستدل من بعض التقديرات على أن ٧٣ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات يعانون من درجة ما من درجات سوء التغذية . وتُعزى إلى هذا العامل النسبة الإجمالية العالية للوفيات في غواتيمالا ، التي تبلغ ضعف نسبتها في بلدان أمريكا الوسطى الأخرى . ووفقا للأرقام التي قدمها أمين مؤون حقوق الإنسان في تقريره عن الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩١ ، بلغ معدل وفيات الرضع بين السكان الأصليين ٧٦,٢ في الألف .

١٥٦ - كما أن الرعاية الطبية والصيدلانية والرعاية في المستشفيات غير كافية ويقدر النائب العام لشؤون حقوق الإنسان ذاته أن هناك سريرا واحدا وطبيبا واحدا

فقط لكل ٠٠٠ ١ من السكان في غواتيمالا . وأولى النائب العام اهتماما خاصا لحالة المستشفيات في عام ١٩٩١ ، فأشار في قرار مؤرخ في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ ، إلى منازعات العمل في معهد الضمان الاجتماعي الغواتيمالي بسبب الاضراب الذي قام به الخبراء الاستشاريون الخارجيون في مستشفيات البلد . وأشار إلى التخفيض الكبير في ميزانيات الإدارات التي تقوم بتوفير الأغذية والأدوية والمواد الأساسية الأخرى أيضا ، مما عرّض للخطر أداء المستشفيات لوظائفها . وأشار النائب العام إلى أنه كان هناك حتى نقص في الخيوط اللازمة لإجراء العمليات الجراحية ، ونقص في الدم في بنوك الدم في المستشفيات مما ترتب عليه إيقاف إجراء العمليات الجراحية . ووصف هذه الحالة بأنها تنطوي على انتهاك للحق في الضمان الاجتماعي الذي ينبغي أن يتمتع به جميع سكان البلد والذي ينبغي ، كمرفق عام ، أن يراقب من قبل الدولة ، وأصحاب العمل ، والعمال . وفي هذه الحالة المحددة ، ذكر النائب العام أن لجنة العمال التابعة لمعهد الضمان الاجتماعي الغواتيمالي قد انتهكت حق أعضائها في الضمان الاجتماعي من خلال وقف تقديم الخدمات الإلزامية . كما انتقد علانية سلطات معهد الضمان الاجتماعي الغواتيمالي لافتقارها إلى الارادة السياسية اللازمة لتسوية النزاع (حول المطالب الخاصة بالأجور) وعلى عدم اتخاذها تدابير تأديبية من أجل تفادي التوقف عن تقديم الخدمات على حساب دافعي الضرائب .

١٥٧ - كما قدم النائب العام لشؤون حقوق الإنسان بياناً عن المسائل المتعلقة بالصحة العامة في قراره الصادر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ يتعلق باستمرار منازعات العمل طوال عام ١٩٩١ بين الأطباء المقيمين في المستشفيات الوطنية ، ووزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية . وأشار هذا القرار الأخير إلى تزعّم الأطباء المقيمين في المستشفيات لعمليات الإضراب عن العمل من أجل تحقيق مطالبهم الخاصة بالأجور . وبوجه خاص ، تأثر قسم الطوارئ في مستشفى روزفلت ومستشفى سان خوان دي ديوس تأثرا خطيرا في الفترة الواقعة بين الساعة ٣/٠٠ بعد ظهر يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ، والساعة ٧/٠٠ من صباح يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، وهي فترة عولج فيها أكثر من مائة شخص توفي من بينهم ثلاثة (أحدهم صبي يبلغ من العمر ١٣ سنة) بسبب أوجه النقص في الخدمات . وفي هذه الحالة ، أعلن النائب العام لشؤون حقوق الإنسان أن الأطباء المقيمين في المستشفيات المذكورة أعلاه مسؤولون عن انتهاك الحق في الصحة المكفول للمساهمين في الضمان الاجتماعي بسبب ايقافهم تقديم خدمات المستشفيات . وانتقد النائب العام علانية أيضا وزارة الصحة العامة وسلطات الرعاية الاجتماعية لعدم اتخاذها التدابير الطارئة اللازمة لتفادي وقف تقديم الخدمات في المستشفيات .

١٥٨ - وفي قرار مؤرخ في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩١ قدّم النائب العام لشؤون حقوق الإنسان أيضا بيانا يتعلق بالعيوب الخطيرة التي تشوب نوعية منتجات الألبان التي تباع في

غواتيمالا . وعلم النائب العام أن هذه المنتجات ملوَّثة بسبب استعمال زيوت نباتية ودهون بدلا من مكوِّناتها البروتينية الطبيعية ، ولوحظ أيضا وجود نسبة عالية من التلوّث بالبكتريا البُرازية في الحليب مما أوضح أوجه النقص في عملية بسترة هذه الألبان . وحمَّل النائب العام في قراره المسؤولية عن انتهاك حق مستهلكي منتجات الألبان في الصحة لوزير الصحة العامة والرعاية الاجتماعية ، ولوزير المحاصيل ومزارع تربية الماشية والأغذية لسماحهما بصنع وتجهيز وتوزيع هذه المنتجات الملوَّثة والمغشوشة . وأمر أيضا باتخاذ إجراءات فعالة لإلزام شركات صناعة منتجات الألبان بتحسين نوعية منتجاتها .

١٥٩ - وأخيرا ، تناول النائب العام لشؤون حقوق الإنسان المشاكل المتعلقة بصون البيئة في قراره المؤرخ في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، الذي جاء نتيجة للبيانات التي قدمها سكان مدينة ساكابا (مقاطعة ساكابا) التي مؤداها أن إحدى الشركات مُنحت ترخيصا لاستغلال غابة لأشجار الصنوبر في المنطقة التي تلي النهر الذي يزود المجتمعين المحليين في خوموزنا ، وسانتا لوتشيا باحتياجاتهما من المياه ، وقد عارض القرويون قطع الأشجار في هذه المنطقة . وبعد إجراء التحقيقات المناسبة ، أعلن النائب العام أن حق الشعب في المحافظة على تراثه الطبيعي وبيئته . وفي إعادة غرس الأحراج قد انتُهك بفعل المديرية العامة للغابات والأحراج التي لم تأمر باتخاذ التدابير اللازمة لضمان الاستخدام الرشيد للموارد من الغابات الكائنة في عزبة Cumbre de Agua Zarca وعزبة Higueral . وباختصار فإن المديرية العامة لم تمارس رقابتها وإشرافها السليمين على التصريح باستغلال الأحراج الممنوح .

باء - الحقوق النقابية

١٦٠ - تابع الخبير عن كثب عدة قضايا ضد غواتيمالا قُدِّمت إلى لجنة الحرية النقابية بمجلس ادارة منظمة العمل الدولية . والقضية الأولى رقم ١٥١٣ نشأت عن شكوى قدمها الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة (ICFTU) مؤداها أن نقابيين عديدين يعانون من تهديدات بالقتل ، ومن حالات اختفاء قسري ، وتعذيب وموت ناتج عن العنف ، بالإضافة إلى قمع مستمر لحقهم في الاضراب ، ورفض منح اتحاداتهم الجديدة الشخصية الاعتبارية . ويشكل جميع هذه الادعاءات عقبات خطيرة أمام ممارسة الحقوق النقابية (انظر المعلومات الأساسية المقدمة في الوثيقة E/CN.4/1991/5 ، الفقرتين ٧١ ، و٧٢) . ودرست لجنة الحريات النقابية القضية مرة أخرى في عام ١٩٩١ ، وأشارت مرة أخرى إلى أنه لم تقدم معلومات عن الادعاءات التي قدمها الاتحاد . ومن ثم حث الحكومة أيضا على إجراء تحقيقات قضائية مستقلة في الادعاء بالقتل الذي حدث في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، والذي راح ضحيته عضو في اتحاد العمال في شركة التعبئة المركزية

(STECA) (كوكا ـ كولا) ، هو خوسيه اورلاندو بانتاليون الذي عُثر على جثته مخترقة بطلقات الرصاص ومشوهة بفعل التعذيب . ودعت اللجنة أيضا إلى إجراء تحقيقات في: قتل تسعة فلاحين في التا فيراباز في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، وفي وفاة كارلوس هومبيرتو ريبيرا ، زعيم إضراب المدرسين الذي خُطف في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ؛ وفي قتل استانيسلاو غارسيا اي غراسيا ، عضو الاتحاد المستقل لعمال المزارع في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وفي قتل خوسيه ليون سيغورا دى لا كروس الأمين العام لاتحاد عمال الكهرباء في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ في مقاطعة شيكيمولا ، وفي وفاة فلاحين في سان ماركو وفي مقاطعة البروغريسو في ١٤ و١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وفي وفيات فلاحين في مقاطعة كوتسالتينانغو . وفيما يتعلق ببطء السلطات في منح الشخصية الاعتبارية للنقابات دعت اللجنة الحكومة إلى أن تضمن حق العمال في إنشاء منظماتهم بدون تصريح مسبق ، وحق منظمات العمال في وضع لوائحها ونظمها الداخلية بدون تدخل من السلطات العامة لتقييد هذا الحق (التقرير ٢٧٨ للجنة الحرية النقابية ، الوثيقة E/CN.4/1991/5 ، الاجتماع ٢٥٠ لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية ، جنيف ، أيار/مايو ـ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، القضية رقم ١٥١٣ ، الفقرة ٩٩٣) . وفي الاجتماع التالي ، وبعد الاستماع إلى حجة الحكومة بأنه لا يمكن نسبة الادعاءات المقدمة إليها إذ أنها لم تتول الحكم إلا ابتداء من ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، أشارت اللجنة إلى أن الحكومات المتعاقبة لنفس الدولة لا يمكن لمجرد أن تغيراً حدث ، أن تتهرب من المسؤولية التي يمكن أن تترتب على أحداث وقعت في ظل حكومات سابقة . وفيما يتعلق بجرائم القتل المبلغ عنها ، أحاطت اللجنة علما بالاجراءات التي شُرع في اتخاذها ، وأعربت عن أسفها لأن المحكمة العسكرية التي تنظر في قضية قتل فلاحي ألتا فيراباس قد أمرت بوقف المحاكمة بسبب نقص الأدلة (التقرير ٢٧٩ للجنة الحرية النقابية ، الوثيقة GB.251/8/11 ، جنيف ، ١١ ـ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ ، الفقرتان ٦٥٧ و٦٦٤) .

١٦١ ـ وفي عام ١٩٩١ ، درست لجنة الحرية النقابية أيضا القضية رقم ١٥٣٩ التي ترتبت على شكوى قدمها الاتحاد العالمي لمنظمات العاملين في مهنة التدريس ضد حكومة غواتيمالا . وتضمنت ادعاءات بممارسة أعمال قمع وإرهاب خطيرة ، بما في ذلك قتل واختفاء بعض النقابيين الذين ينتمون إلى قطاع التعليم والمنظمات الأخرى ، والتهديدات بالقتل الموجهة إلى الزعماء النقابيين ، وعمليات الانتقام من الاتحاد الغواتيمالي للعاملين في التربية والتعليم (STEG) ، واتحاد نقابي آخر لدعوتهما إلى إضراب في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ دعما للمطالب الخاصة بالأجور والمطالب المهنية الأخرى . وأعربت اللجنة عن استيائها لعدم رد الحكومة على الشكوى ، وحثتها على إجراء التحقيقات المناسبة في هذا الصدد . وفيما يتعلق بالتهديدات بالقتل الموجهة ضد قادة الاتحاد الغواتيمالي للعاملين في التربية والتعليم بما في ذلك أمينه العام فيرنر ميراندا كالديرون ، أعربت اللجنة عن استيائها لهذه الممارسات ، وحثت

الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع توجيه أي نوع من التهديد أو الإرهاب النفسي إلى قادة النقابات وأعضائها . وفيما يتعلق بحبس أعضاء اتحاد المدرسين الذي اشترك في الإضراب ، الذي حدث في الفترة منذ أيار/مايو إلى آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أشارت اللجنة إلى أن حق العمال ومنظماتهم في الإضراب هو أحد الوسائل الأساسية المتاحة لهم لتعزيز مصالحهم الوظيفية والدفاع عنها . ووجهت تساؤلا إلى الحكومة أيضا بشأن ملاحظاتها على أفعال التمييز ضد النقابات ، التي ترتكب بحق المضربين ، مثل فصل المدرسين من الخدمة والجزاءات المالية التي فرضت عليهم (التقرير ٢٧٨ للجنة الحرية النقابية ، الوثيقة GB.250/8/13 ، جنيف ، أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩١ ، الفقرة ٤٣) . وأوضحت اللجنة في اجتماعها التالي أن الحكومة لم ترد على التقارير التي وردت عن التهديدات بالقتل التي وجهت إلى قادة الاتحاد الغواتيمالي للعاملين بالتربية والتعليم ودعت الحكومة إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتفادي توجيه التهديدات بالقتل أو غيرها من أشكال الإرهاب النفسي إلى قادة النقابات وأعضائها . وفيما يتعلق بحبس أعضاء اتحاد المدرسين الذين اشتركوا في إضراب أيار/مايو - آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أشارت اللجنة إلى حجة الحكومة بأنهم سجنوا نتيجة ارتكابهم أفعالا يعتبرها القانون جرائم بحق النظام العام ، وقالت اللجنة إنها على ثقة من أن الحكومة سوف تعدل عن اتخاذ تدابير الحبس في حالات المشاركة في الإضرابات السلمية . وأخيرا ، وفيما يتعلق بالتمييز المضاد للعمل النقابي والذي يمارس ضد المضربين ، والذي يتمثل في أعمال مثل فصل المدرسين من الخدمة ، والعقوبات الاقتصادية ، سألت اللجنة عما إذا كان المدرسون الذين فصلوا من أعمالهم قد أعيدوا إليها (التقرير ٢٧٩ ، الوثيقة GB.251/8/11 ، جنيف ١١ - ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، الفقرة ٦٦٤) .

١٦٢ - وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في عام ١٩٩١ ، ذكر الخبير آنفا القرار المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الذي اتخذه النائب العام لشؤون حقوق الإنسان الذي تناول مسألة حق الأطباء المقيمين في المستشفيات الوطنية في الإضراب . وفي هذا الخصوص ، أشار النائب العام إلى أن المادة ١١٦ من الدستور تمنح العاملين في الدولة حق الإضراب ، لكنها تقيد ممارسته بـ "الطريقة التي ينص عليها القانون بشأن هذه المسألة" ، وتشير إلى أنه لا ينبغي بأي حال أن يؤثر هذا الحق على حسن سير المرافق العامة الأساسية" (المادة ١١٦ ، الفقرة ٣) . وتنص المادة ٤(ج) من مرسوم الكونغرس رقم ٨٦/٧١ على عدم جواز تنظيم أي إضراب إذا كان من شأنه التأثير على المرافق والخدمات الأساسية المشار إليها في المادة ٣٤٣ من قانون العمل . ومن بين هذه الخدمات الأساسية ، الخدمات التي يقدمها العاملون في المستوصفات ، والمستشفيات ، والعاملون في مجال الصحة العامة والإصحاح ، وينبغي لهم توفير الموظفين اللازمين لتفادي وقف أداء هذه الخدمات الذي يؤدي إلى إلحاق أضرار خطيرة وفورية بالصحة . وإذ لاحظ الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان أن الأطباء المقيمين في

مستشفى روزفلت ومستشفى سان خوان دي ديوس لم يفوا بهذا الشرط فقد قرر أن الأطباء المذكورين أعلاه مسؤولين عن الإخلال بحق شعب غواتيمالا في الصحة ، لا سيما بالنسبة للفئات ذات الدخل الضعيف .

١٦٣ - وفي مناسبة أخرى ، تناول النائب العام لشؤون حقوق الإنسان حق تشكيل الرابطات المهنية بحرية . وفي قرار مؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩١ ، قدم بيانا يتعلق بشكوى تلقاها من إدغار اوفيديو دوارتي غوميس ، وسبعة آخرين من عمال البلدية وقعوا ضحايا لمضايقات مستمرة من جانب عمدة سان بدرو كارشا (مقاطعة ألتا فيراباز) ، ومن جانب عديد من أقارب العمدة وأصدقائه استهدفت اجبارهم على ترك عضوية الاتحاد الذي شكلوه . بل إن العمدة وأصدقاءه هاجموا معنويا وبدنيا قاضي الصلح الخاص بالمجتمع المحلي هناك ، وأمين المحكمة ، ومساعد النائب العام لشؤون حقوق الإنسان ، وصحفي ومستشار الاتحاد . وبناء عليه ، أعلن النائب العام أن أوتو أروين غوتييرز غوانزاليس عمدة سان بدرو كارشا مسؤول عن انتهاك حق هؤلاء الأفراد في الكرامة وفي السلامة والأمن ، وبوجه خاص ، حقهم في تكوين نقاباتهم بحرية ، وأمره بالكف عن هذه الانتهاكات وبإعادة عمال البلدية الثمانية إلى وظائفهم .

١٦٤ - وفي قرار مؤرخ في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، بحث النائب العام لشؤون حقوق الإنسان حالة منشآت الانتاج الصناعي ، لا سيما فيما يتعلق بظروف الصحة والسلامة والأجور وأوقات العمل الإضافية . وأعلن بوجه خاص أن شركات Confecciones Océano, SM Modas S.A و Prendas Estrella S.A., Modas del Este S.A. ، مسؤولة عن انتهاك حقوق عمالها في الكرامة والحرية والسلامة البدينة ، وحقهم في العمل . وتبين له أن أماكن العمل بهذه الشركات لا تتوافر فيها معايير الصحة والسلامة اللازمة لحماية أرواح العمال وصحتهم ، نظرا لاشتداد الحرارة فيها بشكل مفرط . ولاحظ أن تلك الشركات تستخدم عمالا كثيرين أصغر عمراً من السن القانوني يعملون أيام عمل مساوية في مدتها للعمال الراشدين ، بما في ذلك أوقات العمل الإضافية التي لا يتلقون عليها أجورا في حالات كثيرة . وأشار أيضا إلى أن هناك موظفين كوريين يعملون في تلك الشركات على نحو يخالف اللوائح بسبب عدم حصولهم على التصاريح اللازمة من وزارة العمل والرعاية الاجتماعية . ولهذه الأسباب ، انتقد النائب العام علانية هذه الوزارة لتغاضيها عن انتهاك حقوق الإنسان لعمال هذه الشركات ، وحث الوزارة على تنفيذ التدابير القانونية ذات الصلة . وأخيرا ، أوصى وزارة الداخلية بأن تقوم ، من خلال الإدارة العامة للهجرة ، بممارسة رقابة فعالة على حالة الأجانب الذين هاجروا إلى غواتيمالا بغية العمل في تلك الشركات .

١٦٥ - وقدمت شكاوى في عام ١٩٩١ عن حالات فصل من الخدمة واسعة النطاق ولا مبرر لها قيل إنها وسيلة للقمع والإرهاب لمنع ممارسة الحقوق القانونية . وهكذا أجبر العمال

على الاستقالة من شركة Inmobiliaria Los Estanques بعد أن كونوا نقابة عمالية في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وكان عمال من تلك الشركة قد قدموا شكوى بأن المحكمة في انتيغوا غواتيمالا مارست ضغطا عليهم لاجبارهم على سحب الشكوى التي قدموها ضد الشركة . كما قُدمت شكاوى من عمليات الارهاب والتهديد بالقتل التي وجهت ضد هكتور اوسفالدو هرنانديس لوبيس الأمين العام للنقابة . وفي شركة Camisas Modernas فُصلت العاملات على خط التجميع ، من الخدمة ، وفصلت بعضهن بشكل قسري ، وعارض مديرو الشركة عملية تكوين النقابة معارضة صريحة . ويُدعى إن إحدى عاملاتها وهي آنا مكسيما رودريغيس دي اورتيغا قُتلت مؤخرا وإن كان المديرون ينسبون مصرعها الى أعمال العنف التي تقع في الشوارع . وأُبلِغ أيضا عن عمليات فصل من الخدمة في القطاع العام: فقد فُصل موظفون من العاملين في وزارة العمل من إحدى الإدارات التي تضم أعضاء شتى من اللجنة التنفيذية للنقابة .

١٦٦ - وبالمثل ، وفي رسالة مفتوحة الى رئيس الجمهورية ومؤرخة في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩١ ، أبلغ اتحاد عمال غواتيمالا (CGTG) عن: محاولة اختطاف وقتل يولاندا فيغويروا ، الأمينة العامة للنقابة الوطنية للجمارك ، وعن تهديدات وجهت إلى خوسيه بينسون وقادة آخرين ، وعن قضية روسيندو دوليون الأمين العام للنقابة الوطنية للطابعين ، وموريسيو روكساخو ، عضو المجلس الاستشاري لـ FENASTEG الذي أبلغ في نيسان/ابريل ١٩٩١ عن حالات فساد رسمي هُوجم من أجلها بدنيا في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وأُجبر على مغادرة البلد . وتشير التقديرات الى أن أكثر من ٣٠ نقابياً اضطروا الى مغادرة البلد في عام ١٩٩١ ، حصل بعضهم على حق اللجوء السياسي الى كندا والولايات المتحدة . وحدث ما ذُكِرَ آنفا على الرغم من وجود العهد الاجتماعي ، وهو هيئة سياسية أنشئت بقرار من مجلس الوزراء في ١ آذار/مارس ١٩٩١ بهدف دراسة العهد والتفاوض بشأنه وإعطائه طابعا رسميا كصك دينامي من أجل توحيد إرادة قطاعات الانتاج الممثلة في مجال السعي المشترك للتوصل إلى حلول لمشاكل البلد الاجتماعية ، وكأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

١٦٧- وأعربت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات ، التابعة لمنظمة العمل الدولية عن قلقها بشأن وجود اختلافات بين قانون العمل في غواتيمالا ، ومدونة العمل واتفاقيات العمل الدولية التي تعتبر غواتيمالا طرفاً فيها . وأشارت بالتالي إلى أن مختلف أحكام قانون العمل لم تكن تتماشى مع أحكام الاتفاقية رقم ٨٧ بشأن الحريات النقابية وحماية الحق في التنظيم: المادة ٢٠٧ (فرض الحظر على النقابات التي تشترك في السياسة) ، والمادة ٢١١(أ) و(ب) (الاشراف الدقيق على أنشطة النقابات) ، المادة ٢٢٣(و) و(م) (شرط الحصول على أغلبية ثلثي أعضاء النقابة من أجل تأييد القيام بإضراب أو معارضته) ، المادة ٢٢٣(ب) (قصر الصلاحية للترشيح

لعضوية مجالس النقابات العمالية على مواطني غواتيمالا) ، المادة ٢٢٦(أ) (حل النقابات العمالية التي اشتركت في مسائل تتعلق بالسياسات الانتخابية أو الحزبية) ؛ المادة ٢٤١(ج) (يُشترط الحصول على أغلبية ثلثي العمال من أجل الدعوة الى القيام باضراب) ، المادتان ٢٤٣(أ) ، و٢٤٩ (حظر الاضرابات أو وقف العمل من جانب العمال الزراعيين في وقت الحصاد) ؛ المادتان ٢٤٣(د) و٢٤٩ (حظر الاضرابات أو وقف العمل من جانب العمال في المؤسسات أو الخدمات التي ترى الحكومة أن وقف العمل بها سيضر الاقتصاد الوطني ضررا جسيما) ، المادة ٢٥٥ (التي تنص على إمكانية دعوة الشرطة الوطنية لضمان مواصلة العمل في حالة حدوث إضراب غير قانوني) ، المادة ٢٥٧ (النص على حبس ومحاكمة الأشخاص الذين يحرضون على ويشتركون في إضراب مخالف للأحكام الواردة في الباب المتعلق بالاضرابات وبعمليات وقف العمل من قانون العمل ، والمادة ٣٩٠(٣) (العقوبة بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات لمن يأتون أفعالا تستهدف تخريب أو تدمير سير المؤسسات أو اصابتها بالعجز أو إشاعة الاضطراب فيها بغية تعريض الانتاج الوطني للخطر) (مؤتمر العمل الدولي ، الاجتماع ٧٨ ، ١٩٩١ ، التقرير الثالث (الجزء ٤ ألف ، الصفحة ١٩٣)) .

١٦٨ - وأوضحت اللجنة أيضا أنه ينبغي إضفاء المرونة على القانون الوطني بغية تمكين العمال الأجانب من عضوية مجالس النقابات العمالية ، على الأقل بعد فترة إقامة معقولة . وبالمثل ، ينبغي أن يُسمح لأعضاء النقابات العمالية بالاشتراك في المؤسسات العامة بغية تحسين الظروف الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للعمال . وفيما يتعلق بممارسة الحق في الاضراب ، لا تكون القيود والمحظورات متفقة مع الاتفاقية رقم ٨٧ إلا فيما يتعلق بالخدمات الأساسية بالمعنى الدقيق للعبارة ، أو بتعبير آخر عندما يكون وقفها يُعرّض للخطر حياة كل السكان أو بعضهم أو يعرض للخطر سلامتهم الشخصية أو صحتهم ، أو في حالة حدوث أزمة وطنية حادة (المرجع ذاته ، الصفحتان ١٩٢ و١٩٣) .

١٦٩ - وفيما يتعلق بالتأخير المفرط في تسجيل النقابات ، ردت الحكومة بأنه جرى وضع مشروع قانون يتضمن تعديلات لقانون العمل ويأخذ في الحسبان جميع ملاحظات اللجنة . وتأمل اللجنة أن يحقق النص النهائي لقانون العمل ، التجانس الكامل بين القوانين والممارسات الوطنية وبين أحكام الاتفاقية رقم ٨٧ (المرجع نفسه ، الصفحة ١٩٣) .

١٧٠ - وفيما يتعلق باتساق قانون العمل مع الاتفاقية رقم ٩٨ بشأن الحق في التنظيم وفي المفاوضة الجماعية ، طلبت لجنة الخبراء إلى الحكومة إعادة النظر في المادة ٢٧٢(أ) ، التي تفرض غرامة تتراوح بين ١٠٠ كيتزال و٠٠٠ ١ كيتزال على أصحاب الأعمال الذين يحاولون أن يفرضوا على العمال ترك النقابات أو الانضمام اليها قسرا ،

بحيث تحتفظ العقوبة بطابعها الرادع . وأخيرا ، أعربت اللجنة عن أملها في أن ينص قانون العمل الجديد على عقوبات فعالة ورادعة بشكل كاف بالنسبة لجميع حالات التمييز ضد النقابات (المرجع نفسه ، الصفحة ٣٨٣) .

جيم - استخدام الأراضي

١٧١ - أشار الخبير في تقريره السابق الى أنه يغلب على حياة الريف في غواتيمالا عدم التكافؤ في توزيع الأرض بين المزارع الصغيرة والكبيرة . ووفقا لاحصاء عام ١٩٧٩ شكلت المزارع الصغيرة (المزارع الصغيرة جدا أو الحيازات الصغيرة) ٨٨ في المائة من المزارع في البلد وإن لم تشكل سوى نحو ١٦ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة . وهذه المزارع من الصغر بحيث لا تسمح بتشغيل أسرة الفلاح تشغيلا كاملا على مدار السنة ، إذ أن الغالبية العظمى منها تقع في أقل مناطق البلد خصوبة . ومن ثم فإن معظم المزارع الصغيرة لا تستطيع أن تنتج حتى ما يكفي لمعيشة مالكيها (E/CN.4/1991/5 ، الفقرة ٧٦) . وبالمثل ، فإن دراسة أجرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بينت بوضوح أن ٨٣ في المائة من سكان الريف (نحو ٣ مليون فلاح) لا يحصلون على دخل يكفي لتغطية احتياجاتهم الأساسية ، ومن بين هذه النسبة ، هناك نحو ٤١ في المائة غير قادرين على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية اليومية (١,٨ مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع) . وعلى خلاف ذلك ، تستأثر المزارع الكبيرة (المزارع متعددة الأسر ، المتوسطة الحجم والكبيرة الحجم) بقطع ضخمة من أجود أنواع الأراضي ، وتبين من الحسابات أنها كانت تمثل في عام ١٩٧٩ ، ٣,٥ في المائة من مزارع البلد وتسيطر على ٦٥ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة (انظر R. Hough and others, Tierras y Trabajo en Guatemala. Una Evaluacion, AID/Washington, 1982, p.76.

١٧٢ - ويبدو أن هيكل ملكية الأراضي الذي ورد وصفه لم يتغير في السنوات الأخيرة ، وإن كانت حالة صغار المزارعين قد أصبحت أكثر تزعزعا لأن أعدادهم زادت وحجم حيازاتهم انخفض عن طريق المزيد من التقسيم أو البيع . ومن ثم ، يوجد عدد كبير من العمال الزراعيين القادرين على العمل الذين لا يحوزون اية أراض ، لا سيما في منطقة الهضبة العليا حيث تتركز المزارع الصغيرة . وكانت هذه المنطقة أيضا مركزا بصفة خاصة ، لأعمال عنف سياسية ، أدت الى تدمير مئات المجتمعات المحلية أو هجرانها ، وترتب على هذا تشرد مليون شخص داخليا ، ونحو ٤٥ ٠٠٠ لاجىء ما زالوا يعيشون في المكسيك .

١٧٣ - ويستدل مما أدلى به عميد مدرسة الهندسة الزراعية التابعة لجامعة سان كارلوس ، على أن ملكية الأراضي في غواتيمالا لا تزال تستند الى نظام اقطاعي يتألف من

مزارع كبيرة ومزارع صغيرة على السواء . وهو وضع لا يفي بالاحتياجات الأساسية للأغلبية الكبيرة من سكان غواتيمالا التي تتألف من الفلاحين من السكان الأصليين . ووفقا للمعلومات الواردة من لجنة حقوق الإنسان في غواتيمالا ، تشير التقديرات الى أن ٥٠٠ ٠٠٠ من السكان الأصليين هبطوا من الهضبة العليا الى الساحل ، وأتاحوا بذلك توفير أيدي عاملة رخيصة تستغل غالبا في المزارع الكبيرة . ووفقا لما أشارت اليه لجنة وحدة الفلاحين (CUC) ، كان هناك في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ أربعة ملايين مانزانا من الأراضي التي لا تُزرع ، على الرغم من آلاف الفلاحين الذين اجبروا على شراء الأراضي بأسعار مرتفعة ، بل وعلى استيراد المنتجات الأساسية من مثل الفاصوليا من أجل تغذيتهم . وبمناسبة اصدار ٤٠٠ سند تمليك منحت للفلاحين في تكويساتي واسكوينتلا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، أعلن رئيس الجمهورية أن أكثر من ٠٠٠ ٧٠ سند تمليك آخر سوف تصدر على مدى السنوات الخمس القادمة . وبالاضافة الى ذلك ، وفي اتفاق مؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩١ ، تعهدت وزارة الزراعة بتزويد لجنة الأراضي بأراض من أجل بيعها وبمساعدتها في الحصول على قروض بشروط ميسرة ، وعلى مساعدة تقنية تحت رعاية مكتب أمين رئاسة الجمهورية .

١٧٤ - واحتلت مسألة ملكية الأراضي مكان الصدارة مرة أخرى في ٥ شباط/فبراير ١٩٩١ عندما احتلت مجموعة من الفلاحين شكلت مجموعة تسمى لجنة الأراضي الجنوبية ، ضيعة اولغاماريا الكائنة في بلدية تيكوساتي (مقاطعة اسكوينتلا) . ونظرا لرفضهم مغادرة الضيعة ، وصل أفراد من الشرطة الوطنية في ١١ آذار/مارس ١٩٩١ الى الضيعة لفرض طردهم . وقاوم الفلاحون لأنهم كانوا يرغبون في الحصول على قطع من الأراضي لزراعتها ، وشرعوا في اتخاذ إجراءات مع السلطات بشأنها ، وتلقوا وعدا بأن طلباتهم سينظر إليها بعين الرعاية عما قريب . وعلى الرغم من ذلك ، حاولت الشرطة الوطنية التي لم تحصل على أمر قانوني من المحكمة ، طرد الفلاحين ، ووجهت مرة أخرى بمقاومة شفوية شرعت بعدها في محاولة طردهم بالقوة عن طريق ضرب عديد منهم وتدمير بعض مقتنياتهم مما تسبب في زيادة مقاومة الفلاحين . وبلغ التوتر ذروته في طلقات الرصاص التي أطلقها أفراد الشرطة الوطنية والتي تسببت في مصرع ماريا دل كارمن نافيسكا سيسايدا البالغة من العمر ٢٢ عاما ، بطلقة في الرأس ، ثم اختار رجال الشرطة عندئذ الانسحاب من الضيعة ، تاركين الفلاحين فيها . إلا أنه في صباح اليوم التالي وهو ١٢ آذار/مارس ١٩٩١ وصلت قوات الأمن مرة ثانية الى الضيعة لكن أفراد الشرطة الوطنية كانوا مصحوبين هذه المرة بأفراد من شرطة النجدة العسكرية ، وشرطة الخزانة (SIPROCI) ، الذين نفذوا في النهاية عملية الطرد بالقوة بدون أمر من المحكمة عن طريق تهديد الفلاحين بأسلحتهم النارية والاعتداء على العديد منهم . وبالاضافة الى ذلك ، قُبض على ٣٥ فلاحا من الرجال والنساء واحتُجزوا في السجون في اسكوينتلا . وأمر النائب العام لشؤون حقوق الإنسان بإجراء تحقيقات في هذه الأحداث وخلُص في قرار

مؤرخ في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ الى أن المفاوض رفاييل أريغالو أريغالو ، رئيس دائرة الشرطة الوطنية في اسكوينتلا الذي كان يقود وحدة الشرطة في ١١ آذار/مارس ١٩٨١ عندما لقيت ماريا دل كارمن انافيسكا سيسايدا ، حتفها قد انتهك حقوق الفلاحين في الحياة وفي السلامة البدنية وفي حرية العمل . وأعلن النائب العام أيضا أن مفوض الشرطة الوطنية اليكس ليونيل سوتو باريلا ، رئيس دائرة الشرطة الوطنية في ساكاتيبيكويس التي تتخذ مقرها في انتيغوا هو المسؤول عن مصرع ماريا دل كارمن انافيسكا . وتبين له أن الكولونيل فيليبي الغونسو اوتشووا مسؤول عن اصدار الأوامر الى قوات الأمن المشتركة بطرد الفلاحين بالقوة بدون أمر من المحكمة في ١٢ آذار/مارس ١٩٩١ . وبالاضافة الى ذلك ، انتقد النائب العام علانية الكولونيل ، ورئيس الشرطة الوطنية في اسكوينتلا ، والمدير العام للشرطة الوطنية ، ووزير الداخلية بشأن وقوع هذه الأحداث . وأخيرا ، حذر النائب العام جميع الأشخاص ، والمنظمات واللجان الذين يستهدفون الحصول على الأراضي للزراعة أو للإسكان بأن يمتنعوا عن اغتصاب الأراضي أو عن استخدام أية وسائل غير قانونية لتحقيق غاياتهم ، بحيث يمكن المحافظة على حق الملكية المشروع .

١٧٥ - وزار الخبير منطقة تكويزاته (مقاطعة اسكوينتلا) واجتمع مع فلاحين من مستوطنات سان خوسيه لوس تيوستوس في بلدية سانتو دومينغو سوشيتيبيكويز ، أخبروه أنهم احتلوا منذ ١٢ عاما مضت ضيعة سان خوسيه لوس تيوستوس لأنها كانت مهجورة منذ أربع سنوات سابقة: وبهذه الضيعة منطقة تبلغ ٣٨ caballerios ومساكن لنحو ٣٠٠ أسرة يبلغ متوسط عدد أفراد كل أسرة منها خمسة أشخاص . وقالوا انهم يحاولون إضفاء الصفة القانونية على هذا الوضع ، وانهم على استعداد لشراء الضيعة في اطار النظام التعاوني اذا قدم لهم المعهد الوطني للتجهيز الزراعي (INTA) دعما ماليا من خلال تسهيل حصولهم على القروض الميسرة . وأبلغوا الخبير أيضا أن كل أسرة لا تحتل سوى نحو سبعة "منزانا" من الأرض وهو ما لا يكفي لإعالتهم جميعها .

١٧٦ - ثم اجتمع الخبير مع ممثلين للجنة الأرض الجنوبية الذين لعبوا دورا قياديا في شباط/فبراير ١٩٩١ في احتلال ضيعة اولغا ماريا ذات المساحة الزراعية التي تبلغ ١٧ caballerios ويبلغ مجموع أسر الفلاحين فيها ٣٠٠ أسرة . وقال الممثلون إنهم كانوا خلال تسع سنوات يطالبون بتصريح لاحتلال الضيعة المذكورة أعلاه لتيقنهم من أنها غير مملوكة ملكية خاصة لأحد . وبعد طردهم القسري من المزرعة في ١٢ آذار/مارس ١٩٩١ وبعد الأحداث الحزينة التي بلغت ذروتها في مصرع ماريا دل كارمن أفافيسكا رميا بالرصاص على أيدي أفراد الشرطة الوطنية ، أبلغ الفلاخون أنهم ما برحوا يتعرضون للاضطهاد . وعلى وجه التحديد ، قالوا إن مزرعة والدي ماريا دل كارمن انافيسكا قد أحرقت وأن زوجها ادي كارميلو غوتييرس اضطر الى الهرب من المنطقة مع أطفاله الخمسة لأن مفوض الشرطة الوطنية ألكس ليونيل سوتو باريلاس الذي حوكم لاطلاقه الرصاص على

ماريا دل كارمن أنافيسكا قد أطلق صراحه بكفالة . وبالنظر الى حالتهم ، كان أفراد لجنة الاراضي الجنوبية يأملون في أن تخصص الحكومة لهم ضيعة في المنطقة خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ يقومون بشرائها بقرض أتاحه لهم المعهد الوطني للتجهيز الزراعي .

١٧٧ - وفي اليوم التالي زار الخبير ، كارلوس أنريكي أورتيغا تاراسينا رئيس المعهد الوطني للتجهيز الزراعي في مكتبه بمدينة غواتيمالا . وقال السيد أورتيغا الذي تولى رئاسة المعهد لمدة ثمانية أشهر إن ميزانية المعهد تبلغ ١٧ مليون كيتزال وهو مبلغ لا يكفي بوضوح لتلبية احتياجات شراء الاراضي غير المزروعة التي يمكن منحها للفلاحين من السكان الاصليين الذين ليس لديهم أراضي . وفي هذا الخصوص ، قال إنه طلب من الحكومة تمويلا خاصا بمبلغ ٦٠٠ مليون كيتزال على مدى السنوات الست التالية من أجل تسهيل شراء الارض وتقديم المساعدة التقنية اللازمة للفلاحين من السكان الاصليين من أجل انتاج وتسويق منتجاتهم . وقال أيضا إن مشكلة ملكية الاراضي تفاقمت في السنوات الاخيرة إضراراً بالفلاحين من السكان الاصليين لأن النزاع المسلح مكّن كثيرا من كبار ملاك الاراضي ومن العسكريين من امتلاك مساحات كبيرة من الاراضي ، ومن الاستفادة من بيع الفلاحين لقطع الاراضي التي يمتلكونها بيعا يتسم بدرجات متفاوتة من القسر والإرغام . وقال رئيس المعهد الوطني للتجهيز الزراعي إن الفلاحين الذين احتلوا ضيعة أولغا ماريا سيعاد توطينهم في أراض مجاورة أخرى سيتسنى لهم شراؤها بموجب نظام تعاوني ، وعن طريق المساعي الحميدة للمعهد الوطني للتجهيز الزراعي . وسيتفاوض المعهد من أجل الحصول على قروض بدون فائدة تسدد على فترة تبلغ ٣٠ عاما ، سيتلقون في نهايتها سند الملكية النهائي لممتلكات زراعية جماعية .

دال - الحقوق الثقافية

١٧٨ - يتسم سكان غواتيمالا بتنوع اثني وثقافي كبير . فوفقا لما تشير إليه لجنة حقوق الإنسان في غواتيمالا ، فإن ما يتراوح بين ٦٠ و٧٠ في المائة من السكان هم من سكان البلاد الاصليين الذين ينحدرون من المايا ومعظمهم فلاحون . ومنذ الغزو ، ووجه هذا القطاع من السكان بمشاكل خطيرة تمثلت فيما اتخذته السلطات العامة تجاههم من مواقف تتسم بالتمييز والتهميش وبالتخلي عنهم مما أدى إلى ارتفاع مستويات الامية ، وسوء التغذية ، ونسبة انتشار الامراض ، ومعدل الوفيات ، وادمان الخمر ، وتردي ظروف المعيشة . وجرى تناول هذه المشاكل في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ بمناسبة الاجتماع الثاني الخاص بالشعوب الاصلية في نصف الكرة الغربي ، المعنون "٥٠٠ عاما من مقاومة السكان الاصليين والفلاحين" حيث أولي اهتمام خاص إلى العنف الموجه مباشرة ضدهم الذي يجبرهم على ترك أراضيهم والتخلي عنها . وقد أعرب هؤلاء السكان الاصليين عن رغبتهم في احترام هويتهم وحقوقهم الثقافية كسكان أصليين ، واحترام مختلف لغاتهم الاصلية ،

وتمكينهم من المشاركة الفعالة في الحوار الدائر مع الحكومات من أجل تحقيق سلم دائم .

١٧٩ - وتلقى النائب العام لشؤون حقوق الإنسان في زياراته لمختلف المكاتب الفرعية في البلد طوال النصف الأول من عام ١٩٩١ عددا غير قليل من الشكاوى من الفلاحين من السكان الأصليين بينت مدى ضعف احترام حقوق الإنسان في غواتيمالا . وجرى التأكيد بصفة خاصة على الافتقار إلى التعليم في مناطق السكان الأصليين واستمرار نهج التخلي عن الأقلية التي يمثلها هؤلاء السكان .

١٨٠ - وقد أشار الخبير من قبل في تقريره السابق إلى حالة التعليم في غواتيمالا ، وأوضح أن متوسط معدل الأمية بلغ ٤٠,٣ في المائة من السكان لكن هذا الرقم ارتفع ليبلغ ٥٩,٣ في المائة بين النساء في المناطق الريفية حسب الاحصاءات الواردة من الاستقصاء الوطني الاجتماعي - الديمغرافي للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ E/CN.4/1991/5 ، الفقرة ٦٨) . ويمكن تفسير هذا بنقص المدارس الذي يؤدي إلى تقلص دائم في معدل القيد بالمدارس في كافة مستويات التعليم ، وبالافتقار إلى المدرسين . ومع أن هناك برنامجا وطنيا للتعليم الثنائي اللغة (الأمر الحكومي رقم ١٠٩٣ الصادر في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤) ، فإنه لا يشمل أكثر من ٣٠ في المائة من الأطفال من أبناء السكان الأصليين في سن الدراسة . ويقدم التعليم الثنائي اللغة باللغات الأساسية الأربعة للسكان الأصليين ، أي الكويكي ، والكاشيكيل ، والمام ، والكيكتشي . وتلقى الخبير شكاوى أيضا مؤداها أنه في المناطق التي تشهد منازعات يحتل الجيش أحيانا المباني المدرسية لاحتياجاته الخاصة على حساب الأنشطة المدرسية العادية .

١٨١ - وينبغي ضمان المحافظة على الحقوق الثقافية لشعوب غواتيمالا الأصلية من خلال سن قانون من أجل تنظيم المادة ٧٠ من دستور عام ١٩٨٥ ، إذ أن هذه المادة تنص على أنه سوف يصدر قانون يرسي الأنظمة المتعلقة بمسائل السكان الأصليين ، بما في ذلك حماية المجموعات الاثنية التي ينحدر نسبها من المايا . وتقضي المادة ٦٦ من الدستور بأن تعترف الدولة بأسلوبهم في الحياة وبعاداتهم وتقاليدهم وبأشكال تنظيماتهم الاجتماعية ، وبحق رجالهم ونسائهم في ارتداء أزيائهم الأصلية ، وفي استخدام لغاتهم ولهجاتهم ، واحترامها وتعزيزها . وكما هو معروف جيدا ، تقوم لجنة مجتمعات السكان الأصليين بالكونغرس بإعداد مشروع قانون بشأن مجتمعات السكان الأصليين يكفل تنفيذ البرنامج المنصوص عليه في المادة ٧٠ من الدستور . وقد زودت الأمم المتحدة هذه اللجنة بمستشار ذي خبرة لغرض الاسراع بقدر الامكان في اعداد مشروع القانون .

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

١٨٢ - يرغب الخبير في الاعراب عن امتنانه لحكومة غواتيمالا على مساعدتها وتعاونها . فقد استطاع التحدث إلى أي شخص يرغب في التحدث إليه بغية الحصول على صورة كاملة عن الحالة السائدة في البلد . وبالمثل ، تسنى له ، رغم بعض الصعوبات (انظر الفقرة ٥٤ أعلاه) ، أن يسافر إلى جميع مناطق البلد التي أدرجها في برنامج زياراته . واستقبله رئيس الجمهورية شخصيا ، وأجرى معه محادثة مطولة استطاع خلالها أن يثير جميع المشاكل الرئيسية التي تتعلق بحالة حقوق الإنسان في غواتيمالا . وبالاضافة إلى ذلك ، اجتمع مع معظم الوزراء الذين يتعلق ميدان اختصاصهم بشكل مباشر بقضايا حقوق الإنسان . وبعد زياراته لغواتيمالا تلقى الخبير معلومات أخرى عن الترتيبات التي حدثت مؤخرا من السيد ب . نيومان رئيس لجنة رئاسة الجمهورية لتنسيق سياسة السلطة التنفيذية في مجال حقوق الإنسان .

١٨٣ - وقد أعلن الرئيس سيرانو بوضوح لا لبس فيه أنه لا يقر العنف كوسيلة لتعزيز تحقيق الأهداف السياسية ، وأنه قام بعدد من المبادرات البناءة بغية حماية وتعزيز حقوق الإنسان . وان مشكلة غواتيمالا الحاسمة هي في إيجاد السبل والوسائل المناسبة التي يمكن بها التنفيذ الفعال لسياسة من هذا القبيل تحترم حقوق الإنسان لكل مواطن ، وفي كيفية استخدام الدعم غير المشروط لجميع السلطات الحكومية من أجل تحقيق هذه الغاية .

انعدام الأمن العام

١٨٤ - لا تزال السمة الرئيسية للمجتمع الغواتيمالي اليوم ، كما كانت خلال السنوات الأخيرة ، تتمثل في حالة الخوف التي يعيش فيها كل انسان هناك . ولم يلحظ أي انخفاض هام في مستوى جرائم العنف .

١٨٥ - ويلاحظ الخبير ، مع الارتياح ، أن الحكومة ، من خلال قيامها بتعيين شخصيات جديدة لا نزاع في اهتمامها بحقوق الإنسان وبسيادة القانون في وظائف جديدة (وزير الداخلية ، والنائب العام ، ورئيس الشرطة الوطنية) ، ومن خلال اجرائها لتغييرات في أعلى المناصب العسكرية ، قد أظهرت موقفا جديرا بالثناء يظهر تصميمها الأكيد على كبح موجة الجرائم ، وان كانت النتائج الملموسة لهذا النهج الجديد لم تصل بشكل كامل إلى مستوى الآمال المعقودة عليها . والملاحظ بشكل أساسي أن حكومة غواتيمالا أحرزت تقدما في التمهيد لاتخاذ اجراءات محددة لمكافحة مبدأ الافلات من العقاب السائد في واقع الأمر .

١٨٦ - ومن الواضح أن كثيراً من جرائم العنف التي ارتكبت في عام ١٩٩١ ، وبوجه خاص ، حالات الاختفاء والقتل ، تستند إلى خلفية سياسية . وفي المناطق الريفية ، أصبحت الدوريات المدنية للدفاع عن النفس والمفوضون العسكريون عنصر عنف لا يمكن التحكم فيه ويشذ عن إطار سيادة القانون . ويبدو من ناحية أخرى ، أن معدل الجريمة العادية لم ينخفض .

١٨٧ - وأظهر عدد من الحالات التي أمكن التعرف فيها على المجرمين أن ارتكاب انتهاكات خطيرة للحق في الحياة وفي السلامة البدنية للمواطنين العاديين لم يصدر فقط من أفراد من أعضاء الشرطة الوطنية والقوات المسلحة وانما اقترفت هذه الانتهاكات أيضا بعض الوحدات بكامل تشكيلها . ومع ذلك ، ففي معظم حالات الاعدام بدون محاكمة والاختفاء المفترضة ، يلاحظ أن هناك افتقاراً إلى الأدلة الدامغة فيما يتعلق بهوية مرتكبيها ، كما أن عناصر كثيرة تشير غالبا إلى اشتراك قوات الأمن في هذه الأعمال .

١٨٨ - وينبغي للحكومة أن تعلن لقوات الأمن التابعة لها بجلاء لا لبس فيه أنها لا تقر أية أساليب غير قانونية تستخدم في الكفاح ضد المجرمين الحقيقيين أو المفترضين ، وأنه من الضروري ابداء الاحترام الكامل للمعارضين السياسيين الذين يستخدمون حقوقهم الديمقراطية في الاعراب عن آرائهم . وينبغي للحكومة إعادة النظر في جدارة كل فرد من أفراد قوات الأمن بالثقة . ومن أجل إتاحة الرقابة الشعبية ، ينبغي فتح باب التفتيش على الهياكل التنظيمية للشرطة الوطنية والقوات المسلحة . كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمنع التواطؤ الاجرامي بين قوات الأمن والعصابات الخاصة .

<u>آلية لمنع الجريمة والمعاقبة عليها</u>

١٨٩ - فيما يتعلق بأخطر انتهاكات حقوق الإنسان وهي التي تعرض حياة الإنسان للخطر أو تقضي عليها ، لا تزال الاجراءات التي تتخذها الشرطة الوطنية والقضاء غير مرضية الى حد كبير . فكثير من القضاة تعرضوا لتهديدات وضغوط خطيرة لا من جانب المجرمين فقط وانما من جانب السلطات المحلية والعسكرية أيضا . وكنتيجة لذلك ، استقال بعضهم من عمله ، وتعين اغلاق بعض المحاكم مؤقتا . وبالاضافة الى ذلك ، تعرضت سمعة النظام القضائي للإدعاءات بالفساد . ومع ذلك ، فان مكتب النائب العام الذي ستتاح له قوانين أحدث وموارد مالية أكبر خلال هذا العام ، أبدى دينامية جديدة فعلا وان لم يكن نهجه الجديد قد أسفر عن نتائج محددة كثيرة مرئية حتى الآن .

١٩٠ - وينبغي التصميم بقوة على مواصلة الجهود المبذولة من أجل جعل الشرطة الوطنية أداة مهنية تعمل من أجل منع الجريمة والمعاقبة عليها . وبغية التركيز على

الفارق الاساسي بين المهام العسكرية من ناحية ، ومهام الشرطة من ناحية أخرى ، ينبغي التوصل الى فصل تنظيمي دقيق بين القوات المسلحة والشرطة الوطنية وينبغي أن تصبح مهام الشرطة بالمعنى الدقيق للكلمة أي مكافحة الجريمة قاصرة على الشرطة الوطنية وحدها . وفي هذا الخصوص ، ينبغي الغاء "نظام الحماية المدنية" (SIPROCI) . ويمكن عندئذ اناطة الوظائف التي يقوم بها نظام الحماية المدنية حاليا بوحدة متخصصة في التحقيقات تشكل في إطار الشرطة الوطنية ، وينبغي أن يعهد اليها بجميع حالات الاختفاء القسري ، وعمليات الإعدام بدون محاكمة ، وغيرها من الجرائم السياسية . وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي بصفة مستمرة تذكير ضباط الشرطة بوجوب أن تكون أعمالهم متمشية بشكل كامل مع القانون . ومن أجل تحقيق تحسين هام في قدرة القضاء على اجراء المحاكمات ، يعتبر اعتماد قانون جديد للاجراءات الجنائية من جانب الكونغرس الوطني ضرورة ملحة . وينبغي تعزيز الاشراف التنظيمي لهيئة القضاة . والتحقيق بشكل دقيق وسريع في التهم بالفساد الموجهة ضد بعض الأفراد من القضاة .

النائب العام لشؤون حقوق الإنسان

١٩١ - واصل النائب العام لشؤون حقوق الإنسان عمله الصادق والشجاع من أجل تعزيز ودعم سيادة القانون في غواتيمالا . ومكتبه هو المؤسسة الوحيدة في البلد التي تتمتع بالثقة الكاملة من جانب جميع المواطنين تقريبا بسبب موضوعيته وحياده . وينبغي للكونغرس الوطني وللمجتمع الدولي أن يدعما بلا حد أنشطة النائب العام لشؤون حقوق الإنسان .

مؤسسات أخرى لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

١٩٢ - ان انشاء لجنة رئاسة الجمهورية لتنسيق السياسة التنفيذية في مجال حقوق الإنسان في تموز/يوليه ١٩٩١ استجابةً للتوصية الواردة في التقرير الاضافي للخبير في السنة الماضية (E/CN.4/1991/5/Add.1 ، الفقرة ٥٩) يشكل تعبيراً آخر عن روح التعاون التي أبدتها حكومة غواتيمالا في تعاملها مع الخبير . ومن خلال سجل انجازاتها الفعلية ، سوف تثبت اللجنة مدى فائدتها .

الدوريات المدنية للدفاع عن النفس

١٩٣ - على خلاف ما يدل عليه الاسم الرسمي للجان الطوعية المدنية للدفاع عن النفس لا يزال كثير من السكان يجبرون في المناطق الريفية على الانضمام الى صفوف ما يشكل في الواقع دوريات أصبحت عنصرا ذا تشكيل مؤسسي للعنف المنفلت من عقاله . وتمشيا مع أحكام الدستور الغواتيمالي (المادة ٣٤(٣)) ، يجب إلغاء الدوريات المدنية للدفاع عن النفس على الفور . ومن ناحية أخرى ، ينبغي أن تمتنع قوات حرب العصابات عن استغلال هذا الاصلاح الهيكلي لصالحها عسكريا .

منظمات حماية وتعزيز حقوق الإنسان

١٩٤ - تشكل منظمات حماية وتعزيز حقوق الإنسان الكثيرة التي نشأت في غواتيمالا منذ دخول الدستور حيز النفاذ في عام ١٩٨٥ عنصرا طبيعيا من عناصر المجتمع الحر والديمقراطي . وتشكل الهجمات والتهديدات الموجهة ضد أعضاء هذه المنظمات والتي لا تزال تحدث ، اعتداءً على القيم الجوهرية للديمقراطية الليبرالية . ولا ينبغي للحكومة أن تقتصر على السماح بأنشطة هذه المنظمات وانما ينبغي لها أن تشجعها وأن تحميها من أجل أن تحول غواتيمالا بصفة نهائية الى مجتمع يُضمَن فيه بشكل كامل مبدأ المساواة بين المواطنين في جميع الميادين ، وبوجه خاص في الميدان السياسي .

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

١٩٥ - أحرز التمتع الفعلي بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية تقدما ضئيلا في عام ١٩٩١ . فما فتيء المعدل العالي لوفيات الرضع بسبب سوء التغذية ، ورداءة تجهيز معظم المستشفيات بالمعدات يثيرا قلقا كبيراً . ولا تزال الأمية المتفشية بين قطاعات واسعة من السكان ، وبوجه خاص بين السكان الأصليين والنساء في المناطق الريفية تشكل إحدى سمات المجتمع الغواتيمالي . ويرجع انعدام المساواة بصورة صارخة ، إلى سياسة الإهمال التي مورست خلال فترة طويلة في الماضي . ويعد خلق وظائف جديدة كثيرة للمدرسين في اطار ميزانية عام ١٩٩٢ علامة مشجعة . ومن ناحية أخرى ، فإن أصحاب العمل يتجاهلون قانون حماية العمال تجاهلا كبيرا . ولا يدفع كثير من أصحاب العمل الحد الأدنى للأجر الذي يفرضه القانون . وبوجه عام ، لا يستطيع العمال فرض مطالبهم من خلال النظام القضائي . وفي القطاع الخاص ، وبوجه خاص في قطاع صناعة المنسوجات ، فإن الضغط الذي يمارسه أصحاب العمل يعوق الأنشطة النقابية تعويقا خطيرا .

١٩٦ - ويرغب الخبير في الاعراب عن ارتياحه لاعادة توزيع النفقات في الميزانية الوطنية ، وهو اقتراح قدمه في تقريره السابق (E/CN.4/1991/5 ، الفقرة ١٥٣) ، بزيادة الاعتمادات المخصصة للتعليم والصحة التي تشكل استثمارا طويل الأجل يستهدف دعم رفاهية البلد . وينبغي مواصلة زيادة هذه الاعتمادات تدريجيا . فغواتيمالا تحتاج الى برنامج شامل للتعليم يبين بالتفصيل كيف يمكن في غضون سنوات قليلة ضمان تحقيق التعليم الأولي الالزامي لكل طفل . وينبغي للحكومة أن تتخذ الخطوات المناسبة لضمان الامتثال لقوانين العمل النافذة ، وبوجه خاص فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور وبالحرية النقابية . ولاحظ الخبير أيضا أن الحكومة انشأت صندوقا وطنيا للسلم (FONAPAZ) بهدف تخطيط وتنفيذ البرامج الانمائية في مناطق النزاع .

السكان الأصليون

١٩٧ - يعاني سكان غواتيمالا الأصليون أشد المعاناة من الانتهاكات الكثيرة لسيادة القانون ومن ضعف جهاز الدولة في المناطق الريفية . ومع أنهم يشكلون الى حد كبير ،

أغلب سكان غواتيمالا ، فان الدور الذي يلعبونه في الحياة العامة لا يعكس الوزن الحقيقي الذي تخوله لهم المبادئ الديمقراطية . ومما يدعو الى الاغتباط ملاحظة أن الكونغرس الوطني أدرج في ميزانية عام ١٩٩٢ اعتماداً قدره ٥ ملايين كيتزال كي يتسنى لأكاديمية لغات المايا بدء أولى نشاطاتها .

١٩٨ - ان سد الفجوة بين طائفتي اللادينو والسكان الأصليين سيشكل لعقود قادمة القضية الرئيسية للسياسات المحلية في غواتيمالا . وتتحمل دولة غواتيمالا مسؤولية خاصة ومحددة في هذا الصدد نظراً لموقفها التقليدي القائم على تجاهل هموم ومشاكل مجتمعات السكان الأصليين . فالحقوق المتعلقة بالأراضي والحقوق اللغوية لمجموعات السكان الأصليين تستحق اهتماما أكبر مما تلقته في الماضي . وينبغي إيلاء اهتمام إيجابي لمتابعة تحقيق مبادرة اعداد مشروع قانون يرسي حقوق السكان الأصليين . وينبغي للحكومة أن تنظر في انشاء وزارة لشؤون السكان الأصليين يمكن أن تعمل كدعامة سياسية وكمركز تنسيق من أجل المصالح المحددة لمجتمعات السكان الأصليين . وقد ترغب السلطات الوطنية في غواتيمالا في أن تستضيف في عام ١٩٩٢ ، الدورة التدريبية الاقليمية الخاصة بالأمم المتحدة وحقوق الإنسان والشعوب الأصلية ، التي دعت لجنة حقوق الإنسان الى عقدها في قرارها ١٩٩١/٥٩ .

المسيرة الديمقراطية

١٩٩ - تدعمت المسيرة الديمقراطية ، وقد أدرك المجتمع الغواتيمالي ككل أن مشاكل البلد الكثيرة لا يمكن أن تُحَل بالوسائل العسكرية . ومع ذلك ، فإن الديمقراطية الحقيقية تتطلب أن تكون جميع التيارات السياسية أيا كان اتجاهها حرة من الناحية القانونية ومن الناحية العملية أيضا ، في ابداء آرائها وفي تقديم مرشحيها لتولي الوظائف العامة . بيد أن الحركات السياسية التي تمثل يسار الوسط لا تزال تكابد صعوبات كبيرة في الاعتراف بها كشريك كامل من الناحية القانونية في الحلبة السياسية .

٢٠٠ - وينبغي توسيع نطاق المسيرة الديمقراطية وتكثيفها لتشمل جميع قطاعات المجتمع الغواتيمالي ، بما في ذلك أولئك الذين لم تمثلهم الأحزاب السياسية القائمة ، حتى الآن . أما جميع الأوصاف التمييزية التي تدمغ الخصوم السياسيين للحكومة (أنهم "هدامون" ، و"أعداء للدولة") فينبغي تفاديها ، والعمل على اختفائها من مفردات القاموس الرسمي . وينبغي للحكومة أن تعلن بوضوح ، سواء بالأقوال أو بالأفعال ، أنها تقبل بالتعددية السياسية وترحب بها كمسألة مبدئية .

حرية التعبير

٣٠١ - تعرضت حرية التعبير في عام ١٩٩١ لضغوط خطيرة بسبب الاعتداءات على الصحفيين الذين يعملون في وسائط الإعلام المطبوعة والالكترونية . ولذا يجب على جميع السلطات العامة المختصة ، بما في ذلك السلطة القضائية ، أن تبذل قصارى جهدها لحماية حرية الصحافة كشرط أساسي لقيام مجتمع حر وديمقراطي .

القوات المسلحة

٣٠٢ - يستدل من تقارير كثيرة على أن القوات المسلحة واصلت في إطار قتالها ضد رجال حرب العصابات الهجوم على مستوطنات المجموعات التي تسمي نفسها "جماعات المقاومة الأهلية" . وتحيط شكوك كثيرة بموقفها تجاه مقاتلي حرب العصابات الذين يقعون أسرى . ونظراً لغيبة قوانين محددة بدقة ، فان النظام التمهيدي في حالة من الفوضى تؤدي إلى انتهاك خطير لمبدأ أساسي ألا وهو المساواة أمام القانون . وفي عام ١٩٩١ ، ظهر في مناسبات عدة ، أن أفرادا من القوات المسلحة قد تورطوا في حالات اختفاء وقتل تعسفي ، بينما في حالات كثيرة أخرى ، تشير مؤشرات قوية الى مشاركتهم في عمليات من هذا القبيل . وتبعث التغيرات التي جرت في هياكل القيادات في نهاية العام على الأمل في إمكان انخراط القوات المسلحة على نحو أكمل في الاطار المؤسسي لدولة ديمقراطية .

٣٠٣ - ويجب على الجيش أن يجري تعديلا عميقاً في الاستراتيجيات التي يستخدمها في مكافحة قوات حرب العصابات التابعة للاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا بحيث لا تلحق الأضرار بالسكان المدنيين في المناطق المتنازع عليها . ويجب عليه أن يوضح صراحة وعلى نحو مسؤول نوع المعاملة التي سوف يمنحها لمقاتلي حرب العصابات الذين يقعون أسرى في أيدي قواته . ولا يجوز بأي حال قتل أي شخص أعزل من بينهم . وبوجه عام ، ينبغي للجيش أن يوافق على اعلان ومراجعة قواعد القتال التي أصدرها الى قواته فيما يتعلق بالقتال ضد رجال حرب العصابات . وينبغي تطويع هذه القواعد بحيث تتلاءم مع المعايير الإنسانية المقبولة بوجه عام فيما يتعلق بخوض الحرب .

٣٠٤ - ويمثل اصدار قانون بشأن اجراءات التجنيد لأداء الخدمة العسكرية ضرورة ملحة ، وينبغي أن يقدم قانون مناسب في هذا الصدد الى الكونغرس الوطني من أجل الموافقة عليه خلال عام ١٩٩٢ .

٣٠٥ - ويجب تحقيق ودعم الرقابة المدنية للحكومة على القوات المسلحة ، وتوعية كل جندي وتذكيره بالفلسفة التي تقوم عليها الدولة الديمقراطية التي يتمثل مبررها الوحيد في خدمة مصالح مواطنيها . وينبغي لوزير الدفاع أن يستعرض جميع آليات

المراقبة بغية التحقق من عدم انحراف استراتيجية الأمن ، في أي مستوى قيادي ، عن اتباع أوامر الرؤساء . ويجب عدم السماح بوجود أو بعمل ، المجموعات شبه العسكرية أو السجون السرية .

قوات حرب العصابات

٣٠٦ - في مناسبات عدة في عام ١٩٩١ ، اتخذت القوات التي تحت أمرة الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا مسلكا يتنافى مع المعايير الإنسانية الأساسية لخوض الحرب . وينبغي لقادة قوات حرب العصابات أن يسيطروا على مقاتليهم من أجل أن يحترموا بوجه عام معايير الحرب المقبولة . ولا ينبغي قتل جنود القوات المسلحة الذين يصابون أو يؤسرون ولا ينبغي بأي حال من الأحوال تدمير البنية الأساسية من مثل الجسور أو خطوط الطاقة الكهربائية .

المفاوضات بين الحكومة والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا

٣٠٧ - ومما يدعو الى الاغتباط أن الحكومة والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا اجتمعا معا في عام ١٩٩١ من أجل اجراء مفاوضات مباشرة بشأن شروط التوصل الى تسوية سلمية . ويستحق كلا الجانبين الثناء والشعور بالامتنان لاتخاذهما هذا القرار . ولذا يثير أشد الانزعاج تأثر العملية التفاوضية تأثرا خطيرا بالخلاف الذي ظهر في الاجتماع الذي عقد في المكسيك في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ . وينبغي لكلا الجانبين أن يستخدما بشكل كامل وعلى نطاق واسع صيغة "المكوك" التي اتفق عليها من أجل مواصلة المفاوضات بمساعدة الوسيط وممثل الأمين العام . فبتحقيق درجة كافية من المرونة ، وبالتخلي عن المواقف الدوغماطيقية والسعي للتوصل إلى حلول عملية ، سيتسنى تذليل الصعوبات الحالية . ومن أجل تحقيق مصالح شعب غواتيمالا ينبغي للطرفين أن يستهدفا اختتام هذه المفاوضات بحلول نهاية عام ١٩٩٢ على أقصى تقدير .

التوعية بحقوق الإنسان

٣٠٨ - اتخذت مبادرات أولى في ميدان التوعية بحقوق الإنسان . وينبغي الاستمرار فيها ، وبوجه خاص ، ينبغي أن تتلقى قوات الأمن ، كجزء عادي من تدريبها معلومات دقيقة تفصيلية عن الضمانات الدنيا التي يلزم كفالتها لأولئك الذين صدرت الأوامر الى هذه القوات بالعمل ضدهم . وتظل التوصيات الواردة في التقرير السابق (E/CN.4/1991/5 ، الفقرة ١٦٢) صالحة للأخذ بها .

اللاجئون والمشردون

٣٠٩ - من المشجع أن عمليات تحضير محددة بدأت من أجل اعادة اللاجئين المقيمين حاليا في المكسيك الى الوطن خلال فترة قصيرة نسبيا من الوقت . ومن ناحية أخرى ،

فان حالة جماعات المقاومة الاهلية (CPR) لا تزال غير مرضية الى حد كبير ذلك أن أفراد هذه الجماعات قد أنكرت عليهم تقريبا جميع الحقوق المتاحة لكل مواطن غواتيمالي بموجب الدستور . وستكشف عمليات التحضير لعودة اللاجئين وفقا للاتفاق الذي تم بين حكومة غواتيمالا ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٢١٠ - وعلى حكومة غواتيمالا واجب أن تغير بصورة جذرية معاملتها لجماعات المقاومة الاهلية . فينبغي قبول الاشخاص الذين ينتمون الى هذه الجماعات كاعضاء كاملي العضوية في المجتمع الوطني ذوي حقوق متساوية ، على الرغم من الصعوبات التي تنشأ نتيجة لانشطة رجال حرب العصابات في المناطق المعنية .

صكوك حقوق الإنسان الدولية

٢١١ - قامت حكومة غواتيمالا في عام ١٩٩١ عملا بالتوصية التي قدمها الخبير في تقريره السابق (E/CN.4/1991/5 ، الفقرة ١٦٤) بسحب تحفظها على اتفاقية الدول الامريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه . ويحث الخبير السلطات الغواتيمالية مرة أخرى على التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق به . ولا ينبغي تأجيل اعتماد الكونغرس الوطني لهذين الصكين أكثر من ذلك .

الخدمات الاستشارية

٢١٢ - اذا قررت لجنة حقوق الإنسان مواصلة تقديم الخدمات الاستشارية الى غواتيمالا بناء على طلب حكومتها ، فيمكن تعيين موظف معني بحقوق الإنسان بصفة دائمة في غواتيمالا في اطار برنامج الامم المتحدة الانمائي أو مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وبشكل مستقل عن أية هيئة للرصد يمكن أن يتفق عليها بين الحكومة والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا في عملية متكاملة لحفظ السلام ، فان هذا الموظف المعني بحقوق الإنسان يمكن أن يعمل كمنسق بين السلطات الوطنية والخبير ومركز حقوق الإنسان بغية المساعدة في جميع البرامج التي تطلبها السلطات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان . ويمكن للموظف المعني بحقوق الإنسان أن يعمل بوجه خاص على تحقيق ما يلي:

(أ) مساعدة السلطات الوطنية في اعداد التقارير الدورية المقدمة بموجب اتفاقيات الامم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان ، بالاضافة الى الاجراءات الخاصة للامم المتحدة خارج نطاق هذه الاتفاقيات ؛

(ب) مساعدة السيد أ . ويليمسن ديان بصفته خبيرا استشاريا لدى الكونغرس الوطني (اللجنة المعنية بجماعات السكان الاصليين) بغية المساهمة معه في صياغة نظام قانوني خاص من أجل السكان الاصليين ؛

(ج) مساعدة الخبير الاستشاري الجديد الذي يتعين ايفاده الى غواتيمالا من أجل أن يقوم مع الشرطة الوطنية والقوات المسلحة بمراجعة جميع الكتيبات التي

تستخدم في تدريب العاملين فيهما بغية التحقق مما اذا كانت هذه الكتيبات تأخذ بعين الاعتبار معايير الأمم المتحدة المقبولة بوجه عام ؛

(د) مساعدة الخبير الاستشاري الجديد الذي ستزوَّد به غواتيمالا بغية تعديل الجزء الثاني من القانون العسكري (قانون الاجراءات الجنائية) ، بما يتفق ومتطلبات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛ و

(هـ) تنسيق المساعدة التقنية التي ستقدم أيضا الى مكتب النائب العام لشؤون حقوق الإنسان في مجال تدريس حقوق الإنسان والاجراءات الدولية اللازمة لحمايتها .

آثار احداث سانتياغو اتيتلان الماساوية

٢١٣ - انتهت اجراءات التقاضي التي اتخذت ضد المتهمين بارتكاب المذبحة التي حدثت في سانتياغو اتيتلان ، بإدانة شخصين هما جندي وملازم في الجيش والحكم عليهما بالسجن لمدة ١٦ سنة و٤ سنوات على التوالي . وقد قدمت حتى الآن مساعده ماديه غير كافيه للضحايا . لذا ينبغي منح الضحايا وأسرهم تعويضا فوريا ، بما في ذلك التعويض المالي . وينبغي أن يتلقى المصابون علاجا طبيا مناسبا حتى يستطيعوا أن يستردوا صحتهم بقدر الإمكان .

حماية أعضاء المنظمات المجتمعية

٢١٤ - جرت مضايقة بعض أعضاء المنظمات المجتمعية الذين حضروا دورة لجنة حقوق الإنسان في العام الماضي بعد عودتهم الى غواتيمالا . واستجوبوا بشأن أنشطتهم في جنيف وتلقوا في بعض الحالات تهديدات بالقتل . وحيث أنه حق طبيعي لكل شخص منحته له المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة أن يتابع الأعمال التي تقوم بها لجنة حقوق الإنسان ، فينبغي لحكومة غواتيمالا أن تفعل كل ما في استطاعتها لحماية هذا الحق (انظر أيضا قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩١/٧٠) .

أعمال أخرى تقوم بها لجنة حقوق الإنسان

٢١٥ - يوصي الخبير بأن تواصل لجنة حقوق الإنسان مراقبة حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا بالطريقة التي تراها ملائمة ، آخذة في الاعتبار العناصر التي حاول هذا التقرير أن يبرزها .

سادسا - ملاحظات ختامية

٢١٦ - أصبح شعب غواتيمالا نافد الصبر . ويرفض أغلب السكان عن حق ، وهو أمر يمكن فهمه ، قبول حالة الخوف السائدة باعتبارها الوضع الطبيعي للبلد . وقليلون هم الذين يعتقدون أن اللجوء الى وسائل العنف يمكن أن يؤدي إلى إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة . وبعد التوصل إلى تسوية سلمية في السلفادور المجاورة ، ازداد الشوق إلى تحقيق السلم والعدل الاجتماعي . وإلى أن يتم وضع حد للنزاع المسلح ، ستنفق مبالغ ضخمة من الاموال العامة في الاغراض العسكرية ، وهي أموال تعتبر الحاجة ماسة إليها من أجل إعادة بناء نظامي الصحة والتعليم .

٢١٧ - إن التوصل الى تسوية سلمية متفق عليها هو في الوقت ذاته بمثابة رسالة موجهة الى المجتمع الغواتيمالي بأن فتح سبل جيدة من أجل التقدم الاجتماعي عبر الحوار ، والتوصل الى حلول وسط ، ليس مجرد أمنيات طيبة . ومع انخفاض مستوى العنف في الاشتباكات العسكرية سوف ينخفض دون شك المستوى العام للعنف الاجرامي الجنائي . وعندما ينتهي النزاع المسلح ويتم دمج الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا في النظام السياسي للدولة كثقل مقابل لقوى الجناح اليميني والوسط السائدة ، سوف تكتسب مؤسسات الدولة شرعية تستند الى قاعدة أوسع نطاقا ، بصفتها المعبرة عن الشعب ككل . كما ستسهل هذه الشرعية المجددة والمعززة الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة العادية .

٢١٨ - ويتعين على الغواتيماليين ، بعد عقود من القتال الذي لم تكد عواقبه المهلكة تترك أية أسرة بلا ضحايا ، أن يعتنقوا ثقافة سياسية تقوم على التسامح والثقة المتبادلين . ولا ريب انه لا ينبغي نسيان الماضي . فما حدث خلال ٣٠ عاما لا يمكن أن يصبح تناوله من المحرمات . ومع ذلك ، فلا ينبغي القيام بمحاولة للاعراب عن مشاعر الحزن والاحباط في صورة أفعال ثأرية وإنما في استراتيجية بناءة من أجل التعاون السلمي بين جميع قطاعات السكان . وما هو ضروري في المحل الاول ، فهو خلق الظروف التي يحق لكل شخص فيها التمتع بحقوق الإنسان الاساسية ، الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية أيضا . ولسوف تكون الجهود المبذولة لتشكيل مجتمع جديد من هذا القبيل أكثر نجاحا إذا عومل كل شخص ، بغض النظر عن أصله الإثني أو جنسه أو مركزه المالي على قدم المساواة الكاملة مع الآخرين كعضو في المجتمع الوطني . ومع أن الدولة لا تستطيع تحقيق هذه الاهداف من خلال أعمالها وحدها ، فإنه في استطاعتها توفير حماية متساوية لكل شخص ، وتخصيص الاستثمارات الاجتماعية بصورة عادلة ، وفرض الضرائب على الدخول بمستويات تتناسب مع الاحتياجات الاجتماعية وعليها أن تعمل على منح أشد مجموعات السكان حرمانا ، ومعظمها من جماعات السكان الاصليين فرصا متساوية في مجالات تنمية المجتمع الغواتيمالي .

٢١٩ - ومع انه يمكن اعتبار غواتيمالا بسبب مواردها الطبيعية المتنوعة ، بلدا ثريا فإن هذه الموارد غير متطورة تطورا كافيا . وتعزى نواحي النقص القائمة بصفة رئيسية الى ان نسبة مئوية كبيرة من السكان تفتقر إلى المؤهلات الأولية اللازمة للاشتراك بشكل يتسم بالكفاءة في العمليات الاقتصادية . وخلال السنوات القادمة ، سوف يتعين على غواتيمالا أن تقوم باستثمارات اجتماعية ضخمة لمواجهة مطالب سكانها الشباب الذين يطالبون ، عن حق ، بالتعليم والإسكان والصحة والعمالة . وبدون مساعدة البلدان الصديقة ، قد يصعب على غواتيمالا أن تأمل في النجاح في معالجة جميع هذه المشاكل . ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يحجب تضامنه عن غواتيمالا .

٢٢٠ - إلا انه من الواضح أنه بالنسبة لمعظم البلدان التي تبدي اهتماما صادقا بغواتيمالا وبمواطنيها ، تمثل حقوق الإنسان قضية رئيسية تجعل مساعدتها تتوقف على كفالة هذه الحقوق . وينطبق الشيء ذاته على المستثمرين من القطاع الخاص . فطالما ظل هناك مناخ يتسم بانعدام الأمن والخوف ، يأخذ بخناق البلد ، سوف يحجم الأجانب عن المشاركة بطريقة بنّاءة من خلال إنشاء صناعات ، وليس مجرد تقديم إعانات لبيع سلع تنتج في الخارج . ومن ثم ، فإن لحقوق الإنسان أوجهاً كثيرة تحدد التنمية المقبلة في غواتيمالا . ففي المحل الأول ، يؤثر التمتع بهذه الحقوق أو إنكارها تأثيرا حيويا على حياة ورفاهية جميع المواطنين . إلا أن حقوق الإنسان تشكل بالاضافة إلى ذلك الاطار العام الذي يتعين على الغواتيماليين أن يعيشوا فيه . فالتمتع الحقيقي بحقوق الإنسان لا يعتبر فقط الحصيلة النهائية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وإنما هو الشرط المسبق لها أيضاً .

مرفق

برنامج عمل الخبير أثناء بعثته الثالثة إلى غواتيمالا

(بما في ذلك أنشطته في نيويورك)

التاريخ	الأماكن التي تمت زيارتها والأشخاص الذين تم الالتقاء بهم
١٩٩١/٩/٣٠	نيويورك السفير فرانسيسكو فيلاغران ، الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة في نيويورك .
١٩٩١/١٠/١	ممثلو منظمات غير حكومية: الرقابة للأمريكتين العصبة الدولية لحقوق الإنسان منظمة العفو الدولية
١٩٩١/١٠/٢	مدينة غواتيمالا المنسنيور رودلفو كيسادا تورونيو ، رئيس لجنة المصالحة الوطنية
١٩٩١/١٠/٣	السيد غوستافو اسبينا ، نائب رئيس الجمهورية ، و السيد سيرغيو موبينيدو ، رئيس اللجنة المخصصة لمساعدة العائدين (CEAR) الجنرال لويس انريكي مندوسا ، وزير الدفاع الوطني السيد خورخي أرينا ميينيس ، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس ، ورئيس حزب "يو سي إن UCN" الدكتور الفونسو فوينتيس سوريا ، عميد جامعة سان كارلوس والسيد كيبريانو سوتو عميد كلية العلوم القانونية ، مع أعضاء آخرين من مجلس ادارة الجامعة
١٩٩١/١٠/٤	السيد راميرو دي ليون كاربيو ، النائب العام لشؤون حقوق الإنسان ، وبرفقته مساعدا . السيد دانييل ساكسون انتيون والسيد فيرناندو لوبيس انتيون عضوا مكتب حقوق الإنسان في ابرشية رئيس أساقفة غواتيمالا السيد سيزار اغوستو فييلا ، نائب وزير الداخلية والسيد ماركو انطونيو ساغاستومي جيميل ، مستشار الوزارة السيد الغارو كولوم كابييروس ، المدير التنفيذي للصندوق الوطني للسلم (FONAPAZ)

التاريخ	الاماكن التي تمت زيارتها والاشخاص الذين تم الالتقاء بهم
١٩٩١/١٠/٥	زيارات للسجون لمركز الاحتجاز قبل المحاكمة ، المنطقة ١٨ ، مدينة غواتيمالا . اجراء مقابلة مع السجين غونسالو سيفوينتس إسترادا لمزرعة سجن بافون . اجراء مقابلة مع المحافظ رولاندو راميريز والقيام بجولة في المرافق لمركز بافونسيتو لإعادة التأهيل الدستوري . اجراء مقابلة مع السجناء فرانسيسكو كاستيو غارسيا ، وكارلوس روساليس شافيس ، واكسكويل تروخيو هرنانديس غواتيمالا سيتي السيد فاكتور منديس ، مدير مركز أبحاث ودراسة وتعزيز حقوق الإنسان(CIEPRODH)
١٩٩١/١٠/٦	زيارة لتكسيسكو وتكويزاتي قام بزيارة إليهما مصحوبا بالسيد سيسار الفاريس غوداماموس ، مساعد النائب العام لشؤون حقوق الإنسان (بالنيابة عن النائب العام) تاكسيسكو الأب فرانسيسكو نيكولاس ماتيوس ، أبرشية سان ميخيل رئيس الملائكة منطقة تيكيويزاتي مستوطنة سان خوسيه لوس تييستوس ، بلدية سانت دومنغو (مقاطعة سوشيتيبيكيس) السيد هيكتور كالديرون سوليس ، نائب عمدة المستوطنة ممثلو لجنة الاراضي ممثلو لجنة الاراضي الجنوبية المحتلون السابقون لضيعتي أولغا ماريا وسان بابلو ميرامار تحليق جوي فوق منطقة دمرها الزلزال في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ (بوشوتا)
١٩٩١/١٠/٧	مدينة غواتيمالا السيد ايدموندو فاسكيس مارتينيس ، رئيس الفرع القضائي الكولونيل ماركو انطونيو كاستيانوس باتشيكو ، مدير شرطة الخزانة السيد كارلوس انريكي أورتيغا تاراسينا ، رئيس المعهد الوطني للتجهيز الزراعي (INTA)

التاريخ	الاماكن التي تمت زيارتها والاشخاص الذين تم الالتقاء بهم
	السيد جان بيير جيغل ، ممثل اللجنة الدولية للصليب الاحمر (ICRC)
	الكولونيل ماريو انريكه بايس بولانوس ، مدير الشرطة الوطنية
	الجنرال خوسيه دومينغو غارسيا ، نائب رئيس هيئة الاركان للدفاع الوطني
١٩٩١/١٠/٨	السيد ماريو سولورسانو ، وزير العمل
	روبيرتو شتاين وماركو انطونيو روبيس ريفيرو ، عضوا لجنة حقوق الإنسان بالكونغرس
	الانسة كاتالينا سوبيرانيس ، رئيسة الكونغرس
	السيد مانويل فيلا كورتا ، نائب وزير الخارجية
	الجنرال ماركو انطونيو غونسالس تاراسينا ، مدير المخابرات العسكرية (ج ـ٢)
	السيد ايفيراردو راميرس يات والسيد ميخيل انغل دي لا كروس بونسيه ، عضوا لجنة جماعات السكان الاصليين بالكونغرس
	السيد مانويل كوندي اوريانا ، الامين العام لمكتب رئيس الجمهورية ورئيس اللجنة المعنية بالحوار الوطني (الحكومي) ، ومستشارو اللجنة
١٩٩١/١٠/٩	السيد خورخي سيرانو الياس ، رئيس الجمهورية
	السيد برناردو نيومان ، رئيس لجنة رئاسة الجمهورية من أجل تنسيق السياسة التنفيذية في ميدان حقوق الإنسان ، وأعضاء هذه اللجنة (COPREDEH)
	اجتماع مشترك مع:
	السيد ريكاردو تيشاور ، الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي
	السيد روبيرتو رودريغيس ، ممثل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين
	السيد خوان بابلو كورلاتزولي والسيد انطونيو كوريا ...
	لدى برنامج الأشخاص المشردين واللاجئين والعائدين التابع لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي (PRODERE غواتيمالا)
	اجتماع مشترك مع ممثلي المنظمات غير الحكومية الغواتيمالية التالية:
	الانسة ناينث دو غارسيا ، والانسة اديلا توخال ، والسيد توماس شوميل من فريق الدعم المتبادل

التاريخ	الأماكن التي تمت زيارتها والاشخاص الذين تم الالتقاء بهم
	السيد دوغلاس ماساربيغوس ، والسيد اوتو بيرالتا ، والسيد فكتور غوديل من رابطة طلاب الجامعة (GAM)
	السيد فاكتور منديس ، والانسة استر كاباييرو من مركز بحوث ودراسات وتعزيز حقوق الإنسان (CIEPRODH)
	السيد رامون رودريغس من اتحاد عمال الاغذية (FESTAS)
	السيد غابينو كيميه من لجنة حقوق الإنسان غير الحكومية
	السيد ترانزيتو اورتيس ، والسيد خوان لواركا ، والسيد لورينس بيريس من المجلس الوطني لمشردي غواتيمالا (CONDEG)
	السيد موييزيس فوينتيس من نقابة العاملين بالتعليم
	السيد خوان مانويل خوسيه كاتالان استرادا ، والانسة نوريا مونجي من اتحاد عمال الدولة (FUGSTED)
	السيد روميو مونتيروسا والسيد خوان ماتيو من وحدة العمل في النقابات والقاعدة الشعبية (UASP)
	الانسة ماريا تويوك ، والانسة سيباستيانا مورالس من لجنة التنسيق الوطنية للأرامل في غواتيمالا (CONABIGUA)
	السيد ميخيل سوسوكوي والسيد مانويل ميخيا من مجلس الجماعات الاثنية "Runujel Junam" (CERJ)
	السيد فيرجيليو غارسيا من جماعات المقاومة الاهلية (CPR)
١٠/١٠/١٩٩١	زيارة الى بلايا غراندي واماتشيل ، وكابا ، وكوبان برفقة السيد سيزار الفاريس غواداموس ، النائب العام بالنيابة لشؤون حقوق الإنسان
	بلايا غراندي
	اجراء مقابلة مع رؤساء القاعدة العسكرية
	اماتشيل (بلدية شاخول)
	مقابلة مع السيد انطونيو برناليس العمدة ، ومع قرويين آخرين وفدوا الى المدرسة تلقائيا
	الديا كابا (بلدية شاغول ، مقاطعة كيشيه)
	مقابلة مع ممثلي لجنة التنسيق بين جماعات المقاومة الاهلية في لاسييرا
	كوبان (عاصمة مقاطعة التافيراباس)
	مقابلة مع المونسنيور غيراردو فلوريس ، اسقف كوبان ، ومع موظفيه ومع وكيل النائب العام لشؤون حقوق الإنسان

التاريخ	الاماكن التي تمت زيارتها والاشخاص الذين تم الالتقاء بهم
١٩٩١/١٠/١١	مدينة غواتيمالا
	المونسنيور بروسبيرو بينادوس دل باريو ، رئيس اساقفة العاصمة غواتيمالا
	السيد رونالد اوتشايتا ، والسيد دانييل ساكسون ، والسيد فرناندو لوبيس من مكتب حقوق الإنسان التابع لابرشية رئيس اساقفة غواتيمالا
	الانسة ماريا يوجينيا دا مونتيروسو والسيد راؤول توليدو ، ممثلا رابطة Casa Alianza
	السيد فيديريكو أ . بولا ، الامين العام للجنة التنسيق الخاصة بالرابطات الزراعية والتجارية والصناعية والمالية (CACIF)
	مديرو معهد النهوض بالعلوم الاجتماعية (AVANCSO)
	اقارب ميرنا إليزابيث ماك تشانغ
	عمدة وممثلو لجنة الامن في سانتياغو اتيتلان
	ممثل الوية السلم الدولية
	ممثلو رابطة المدرسين الوطنية
	ممثلو حزب الاتحاد الثوري الديمقراطي السياسي
	اجتماع مشترك مع ممثلي النقابات التالية: الاتحاد الكونفدرالي للعمال الغواتيماليين (CTG) واتحاد العمال الغواتيماليين (UNITRAGUA) ، واتحاد العاملين الغواتيماليين في التعليم ، ومؤسسة العمل ، والاتحاد الكونفدرالي للنقابات الغواتيمالية (CUSG)
	ب . نيومان وأ . ارينالس ، مديرا لجنة رئاسة الجمهورية لتنسيق السياسة التنفيذية في ميدان حقوق الإنسان (COPREDEH) (مقابلة ثانية)
١٩٩١/١٠/١٢	الجنرال ماركو انطونيو غونسالس تاراسينا ، مدير المخابرات العسكرية (G-2) ، والجنرال خوسيه دومينغو غارسيا ، نائب رئيس هيئة الاركان للدفاع الوطني (مقابلة ثانية) برفقة ضابطين من القوات الجوية
	السيد اسيسكلو فايا دارس ، النائب العام للامة
	السيد فرناندو هورتادو بريم ، وزير الداخلية ، والسيد ماركو انطونيو ساغاستومي غيميل ، مستشار الوزارة
	مؤتمر صحفي

التاريخ	الاماكن التي تمت زيارتها والاشخاص الذين تم الالتقاء بهم
١٩٩١/١١/٨	نيويورك
	مقابلة مع السيد راؤول موليـنا ، والسيد فرانك لاروي والانسة ريغوبرتا مينشو ، ممثلي التمثيل الموحد للمعارضة الغواتيمالية (RUOG)
	السيد فرانسيسكو فياغران ، الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الامم المتحدة في نيويورك
	الانسة لوس منديس ، ممثلة الجبهة الوطنية الثورية المتحدة الغواتيمالية (URNG) في نيويورك

- - - - -